



جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



الدبلوماسية الجزائرية في إطار مبادرة النيباد

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية
فرع: العلاقات الدولية، تخصص: دراسات إقليمية في العلاقات الدولية

إشراف الدكتور:

نبيل بويبية

إعداد الطالب:

نور الدين رماش

لجنة المناقشة

الصفة	الرتبة	الجامعة	الأستاذ
رئيساً	أستاذ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	أ/خالد بوالزوالغ
مشرفاً ومقرراً	دكتور	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	د/نبيل بويبية
مناقشاً	أستاذة	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	أ/سليمة بلعمري

السنة الجامعية

1438-1439هـ / 2017-2018م

إهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهم الله عز وجل وأطال في عمرهما
إلى أخي أيوب وأخواتي نوال، مريم، نصيرة إلى جدتي أطال الله في
عمرها

إلى أخوالي وخالاتي، إلى أعمامي وعمتي إلى الصغار هديل آية رقية
أميمة إكرام والتوأم لين ولجين والكتكوت الصغير
عبد الرحمن

إلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء
إلى جميع زملائي في دفعة الماستر دراسات
إلى إقليمية في العلاقات الدولية
إلى أرواح شهداء الواجب الوطني

الطالب: نورالدين رماش

شكر وعرهان

بعد الحمد لله الذي أعانني على إعداد هذا العمل المتواضع، أتوجه بالشكر
للأستاذ نبيل بويبية لقبوله الإشراف على هذه المذكرة، وعلى توجيهاته القيمة
التي ساعدتني على إنجاز هذا البحث

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة
20أوت 1955 سكيكدة على حسن معاملتهم وتوجيهاتهم

والشكر الجزيل لكل العاملين بإدارة قسم العلوم السياسية جامعة سكيكدة
على حسن المعاملة والنصائح القيمة

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: ماهية مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا " نيباد "

المبحث الأول: تعريف النيباد ونشاطها

المطلب الأول: تعريف مبادرة النيباد ونشأتها.

المطلب الثاني: دوافع مبادرة النيباد

المبحث الثاني: هيكلية النيباد

المطلب الأول: أجهزة النيباد

المطلب الثاني: الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء

المبحث الثالث: أهداف وأولويات النيباد

المطلب الأول: أهداف النيباد

المطلب الثاني: أولويات النيباد

الفصل الثاني: دور الدبلوماسية الجزائرية في تأسيس وتفعيل مبادرة النيباد

المبحث الأول: السياسة الخارجية الجزائرية: المبادئ والأهداف والأدوات

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الثالث: أدوات السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الثاني: توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا ابتداء من 1999

المطلب الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لإفريقيا بالنسبة للجزائر

المطلب الثاني: تطور نشاط الدبلوماسية الجزائرية على الصعيد الإفريقي

المبحث الثالث: الجهود الجزائرية في نشأة وتحقيق أهداف الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا

المطلب الأول: دور الجزائر في تأسيس مبادرة النيباد

المطلب الثاني: النيباد آلية لتنمية الساحل الإفريقي وإفريقيا

الفصل الثالث: الدبلوماسية الجزائرية في إطار مبادرة النيباد: الانجازات والتحديات

المبحث الأول : مبادرة النيباد: الانجازات والتحديات

المطلب الأول: انجازات النيباد

المطلب الثاني: تحديات النيباد

المبحث الثاني: تقييم دور الجزائر في النيباد والتحديات أمام صانع القرار الجزائري

المطلب الأول: تقييم دور الجزائر في النيباد

المطلب الثاني: التحديات أمام صانع القرار الجزائري إفريقيا ودوليا

الخاتمة

مقدمة

تعتبر الدائرة الإفريقية واحدة من الدوائر الهامة للسياسة الخارجية الجزائرية، بحكم انتماء الجزائر كدولة إلى إفريقيا والتقارب الجغرافي الموجود إضافة للارتباط التاريخي والاقتصادي والثقافي بالإضافة إلى قدرة الجزائر على التأثير الإقليمي وإمكاناتها الاقتصادية الهامة والمتنوعة ما دفعها، إلى تركيز نشاطها الدبلوماسي في إفريقيا.

وعرفت الدبلوماسية الجزائرية ركودا كبيرا في بداية التسعينات من القرن الماضي جراء الأزمة الداخلية التي شهدتها، مما أدى إلى انحصار دورها الدبلوماسي على المستوى القاري والدولي لكن مع تحسن الأوضاع وعودة الاستقرار في الداخل وانتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيسا عام 1999 جاء بسياسة جديدة ركز فيها على إعادة بعث السياسة الخارجية الجزائرية إلى ما كانت عليه سنوات ما بعد الاستقلال.

إن التحديات التي تعاني منها إفريقيا كالتخلف الاقتصادي والاجتماعي والفقر والبطالة والتدخلات الأجنبية في شؤونها، من شأن ذلك أيضا أن يؤدي إلى تبني دبلوماسية نشطة من أجل مواجهة تلك التحديات التي تواجهها القارة، وما يدعم كذلك وجود آداء دبلوماسي فعال هو وجود هياكل مؤطرة للعمل الدبلوماسي على مستوى القارة الإفريقية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، والتي تحولت بعدها إلى الإتحاد الإفريقي، باعتبارها إحدى المؤسسات المخولة بصفة رسمية للنظر في المشكلات العالقة داخل القارة، وهو ما حاولت الدبلوماسية الجزائرية السير حدوه مستهتلة نشاطها من مبادئ ثورة نوفمبر، فعملت على تركيز نشاطها الدبلوماسي إفريقيا بإطلاق مبادرة تنموية في القارة إلى جانب دول افريقية لمواجهة التحديات التي تواجه إفريقيا والعمل على تنمية إفريقيا في شتى المجالات، وهو ما ما جاءت به مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا " نيباد" لإخراج إفريقيا من معاناتها الدائمة من التخلف والتبعية للدول المتقدمة وتفعيل اندماجها في الاقتصاد العالمي.

وبذلك تشكل إفريقيا فضاء جيوسياسيا بالغ الأهمية والحساسية بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية والجزائر مدركة لهذا منذ سنوات الاستقلال لهذا فهي تحاول لعب دور ريادي في القارة.

1/ أهمية الموضوع:

تكمّن الأهمية العلمية لدراسة الموضوع في ضرورة تناول عودة نشاط الدبلوماسية الجزائرية، على الصعيد الإفريقي، بعد انتهاء الأزمة الداخلية العنيفة التي عانتها، من خلال إبراز أهمية دور الدبلوماسية الجزائرية في بلورة ودعم مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا "نيباد". والتركيز على إحدى التجارب الإفريقية للتعاون المشترك، وإبراز مكانتها داخل القارة، واستعراض مدى أهمية النيباد كإستراتيجية تنموية في القارة الإفريقية بإمكانها مواجهة التحديات التي تواجه إفريقيا.

2/ أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الموضوعية:

- محاولة معرفة أسباب الاهتمام الخاص للدبلوماسية الجزائرية بمبادرة النيباد ومساهمتها الكبيرة في تأسيس هذه المبادرة ، وما الذي تسعى إليه من وراء مسحها لذيون العديد من الدول الإفريقية وتقديمها لمساعدات مالية لبعض دول أفريقيا.
- محاولة معرفة أهمية الدور الجزائري الذي تلعبه في إطار مبادرة النيباد ومدى حرصها والتزامها بتنفيذ ما جاء فيه من أهداف.

الأسباب الذاتية:

- الاهتمام بالجانب التنموي في إفريقيا التي تعاني من نفس المشاكل التي تحول دون تقدمها وهذه المبادرة الإفريقية تعتبر كتحدى أمام الدول الإفريقية ومن بينها الجزائر باعتبارها من المؤسسين لها.
- معرفة ماذا يمكن لهذه المبادرة الإفريقية أن تقدمه خلافا للمبادرات التنموية السابقة لها، ومعرفة سبب الاهتمام الكبير الذي توليه الجزائر للمبادرة.

3/ أهداف الدراسة:

- توفير معلومات وتحليلات في مجال الدراسات الإقليمية لدور الدبلوماسية الجزائرية في إطار مبادرة النيباد.
- التعرف على أهداف النيباد وهياكلها، وأهم إنجازاتها وتحدياتها في تحقيق تنمية مستدامة في إفريقيا.
- الإحاطة بدور الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل المبادرة كآلية لتنمية إفريقيا، وتقييم هذا الدور والتحديات التي تواجهها.

4/ حدود الدراسة:

- الحدود الزمانية:** يمتد المجال الزمني للدراسة من سنة 1999 إلى سنة 2018 أي منذ استلام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الحكم وبوادر نشأة النيباد.
- الحدود المكانية:** تتعلق الدراسة بنشاط الدبلوماسية الجزائرية في النيباد كمبادرة تنموية تضم معظم الدول الإفريقية.

5/ إشكالية الدراسة:

إن عودة الدور الريادي للجزائر إفريقيا ساهم في تأسيس "مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا" والاهتمام الكبير لدبلوماسيتها في إطار المبادرة بالدفاع وعم القضايا الإفريقية أمام مختلف الجهات الدولية، إلى جانب تأكيدها على التعاون بين الدول الإفريقية لإيجاد حلول لمشاكل القارة ومواجهة التحديات التي تواجهها، على ضوء هذا طرح الإشكالية التالية:

كيف ساهمت الدبلوماسية الجزائرية في إطار مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا "نيباد" استنادا إلى دورها من خلال المبادرة في تنمية إفريقيا؟
الأسئلة الفرعية:

- 1_ ما هي مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا "نيباد"؟
 - 2_ ما طبيعة نشاط الدبلوماسية الجزائرية من خلال مبادرة النيباد ؟
 - 3_ ما هي الانجازات والتحديات التي تواجه الجزائر في إطار مبادرة النيباد ؟
- 6/ فرضيات الدراسة:**

_ تعبر مبادرة النيباد عن رغبة القادة الأفارقة في إيجاد حلول لمشاكل القارة وإحداث تنمية شاملة لإخراجها من تخلفها وتبعيتها.

_ ينبع اهتمام الجزائر بمبادرة النيباد من أهمية الجانب التنموي في القارة ودفاعا عن القضايا الإفريقية.
_ تشكل الإمكانيات المحدودة وقلة التمويل وعدم الاستقرار السياسي داخل الدول الإفريقية، التحدي الأكبر أمام نجاح مبادرة النيباد وتطور نشاط الدبلوماسية الجزائرية في إطارها.

7/ المقاربة المنهجية:

تم استخدام مجموعة من المناهج والتقنيات والمقاربات في بحثنا هذا تمثلت في:
المنهج الوصفي التحليلي: وذلك بالتركيز على وصف وتحليل اهتمام الجزائر بمشاكل القارة وسعيها إلى إيجاد حلول للقضايا الإفريقية من خلال دورها في تأسيس ودعم مبادرة النيباد.
منهج دراسة حالة: دراسة حالة الجزائر كدولة تنتمي إلى إفريقيا وعضو في مبادرة النيباد والدور الذي تقوم به في إطار هذه الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا.

تقنية تحليل المضمون: تم العمل بهذه التقنية من خلال عرض الخطب الرسمية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة وما نصت عليه الوثيقة الإستراتيجية النيباد مع القيام بالتحليل.

اقترب الدور: اعتمدنا على اقترب الدور الذي يساعد على معرفة أدوار مختلف الفاعلين في العلاقات الدولية، وعليه محاولة فهم دور الجزائر في مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، ومعرفة طبيعة هذا الدور و الأساليب والطرق التي تنتهجها دبلوماسية الجزائر في إطار النيباد.

مقاربة تطويرية: تساعد على كشف تطور المبادرة ومسارها عبر الزمن، فلا يمكن التنبؤ بمستقبلها وفهمها دون معرفة ماضيها، لذلك استخدمت لاستعراض ونشأة وتأسيس هذه المبادرة وفهم ماضيها أولا وهو ما يساعد على الدراسة والإلمام بجميع جوانب المبادرة، كما تم استخدام المقاربة من خلال تتبع وعرض أهم المحطات لتطور نشاط الدبلوماسية الجزائرية في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

مقاربة دبلوماسية القمة متعددة الأطراف: من خلال حرص الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على حضور أغلبية القمم الإفريقية والدولية خاصة خلال العهدين الأولى والثانية، ما تبلور عنه المساهمة في

تأسيس مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا ومن أجل و إيجاد الحلول الأنسب لمشاكل القارة والتأكيد الدائم للرئيس على ضرورة توحيد الجهود المشتركة لإنجاح هذه المبادرة ومواجهة تحديات القارة.

8/ أدبيات الدراسة:

إن الدراسات التي تطرقت إلى مبادرة النيباد في مجملها تم الربط فيها بين هذه المبادرة و علاقتها بالحكم الراشد، أما بخصوص الدراسات حول دور الدبلوماسية الجزائرية في النيباد فهي قليلة، و التي تطرقت منها لهذا الموضوع تم تناوله في إطار جزئي من تلك الدراسة .

أطروحة دكتوراه "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي 1999-2014" لطالبة دالع وهيبة، تناولت فيها تحديد الإطار النظري والتاريخي للسياسة الخارجية الجزائرية من حيث المحددات والتوجهات ومن حيث مؤسسات صنع القرار الخارجي للجزائر، وتحديد محددات سياستها الخارجية في منطقة الساحل الإفريقي ومعرفة دور هذه السياسة في المنطقة في مرحلة ما بعد 1999، والتطرق إلى آليات تفعيل السياسة الخارجية الجزائري بالمنطقة وفي هذا السياق تم عرض المقاربة التنموية للجزائر في الساحل الإفريقي ودورها في تطوير البنية الاقتصادية والاجتماعية لدول الساحل الإفريقي من خلال اعتمادها على النيباد كآلية للتنمية الشاملة ومحاولة تقييم دور الجزائر فيها.

مذكرة ماجستير "الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي" للطلاب العايب سليم التي تطرق فيها إلى عرض المحددات التي توجه السلوك الخارجي للجزائر والمبادئ التي يسير وفقها والسمات التي يتسم بها، وكذا عرض نشاط الدبلوماسية الجزائرية والعمل تحت لواء منظمة الوحدة الإفريقية والدفاع عن القضايا الإفريقية التي كانت تناصرها، وكذلك التطرق لتراجع نشاطها الدبلوماسي جراء الأزمة الداخلية وعودة النفوذ من جديد بعد زوال الأزمة، وتجسد هذا النفوذ من خلال القضايا التي تناضل الجزائر من أجلها من خلال دور الجزائر في بلورة ودعم مشروع الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا "نيباد" ودعم مشروع انجاز مجلس السلم والأمن الإفريقي واستغلالها ذلك في خدمة مصالحها وقضاياها.

مذكرة ماجستير "الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات، ومؤشرات نوعية الحكم" لرضوان بروسى، فيها فيما يخص موضوعنا تناول الحكم الراشد بصفته مقاربة للتنمية من خلال دراسة المفهوم والتطرق إلى آليات وعمليات التطبيق ومؤشرات قياس نوعية الحكم في إفريقيا حيث تم التطرق إلى تأسيس مبادرة النيباد والآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء ودورهما في إرساء الحكم الراشد في إفريقيا.

مذكرة ماجستير "دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا" للطالبة فلاح أمينة، تناولت فيها دراسة الحكم الراشد و التنمية في مبادرة النيباد عبر استعراض مصادر الحكم الراشد في مبادرة النيباد و المسار التاريخي لمبادرات التنمية الإفريقية و دور الدولة في هذه المبادرات، إضافة

إلى دراسة خطة عمل النيباد و تحديات المبادرة وواقع وآفاق مبادرة النيباد من خلال واقع الحكم الراشد و التنمية في إفريقيا و تأثير النيباد على هذا الواقع ومستقبل المبادرة.

9/ مفاهيم الدراسة:

الدبلوماسية: تتعدد التعاريف حول الدبلوماسية حسب وجهات النظر للعديد من الباحثين والمفكرين: يعرفها شارل كالفو (Calvo) على أنها: "هي علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول كما تنشأ عن مصالحها المتبادلة وعن مبادئ القانون الدولي ونصوص المعاهدات والاتفاقات". يعرفها ارنست ساتو (Ernst Satow) قائلاً: "إن الدبلوماسية هي استعمال الذكاء والكياسة في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة".¹

الشراكة: "الشراكة هي التزام قوي بين المؤسسات والتي تتقاسم رؤية مشتركة وتطمح لتحقيق أهداف مشتركة، وينطوي هذا الالتزام على تجميع الموارد والخبرات، كما يجب على هذه المؤسسات احترام استقلالية كل منها عن الأخرى".²

التنمية المستدامة: استخدم مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة من قبل الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة عام 1980 في الإستراتيجية العالمية للبقاء، وتعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون تعريض قدرات الأجيال القادمة للخطر. وتطور المفهوم سنة 1991 الذي عرفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بما يلي: تحسين شروط وجود المجتمعات البشرية مع البقاء في حدود قدرة تحمل أعباء الأنظمة البيئية.³

الحكم الراشد: عرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية و الإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة المستويات لأنه يعبر عن حالة تطور الإدارة و تقدمها من إدارة تقليدية إلى إدارة تتجاوب مع متطلبات المواطنين و تستخدم الآليات و العمليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع بشفافية و مسؤولية أمام المواطنين.

10/ صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع المكتوبة حول الموضوع، ونقص المراجع بخصوص نشاط الدبلوماسية الجزائرية في الجانب التنموي كما هو الحال في النيباد.

¹ علي حسين الشامي، "الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية"، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط3، 2007)، 35.

² نجاح منصري، "اثر اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية على التجارة العربية البينية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص: تجارة دولية (بسكر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، 2015)، ص. 26.

³ مراد ناصر، "التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد، 46 (ربيع 2009)، ص. 107.

- ضيق الوقت لدراسة الموضوع خصوصا وان العديد من المراجع باللغة الأجنبية وهو ما يستلزم الترجمة.

11/ تقسيم الخطة:

استنادا إلى طبيعة الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: سيكون بعنوان **ماهية مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "نيباد"**، ويتضمن ثلاث مباحث كل مبحث بمطلبين، حيث يتم التطرق في المبحث الأول إلى تعريف مبادرة النيباد ودواعي نشأتها، وفي المبحث الثاني يتم استعراض الهيكل التنظيمي للنيباد الذي ساعد على عمل الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا وتأكيد جدية أعضائها على العمل وفق هذه الشراكة الإفريقية، والمبحث الثالث يتضمن مجموعة الأهداف والأولويات التي تضمنها برنامج عمل المبادرة لتنمية إفريقيا والتي نصت عليها الوثيقة التأسيسية للنيباد، ووضع إفريقيا في طريق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والتخلص من مشكلات الفقر والتخلف والتهميش، باعتماد معايير الحكم الراشد والديمقراطية والإدارة الاقتصادية والمؤسسية لدى الدول الإفريقية.

الفصل الثاني: دور **الدبلوماسية الجزائرية في تأسيس وتفعيل مبادرة النيباد** يتطرق إلى المبادئ والأهداف والأدوات التي تتميز بها السياسة الخارجية الجزائرية تم التركيز على توجهات السياسة الخارجية للجزائر في الدائرة الإفريقية ابتداء من سنة 1999، استنادا إلى الأهمية الجيوستراتيجية لإفريقيا بالنسبة للجزائر وتطور نشاطها الدبلوماسي على الصعيد الإفريقي، والمبحث الأخير يتناول دور الجزائر في تأسيس مبادرة النيباد ومساهمتها الكبيرة في دعمها للقضايا الإفريقية والدفاع عن مصالح إفريقيا والتزام الجزائر ببرنامج عمل الشراكة كإطار لتنمية إفريقيا.

الفصل الثالث: سيكون بعنوان **الدبلوماسية الجزائرية في إطار مبادرة النيباد: التحديات والانجازات** أين يتم التطرق إلى الانجازات التي تحققت في مبادرة النيباد وأهم التحديات التي تواجهها، إلى جانب تقييم الدور الجزائري في المبادرة وأهم التحديات التي تواجه صانع القرار الجزائري إفريقيا ودوليا.

الفصل الأول :
ماهية مبادرة
الشراكة الجديدة
لتنمية إفريقيا
" نيباد "

تمهيد:

لقد تم في إطار منظمة الوحدة الإفريقية سابقا تشكيل عدة مبادرات تنموية طموحة من أجل القضاء على الفقر في إفريقيا ووضع حد للتبعية والتهميش الذي تعانيهما القارة، وكان لخطة عمل لاغوس (1980) ومعاهدة أبوجا المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية (1993) المثال على ذلك، إلا أنها فشلت في تحقيق الهدف والغاية من إنشائها بل وزادت من تبعية وتخلف القارة وفي العام 2001 جاءت مبادرة تنموية جديدة تحت اسم مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد) تزامنا مع تحويل منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي وهذا بغرض رسم مستقبل للقارة ووضعها في طريق النمو والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر وإخراج بلدانها من عتبة التخلف والتبعية للغرب في ظل عالم يسوده العولمة. واعتمدت النيباد في هذا الشأن رؤية جديدة للتنمية وفق برنامج عمل تضمن مجموعة من الأهداف والأولويات تسير عليها المبادرة، وللحرص على مدى الالتزام بما جاء فيها وضعت أجهزة لإدارة النيباد وتنظيم عملها، ما جعل من هذه الشراكة الجديدة تختلف عن سابقتها من المبادرات.

المبحث الأول: تعريف النيباد ونشأتها ودوافعها.

إن معاناة إفريقيا من الكثير من المشكلات والتي زادت تفاقما وفي مقدمتها مشكلة الفقر وانعدام للتنمية في القارة، الأمر الذي دفع ببعض القادة الأفارقة إلى طرح مبادرات وخطط عمل من أجل العمل على تحقيق تنمية مستدامة في جميع المجالات والنهوض بدور إفريقيا إقليميا ودوليا، ومن بين هذه المبادرات: "مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا NEPAD" باعتبارها إستراتيجية في مواجهة التحديات التي تواجه القارة الإفريقية من فقر وتخلف وتهميش.

المطلب الأول: تعريف النيباد ونشأتها.**أولا: تعريف النيباد.**

لقد تعددت التعاريف حول مبادرة النيباد:

تعريف النيباد كما جاء في وثيقة " الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا " الصادرة في ابوجا أكتوبر 2001 هي: "تعهد من جانب القادة الإفريقيين يقوم على أساس رؤية مشتركة واعتقاد راسخ ومقتسم بان عليهم واجبا ملحا للقضاء على الفقر ووضع بلدانهم، بصورة فردية وجماعية، في مسار من النمو المطرد والتنمية المستدامة، والمشاركة في نفس الوقت بصورة فعالة في الاقتصاد العالمي والمؤسسة السياسية".¹

كما عرفت "مجلة إفريقيا قارتنا" بأنها: " مبادرة إستراتيجية لإعادة هيكلة إفريقيا وتخليصها من التخلف وتعزيز التنمية المستقلة، والنهوض بالاقتصاد والاستثمار في الشعوب الإفريقية ومواجهة التحديات الحالية، التي تواجه القارة الإفريقية والتي تتمثل في الفقر المتزايد والتخلف واستمرار التهميش".²

النيباد هي: " إستراتيجية لإعادة هيكلة إفريقيا وتخليصها من التخلف، وتعزيز التنمية المستقلة والنهوض بالحكم الاقتصادي، والاستثمار في الشعوب الإفريقية ومواجهة التحديات الحالية التي تواجه القارة الإفريقية، والتي تتمثل في الفقر المتزايد والتخلف والتهميش. تلك الإستراتيجية التي انبثقت من التفويض الممنوح لخمس رؤساء دول تتمثل بكل من (الجزائر، مصر، نيجيريا، السنغال، جنوب إفريقيا) من قبل منظمة الوحدة الإفريقية، لتنمية وتوحيد صيغ التنمية الاجتماعية والاقتصادية لإفريقيا في الاجتماع الـ 37 للاتحاد الإفريقي في زامبيا جويلية 2001".³

من خلال مختلف التعاريف المقدمة والتي ركزت غالبيتها على كون النيباد هي إستراتيجية تنموية في القارة الإفريقية في مواجهة التحديات التي تعانيها القارة، وعلى هذا يمكن إعطاء تعريف مجمل للنيباد: هي إستراتيجيه أو نهج تنموي تم وضعها من قبل القادة الأفارقة استنادا إلى رؤية مشتركة

مقدمة وثيقة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "نيباد"، ابوجا- نيجيريا، أكتوبر 2001.¹

² "النيباد الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا"، مجلة إفريقيا قارتنا، العدد الرابع (أفريل 2013)، ص.1.

³ [http:// montada. Echoroukonline.com/archive/index. php/c21247.htm](http://montada.Echoroukonline.com/archive/index.php/c21247.htm).

بضرورة مواجهة تحديات التنمية في إفريقيا، والتخلص من الفقر ورفع التهميش عن القارة، والعمل على تحقيق تنمية مستدامة، وانفتاح إفريقيا على الأسواق العالمية، وتم اعتماد الوثيقة الإستراتيجية للنيباد في القمة 37 لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 2001.

ثانيا: نشأة النيباد.

تعتبر النيباد نهج تنموي شامل والأول من نوعه على صعيد القارة الإفريقية والذي تبنته حكومات الدول الإفريقية بدعم من الاتحاد الإفريقي والمجتمع الدولي، فهو برنامج يسعى لبناء مجتمع واقتصاد يتماشى مع مساعي حكومات الدول من خلال القيام بمشاريع تنموية قصد النهوض بالتنمية في القارة ومواجهة التحديات التي تواجهها في هذا المجال.¹

وفي إطار بناء برنامج تكاملي إقليمي في القارة الإفريقية، تم انعقاد منتدى تنمية أفريقيا الثالث كانون في الاجتماع إلى جانب اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، و، اجتماع أول في 1999 (ADF) الأول سنة 2000 تم التطرق إلى موضوع التكامل الإقليمي في إفريقيا كضرورة للتخلص من التهميش وإلغاء الديون، وهذا ما كان في محور عمل قمة سرت الأولى في 9 سبتمبر 1999 حيث كلفت كل من رؤساء جنوب إفريقيا والجزائر ونيجيريا بالتفاهم مع دائني القارة الإفريقية والعمل على إلغاء هذه الديون. وبعدها تم عرض برنامج تنموي من قبل الرئيس الجنوب إفريقي "تابومبيكي"، والرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة"، والرئيس النيجيري "أوبا سانجو"، تحت اسم "خطة شراكة الألفية للإصلاح الإفريقي":

(the recovery plan the millenium partnership for african)

وتم تحديد مجموعة من الأولويات ضمن برنامج عمل المبادرة فيما يلي:

- توفير السلام والأمن وبناء نظم ديمقراطية.
- الاستثمار في الشعوب الإفريقية والعمل على تنمية الموارد البشرية.
- الاستثمار في قطاع التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات.
- تنويع المنتجات والصادرات الإفريقية بالتركيز على السياحة والزراعة، والانفتاح على الأسواق وزيادة الاستثمارات الأجنبية لتعبئة رأس المال الأجنبي.

وبعد هذه المبادرة وفي نفس الاتجاه قدم الرئيس السنغالي مشروعاً تنموياً آخر سمي بـ "مشروع اوميغا

OMEGA"، والذي ركز على أربعة محاور رئيسية من شأنها إن تسهل عملية الاندماج في كافة الأنشطة العالمية وهي: تدعيم البنية الأساسية بما في ذلك المعلومات والاتصالات، والاهتمام بالتعليم

وتنمية الموارد البشرية، والصحة، والزراعة.²

¹ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية، "الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا: الأداء والتحديات ودور الاونكتاد"، تقرير أمانة الاونكتاد، جنيف، 2-5 جويلية 2012، ص.2.

² فوزية خدا كرم عزيز، "النيباد: توجه جديد للتنمية في إفريقيا"، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، مجلة الأستاذ، العدد.201(2012)، ص.426-427.

وتم فيما بعد العمل على إدماج المبادرتين "مآب" و"أوميغا" في إطار القمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية في سرت (ليبيا) مارس 2001، إلى جانب اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة (ECA- UN)، التي قدمت وثيقة عرفت باسم "التعاهد العالمي الجديد مع إفريقيا"

والتي عبر عنها وزراء المالية الأفارقة على أنها المرجع (New global compact with africa) والدليل التقني للجمع بين المبادرتين، حيث دعا الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لإفريقيا "أماكو" في الدورة الثامنة لمؤتمر اللجنة إلى تعاهد مع إفريقيا فيما يخص المساعدات الدولية ومراجعة الديون والقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية، وهو ما تم المصادقة عليه في مؤتمر اللجنة الاقتصادية لإفريقيا ECA لوزراء المالية والتنمية الاقتصادية والتخطيط بالجزائر العاصمة ماي 2001، أين تم إصدار لائحة تتضمن توجيهات للأمين العام باتخاذ الإجراءات اللازمة مع مؤسسات وشركاء التنمية لإفريقيا لتنفيذ هذا التعاهد. وفق هذا الاتجاه عمل الرؤساء: "مبيكي"، "بوتفليقة"، "أوباسانجو" على جعل مبادرة (مآب) و مبادرة (أوميغا) في مبادرة واحدة، وهو ما تم الإعلان عنه بدمج المبادرتين تحت اسم "المبادرة الإفريقية الجديدة" (New African Initiative 2001) (NAI)، وتمت المصادقة عليها في قمة "لوساكا" بزامبيا جويلية في جويلية 2001.¹ كإستراتيجية لتحقيق التنمية في القارة.

وتزامن ذلك مع فكرة تفعيل منظمة الوحدة الإفريقية وتحويلها إلى الاتحاد الإفريقي، وتم القبول بدمج المبادرتين من طرف القادة الأفارقة وتشكيل لجنة تنفيذ المبادرة مكونة من رؤساء 15 دولة إفريقية، والإعلان عن الصيغة النهائية في أول اجتماع للجنة بعاصمة نيجيريا ابوجا في 23 أكتوبر 2001 تحت اسم الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "نيباد"

(NEPAD: the New Partnership for Africa Development).²

لاقت المبادرة الجديدة قبول واستحسان القادة الأفارقة وعلى رأسهم قادة جنوب إفريقيا ونيجيريا، على اعتبار المبادرة تتم بدعم ومشاركة دولية قصد الحصول على التمويل لدعم التنمية في إفريقيا، وهذا ما تم احتضانه من قبل الاتحاد الإفريقي الجديد والعمل في إطار علاقات تبادلية قائمة على المساواة وتحصيل تقدم لبلدان إفريقيا بالتفاعل مع دول العالم المتقدم، وفي هذا الشأن رأى الرئيس الليبي ورؤساء آخرون أن إتمام المبادرة بمشاركة دولية هو في حد ذاته البقاء في حالة تبعية كون ما تحتاجه

¹ رضوان بروسى، "الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية (باتنة): قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، (2009)، ص. 202.

² نفس المرجع، ص. 203.

إفريقيا هو ما يسهم في خضوعها لإرادة الغرب، وعلى هذا فالبرنامج إفريقي فهو خاص بإفريقيا ومكافئ لها، إلا أنه تم العمل بالفكرة الأولى باعتماد تنمة المبادرة بمشاركة دولية.¹ وفي مؤتمر القمة السابع والثلاثين لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 2001 بلوساكا عاصمة زامبيا تم وضع الوثيقة الإستراتيجية لهذه الشراكة الجديدة في مواجهة أبرز التحديات التي تواجهها القارة وأهمها²:

- القضاء على الفقر .

- إخراج القارة من عتبة التهميش في مسار العولمة.

- مساعدة الدول الإفريقية على تحقيق التنمية والتقدم من خلال المشاركة الفعالة، والعمل على تفعيل اندماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي، وتجاوز إقصاء المرأة.

المطلب الثاني: دوافع نشأة مبادرة النيباد:

تعد تنمية القارة الإفريقية من الضروريات التي أكدت عليها مختلف التجمعات والتكتلات الإقليمية وكذا المؤسسات والمنظمات الدولية، وهذا على أساس الواقع المعاش في إفريقيا وما تشهده القارة من انهيار لأنظمة الحكم ما أدى إلى أزمة شرعية للنظم الحاكمة في إفريقيا، إضافة إلى التدهور الاقتصادي المستمر للبلدان الإفريقية. ولقد تم إطلاق مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا كمحاولة لتجنب الآثار السلبية للعولمة والاستفادة من إيجابياتها من خلال الاعتماد المتبادل بين دولها والانفتاح على الأسواق الخارجية والعمل على المشاركة الفعالة في الاقتصاد العالمي.

ولعل أبرز دافع لتشكيل مبادرة النيباد هو تشابه المشكلات التي تواجهها دول القارة الإفريقية وعلى رأسها مشكلة الفقر والديون، حيث أن في إفريقيا من يعيشون تحت خط الفقر (أي من يحصلون على أقل من دولار أمريكي يوميا) هي في حدود ما يقارب 291 مليوناً جنوب الصحراء، وهذا بالرغم من الجهود المبذولة من طرف دول القارة في خفض هذه النسبة إذ استطاعت القارة خفض نسبة من يعيشون تحت خط الفقر بنسبة 1,4% و هذا في الفترة من 1990 - 1998 وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة بما حققته القارة الآسيوية من نجاح حيث انخفضت النسبة ب 4% في منطقة جنوب آسيا و 12,3% في منطقة شرق آسيا، وعلى الرغم من ارتفاع إنتاج الغداء في الفترة ما بين 1980-1995 في مناطق الدول النامية (27% في آسيا، و 12% في أمريكا اللاتينية) فقد انخفض الإنتاج الغذائي في إفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 8%. و كذلك الحال بالنسبة لانخفاض انتشار الجوع في آسيا إلا أن ثلث سكان إفريقيا يعيشون في ظل جوع شديد.³

¹ فوزية خدا كرم عزيز، مرجع سابق، ص. 427.

² النيباد: الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، مرجع سابق، ص. 2.

³ هالة جمال ثابت، "الفقر في إفريقيا: خصوصيته وإستراتيجية اختزاله"، مجلة قراءات إفريقية، العدد. الثاني، (سبتمبر 2005)، ص ص، 121.122 .

انظر الجدول رقم (1).

الجدول رقم (01): نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.

هذا الجدول يقدم لنا نسب حول من يعيشون تحت خط الفقر خلال سنة 1990 و 1998 و التغيير في النسب من 1990 إلى 1998، بالإضافة إلى المعدل السنوي للدخل القومي للفرد من 1990 إلى 1999 في المناطق المبينة أدناه في الجدول.

نمو الدخل القومي الحقيقي معدل الدخل القومي للفرد	نسبة من يعيشون تحت خط الفقر			
	التغيير 1990-1998	1998	1990	
1999-1990 (معدل سنوي)				
9,5	12,3-	15,3	27,6	شرق آسيا والمحيط الهادي
3,3-	3,6	5,1	1,6	أوروبا الشرقية ووسط آسيا
0,9	1,2-	15,6	16,8	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
0,1-	0,4-	2,0	2,4	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
3,2	4,0-	40,0	44,0	جنوب آسيا
0,2-	1,4-	46,3	47,7	إفريقيا جنوب الصحراء

Source: World development report. New York. United nations development program. 2000.

من خلال ما تناوله هذا الجدول من نسب وإحصاءات يتبين أن منطقة إفريقيا جنوب الصحراء بالمقارنة مع المناطق الأخرى نسبة السكان من يعيشون تحت خط الفقر مرتفعة جدا وفي تزايد مستمر وهذا خلال الفترة ما بين 1990 إلى 1998. وخلال نفس الفترة نجد أن معدل النمو للدخل القومي للفرد في إفريقيا جنوب الصحراء منخفض جدا إذا ما قورن بمنطقة شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

كما نلاحظ أن زيادة نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية خلال التسعينات بنسبة 3% فقط في إفريقيا مقارنة بالزيادة في أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا، ووصل مجموع الملتحقين بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي في الفترة من 2001 إلى 2002 ما يقرب 5%، وهذا لا ينفي التفاوت الموجود بين الدول الإفريقية في نسبة الأمية حيث نجدها في دول منخفضة كزيمبابوي 12%، وموريشيوس 16%، في حين نجدها تبلغ أعلى معدلاتها في دول كالنيجر بنسبة 85%، وبوركينا فاسو ب 77%، وغامبيا

بنسبة **56%**. هذا بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الوفيات أثناء الحمل والولادة بشكل كبير جنوب الصحراء حيث تتوفى أم من بين كل مائة أثناء الولادة.

إضافة إلى انتشار ظاهرة الفقر في إفريقيا، نجد أيضا من الدوافع وراء الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا هو أزمة الديون الإفريقية التي عجزت دول القارة عن سدادها بحيث وصلت إلى 350 مليار دولار أمريكي في عام 1998 ما يمثل **65%** من الناتج المحلي الإجمالي للقارة، ورغم الجهود التي تم بذلها إلا أنها باءت بالفشل وعجزت الدول المدينة عن تسديد فوائد الدين، وقدرت خدمة الدين بنسبة **31%** من صادراتها للسلع والخدمات فأصبح ما يتم تخصيصه لعملية التنمية لخدمة التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية يوجه إلى خدمات سداد الديون فإجمالي خدمة الدين التي تدفعها القارة تعادل ضعف الإنفاق على التعليم والصحة.¹

وتعتبر أيضا طبيعة الأنظمة السياسية التي تحكم الدول الإفريقية السبب وراء غياب تنمية حقيقية في القارة وانتشار الفقر فيها، حيث أن هذه الأنظمة حصرت الدولة في شخص الرئيس وحاشيته وبهدف الإبقاء على السلطة تم تبني حيل تعديل الدستور وتزوير الانتخابات وتعديل النظم الانتخابية بما يلائم القادة السياسيين وهذا بغرض الاستمرار في الحكم، ومن هذا وجب تبني الخيارات الديمقراطية لتجسيد سياسة التوافق ولفتح المجال أمام تطوير البني التحتية وبلوغ تنمية اقتصادية حقيقية.²

وفي نفس السياق تعيش القارة الإفريقية العديد من الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية، حيث انه في الفترة من 1960 إلى غاية 2001 حدث أكثر من 100 انقلاب عسكري من بينها الانقلاب العسكري في الصومال، ليبيريا، سيراليون، رواندا، بوروندي، الكونغو، وليبيا وغيرها من الدول، إضافة إلى الحروب الأهلية والنزاعات الحدودية بين أكثر من دولة افريقية كمثال الصراع بين الصومال وإثيوبيا حول منطقة الأوغادين؛ أو الصراعات حول الحدود الموروثة عن الاستعمار التي أهملت الاعتبارات والخصائص المشتركة والطابع القبلي والعرقى لمختلف الجماعات و الأقاليم الإفريقية³. ومن هذا كان لزاما اعتماد طرق ديمقراطية للوصول إلى السلطة، ومبادرة الشراكة الجديدة اعتمدت الديمقراطية كمبدأ أساسي في صياغة أهدافها بغية تحقيق تنمية مستدامة في القارة.

كما أن لعامل التنافس الدولي على موارد القارة الإفريقية الدافع وراء نشأة النيباد فالواقع الدولي يعكس تنافس اقتصادي شديد بين الدول الصناعية الكبرى على موارد القارة، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية تستورد لوحدها **20%** من النفط الإفريقي بالإضافة إلى الصين، وهذا لم يقتصر فقط على المجال الاقتصادي بل تعداه إلى المجال السياسي على اعتبار أن العديد من بؤر التوتر في القارة كان

¹ المرجع نفسه، ص ص.128.129.

² حفيظة طالب، "التنمية الاقتصادية في إفريقيا: الفرص والقيود"، مجلة قراءات افريقية، العدد.33(سبتمبر 2017)، ص. 75.

³ محسن الندوي، "الأهمية الإستراتيجية للدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات المغربية الإفريقية"، مجلة العلوم السياسية والقانون العدد. الثاني (مارس 2017)، ص. 105.

للإطراف الدولية الدور الكبير في خلق هذه البؤر والسبب وراء تزايد حدة التوترات و استمراريتها. كما أن الشركات الكبرى مدفوعة بالدول الصناعية الكبرى تسعى إلى التوسع في الأسواق الإفريقية والسيطرة عليها وجعلها في تبعية دائمة، الأمر الذي يؤدي إلى استنزاف موارد القارة وما يترتب عليه من تأثيرات سلبية على أبعاد التنمية المستدامة في المنطقة.¹

وهذا ما انعكس بعد الحرب الباردة وظهور العولمة أين أخذت القوى الكبرى تتكالب على مناطق الثروة والنفوذ في إفريقيا خاصة الولايات المتحدة والدول الأوروبية والصين، وبالنسبة للولايات المتحدة إفريقيا تشكل أهمية كبيرة ومحورية في تفكيرها الاستراتيجي الجديد بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.² إضافة إلى ما سبق جاءت مبادرة النيباد لرفع التهميش عن القارة الإفريقية التي تشهد إقصاء وتهميش في الاقتصاد العالمي فحسب تقارير منظمة التجارة العالمية وصلت حصة مشاركة إفريقيا من الصادرات العالمية بـ 2% مقارنة بنصيب القارة الآسيوية التي قدرت بـ 17%، ونصيب دول أمريكا اللاتينية بنسبة 5% بالإضافة إلى انخفاض نسبة تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى 4,6 مليار دولار من إجمالي تدفق الاستثمار العالمي الذي يقدر بـ 400 مليار دولار، وبلغت نسبة رؤوس الأموال التي هربت من إفريقيا بـ 205% من رؤوس الأموال العاملة فيها خلال ثلاث سنوات من 1998-2000. كما انه لا يمكن إغفال ظاهرة العولمة في إطار دوافع نشأة النيباد، فهي جاءت لضمان اندماج فعال في ظاهرة العولمة ومسايرتها للاستفادة من ايجابياتها، فحسب الدراسات السابقة فان العلاقة الموجودة بين العولمة من جهة والنمو الاقتصادي والفقر من جهة أخرى هي أن الأولى تؤدي إلى رفع القيود عن الاقتصاد القومي وتحرير التجارة العالمية ما يؤدي إلى نمو اقتصادي وهذا الأخير بدوره يؤدي للقضاء على الفقر. ومع هذا فان هذه المعادلة لا تصلح دائما لأنه قد تستفيد قطاعات من هذا النمو على حساب قطاعات أخرى، فيؤدي ذلك إلى من ثراء البعض وفي نفس الوقت يزيد فقر البعض الآخر.

وعليه يتجلى لنا أن سياسات النمو الاقتصادي الواجب إتباعها هي بمثابة الأساس لتحقيق النمو واختزال الفقر فهناك سياسات تعزز من النمو الاقتصادي وتدعم الفقراء في ذات الوقت، بينما تعزز النمو لكنها تزيد فقر الفقراء، ففتح الأسواق أمام تدفق رأس المال الخارجي يزيد من فقر الطبقات المعدمة وهذا هو الواقع الموجود في إفريقيا فمثلا بالنسبة لسياسات إزالة التعريفات الجمركية تجد بلدان القارة صعوبة في التعامل معها كون معظم حكومات هذه البلدان انتهجت سياسات فاشلة في ذلك

¹ عبد الناصر نونة، "حوكمة التنمية في مبادرة النيباد بين رهانات العمل المحلي وتحديات التفكير العالمي"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الثامن (جانفي 2016)، ص. 342.

² حمدي عبد الرحمن حسن، "سياسات التنافس الدولي في إفريقيا"، مجلة قراءات إفريقية، العدد الثاني (سبتمبر 2005) ص. 55.

وأقصت شعوبها في مسارات التنمية نتيجة سوء التسيير وعدم رشادة هذه السياسات.¹ وعلى هذا جاءت مبادرة النيباد بدافع ترشيد هذه السياسات باعتمادها الحكم الراشد كمبدأ أساسي في طريق التنمية المستدامة.

وقد كان لظهور الاتحاد الإفريقي مكان منظمة الوحدة الإفريقية الأثر البارز على صعيد القارة الإفريقية والذي كان الداعم الأكبر لمبادرة النيباد. وحسب آراء المفكرين حول مستقبل التنمية الاقتصادية في إفريقيا يرتكز على أساسين: الأول متمثل في انتهاج تنمية مستقلة خاصة بإفريقيا وهي التي نادى بها البنك العالمي على خلفية التقرير الذي أعده الأستاذ "Berg"، فيما يرى الأستاذ "بن آسنهو" أنه "ليس من الخطأ القول بأن مستقبل إفريقيا هو رهان اتجاهين رئيسيين للتنمية: الأول يركز على التنمية الذاتية المستقلة فيما يركز الثاني على تنمية تابعة".² وهذا الأساس لم ينجح وقد أدى إلى تبعية مطلقة في شتى المجالات.

ويتمثل الأساس الثاني الذي يركز عليه مستقبل التنمية الاقتصادية في إفريقيا في وثيقة النيباد التي تتبنى الفكر الليبرالي الجديد بالاعتماد على الشراكة الجديدة من أجل التنمية دون الاعتماد على الذات، فاعتبرت أن الرأسمالية الغربية ستساهم في القضاء على الفقر والتخلف في إفريقيا وإدماجها في الاقتصاد العالمي على أساس شراكة متكافئة وعادلة، إلا أن المبادرة في بدايتها وقعت في فخ "المشروطة" التي تم فرضها من قبل الدول الرأسمالية المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية.³ لذلك عملت النيباد على التوفيق بين الدولة والقطاع الخاص وأهمية دورها في عملية التنمية من خلال تقديم مختلف الخدمات وتوفير البيئة المناسبة لذلك، مع التأكيد على المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ومنه فإن الاعتماد على الدولة لوحدها غير كافي لإحداث تنمية اقتصادية كما أن الاعتماد على السوق لا يضمن توزيع الموارد بشكل يحد من انتشار الفقر.⁴

المبحث الثاني: هيكلية النيباد.

تتوفر "النيباد" على هيكل تنظيمي وآليات تم وضعها من أجل تنفيذ الأهداف التي تم تسطيرها، وهذا ما يبرز مدى جدية وعزم أعضاء النيباد من خلال استحداث آليات للتنفيذ والمراقبة من أجل السير الحسن لعمل الشراكة الجديدة اعتمادا على هيكل تنظيمي خاص بها، حيث تعمل كل الأجهزة

¹ هالة جمال ثابت، مرجع سابق، ص ص. 129.130.

² Giri Jaques, 'l' Afrique en panne vingt cinq ans de développement. paris: éditions kharthala 1986. P.132.

³ احمد بطاطاش، "مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد": تحقيق التنمية أم تكريس التبعية؟"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، عدد خاص (ديسمبر 2017)، ص. 140.

⁴ أدبيابو أولوكوشى: "إدارة التنمية الإفريقية: التحدي الكامن في الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا"، استراتيجيات التنمية الإفريقية في ظل الليبرالية الجديدة: آفاق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة العدد. 2 (2003)، ص. 36.

في هذا الهيكل كل حسب وظيفتها واختصاصها لتسهيل العمل في إطار هذه الشراكة ومدى الالتزام من طرف قادتها على تنفيذ الأهداف والأولويات التي تم اعتمادها، إلى جانب التنسيق الجيد مع الشركاء التنمويين على المستوى القاري والدولي.

المطلب الأول: أجهزة النيباد.

يتكون الهيكل التنظيمي لإدارة النيباد من مجموعة من الأجهزة ذات طابع تشريعي وتنفيذي وإداري للحرص على وضع الشراكة موضع التنفيذ كالتالي:

1- قمة رؤساء وحكومات الاتحاد الإفريقي:

تعتبر قمة رؤساء وحكومات دول الاتحاد الإفريقي السلطة العليا في الهيكل التنظيمي لمبادرة النيباد، تتكون من 20 دولة إفريقية وتجتمع كل 3 مرات في السنة، تتمتع بمجموعة من الصلاحيات والوظائف حيث تتولى:¹

- وضع ورسم السياسات العامة للشراكة الجديدة من خلال تقديمها لبرنامج عمل المبادرة.
- تحديد الأولويات في برنامج عمل المبادرة.
- العمل على متابعة مدى ملائمة السياسات ورشادتها بخصوص كل ما يتعلق بتنفيذ المبادرة.
- تقديم تقرير سنوي عن عمل القمة إلى الاتحاد الإفريقي.

2- لجنة التنفيذ لرؤساء الدول والحكومات:

يتزأس اللجنة الرئيس النيجيري "اوبا سانجو"، وفي حالة غيابه ينوب عنه كل من الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" والرئيس السنغالي "عبد اللاي واد"، وتتكون اللجنة من 15 دولة عضو حيث الدول الخمسة المروجة للمبادرة و 10 دول كممثلين عن الجهات الخمس كالاتي:

- شمال إفريقيا: الجزائر، مصر، تونس.
- شرق إفريقيا: إثيوبيا، جزر موريس، رواندا.
- غرب إفريقيا: مالي، نيجيريا، السنغال.
- وسط إفريقيا: الكامرون، الغابون، ساوتومي.
- إفريقيا الاسترالية: جنوب إفريقيا، بوتسوانا، موزنبيق.

وتم توسيع العضوية فيما بعد لتصل إلى 20 دولة إفريقية و تعقد اللجنة اجتماعاتها مرة كل أربعة أشهر.²

وتتمثل مهامها فيما يلي:³

¹ النيباد الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، مرجع سابق، ص. 2.

² رضوان بروسي، مرجع سابق، ص. 203.

³ وثيقة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، مرجع سابق، ص. 59.

- تحديد القضايا والمسائل ذات الأولوية التي تحتاج إلى عناية ودراسة خاصة وهذا على المستوى القاري، ووضع الخطط والإجراءات اللازمة فيما يخص هذه المسائل.
- العمل على استحداث آليات عمل لتقييم ما تم انجازه على مستوى اللجنة في طري تحقيق الأهداف المتفق عليها وكذلك إعداد تقارير وتقييم لعمل المبادرة ككل.
- اتخاذ الإجراءات والخطوات اللازمة فيما يتعلق بالمشاكل الطارئة والتأخيرات بالنسبة للبرامج.

3- لجنة التوجيه (التسيير):

تتكون من أعضاء أو ممثلين عن الدول المؤسسة لمبادرة النيباد وهي جنوب إفريقيا، الجزائر، نيجيريا، وهي الدول التي جاءت بمبادرة "الماب"، إضافة إلى السنغال صاحبة مبادرة "اوميغا"، ومصر التي انضمت فيما بعد.

تتمثل مهام لجنة التوجيه في العمل على ضمان حسن تنفيذ برنامج عمل المبادرة ووضع الشروط والتعديلات على البرامج والمشاريع، والقيام بمباحثات مع الشركاء التتموين لإفريقيا حول مختلف الأنشطة المتعلقة بعمل المبادرة، وتمتلك لجنة التوجيه حق الإشراف ومتابعة أعمال الأمانة والسكرتارية.

4- الأمانة التنسيقية (السكرتارية):

يتكون الهيكل التنظيمي للنيباد كذلك من الأمانة التنسيقية وهي هيئة ذات طابع تنظيمي اداري ومقرها في "بريتوريا بجنوب إفريقيا، يرأسها "ويسمان نكلو" (Wiseman Nkuhlu) والذي كان مستشار لدى رئيس جنوب إفريقيا - تابوميكي - وتتكون الأمانة من عمال ومصالح إدارية تابعة لها، وتتولى مجموعة من الوظائف من بينها القيام بعملية الاتصالات داخل القارة وخارجها قصد التسويق المبادرة والسعي إلى إقامة الشراكة مع دول خارج إفريقيا، والاهتمام بالإعمال الإدارية والتنظيمية لعمل المبادرة.

زيادة على الأجهزة المذكورة للهيكل التنظيمي للنيباد، عملت فيما بعد لجنة التنفيذ لرؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الإفريقي على إنشاء لجنة فرعية للأمن والسلام تحت رئاسة "تابوميكي" وممثلة بأعضاء من الجزائر، الغابون، مالي، وموريشيوس.

إضافة إلى ذلك تأسيس مجموعات عمل في مجالات وقطاعات محددة تقوم بها المؤسسات الموجودة من قبل، من خلال إعداد خطط وبرامج في كل المجالات وتتمثل هذه المجموعات في¹:

- مجموعة الحكم الاقتصادي وحكم المؤسسات: أوكلت هذه المجموعة الى اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة برئاسة كوكيل.

¹ رضوان بروسي، مرجع سابق، ص.302.

- مجموعة الزراعة والدخول إلى الأسواق: أوكلت مهامها إلى منظمة الوحدة الإفريقية سابقا (الاتحاد الإفريقي حاليا).

- مجموعة خاصة بالبنية التحتية: يشرف عليها البنك الإفريقي للتنمية.

- مجموعة البنك المركزي والمعايير المالية: أوكلت مهامها أيضا إلى البنك الإفريقي للتنمية.

- مجموعة تعزيز قدرات السلام والأمن: من اختصاص منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي).

من خلال عرض مختلف الأجهزة التي يحتوي عليها الهيكل التنظيمي للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا يمكن القول أنها كمبادرة استطاعت أن تثبت أفضليتها وتجاوزت المبادرات السابقة كخطة لاغوس مثلا باعتمادها لهيكل تنظيمي وآليات لم يسبق اعتمادها في المبادرات الأخرى، الأمر الذي ساعد على المضي في تنفيذ برنامج العمل للنيباد وعكس جدية وعزيمة أعضائها على تحقيق الأهداف التي من أجلها نشأة المبادرة والحرص على تنفيذها، ومدى تغطيت هذه الأجهزة لكافة التدابير اللازمة والأولويات لتسهيل عمل المبادرة، وهذه الهيكلية تعبر أيضا عن مدى التداخل الموجود في العلاقات بين النيباد والاتحاد الإفريقي. وعلى هذا فان هيكل النيباد يعبر عن رؤية طويلة المدى لهذا البرنامج الإفريقي الذي تديره وتملكه إفريقيا، بالرغم من خروج المبادرة عن إطارها الإفريقي بغية الحصول على الدعم الدولي.

المطلب الثاني: الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء.

أولا: نشأة ومفهوم الآلية الإفريقية من قبل النظراء (MAEP):

في إطار الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا -نيباد- تم إنشاء الآلية الإفريقية من قبل النظراء

(African perré view mécanisme)

و ذلك بالقمة التي عقدت في ديربان جويلية 2002، من قبل الاتحاد الإفريقي وبقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة و النيباد، القرار رقم 57/7، وباب العضوية لهذه الآلية مفتوح حيث أن الانضمام إليها يكون بشكل طوعي، وضعت هذه الآلية الإفريقية في سبيل تنمية القارة الإفريقية في إطار النيباد حيث تعمل على تقييم مختلف برامج ونشاطات والمشروعات الصادرة عن الدول الإفريقية، العضو في هذه الآلية، وتسهر هذه الآلية على مدى الالتزام بسلوكيات العمل والمبادئ والقرارات المتفق عليها بغية تحسين الأداء وبيان نقاط الضعف لوضع الحلول المناسبة، والتعاون لتجاوز الصعاب وتبادل الخبرات والمعرفة بين هذه الدول، والسعي إلى تعزيز تطبيق الديمقراطية والحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان هذا ما تسهر عليه كل دولة من خلال مراقبة زميلاتها من الدول داخل الآلية.

وعلى هذا تعرف الآلية بأنها: الفحص والتقييم المنظم لأداء دولة معينة من طرف دول أخرى، بهدف دعم قدراتها على صياغة سياسات ناجعة والامتثال بتأسيس معايير ومبادئ متفق عليها.

ويعتبر الهدف الاسمي لهذه الآلية، هو تبني سياسات ومعايير الحكم الراشد والديمقراطية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لتحقيق تنمية مستدامة ونمو اقتصادي جيد، هذا ما يدعو إلى تكوين علاقات جيدة بين الدول الصناعية والمنظمات التنموية.¹

ثانيا: الهيكل التنظيمي للآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء.

لقد تم وضع هيكل تنظيمي لهذه الآلية لتسهيل عمل تنفيذ عمليات التقييم وتتكون من أربعة أجهزة وهي:

محفل الآلية: مكون من رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الآلية كسلطة عليا في اتخاذ القرارات على مستوى الآلية من مهامه تعيين رئيس لجنة الشخصيات البارزة وأعضائه.

- المصادقة على القرارات الصادرة عن هذه اللجنة.

- تقديم التمويل اللازم للآلية.

2. لجنة الشخصيات البارزة: تتكون من 07 شخصيات افريقية تمتاز بالكفاءة العلية في مختلف المجالات و التخصصات، كالإدارة السياسية والاقتصاد الكلي و يتمتعون بنزاهة وأخلاق رفيعة، ويتم تعيينهم من قبل محفل الآلية لمدة 04 سنوات، ومهامها متابعة ومراقبة عمليات التقييم، وإعداد خلاصة التوصيات التي تحيلها إلى محفل الآلية.

3. الأمانة العامة: مقر الأمانة هو بريتوريا، بجنوب إفريقيا، تعمل على تقديم الدعم الفني و الإداري للجنة وتعتبر امتدادا لآليات النيباد، وتتولى وظائف أخرى، كتقديم توصيات للجنة الشخصيات البارزة والاهتمام بالأمور الإدارية، من توظيف الخبراء والقيام بإعداد الموثيق، والتنسيق بين أعضاء الآلية والشركاء وتقديم مختلف التوصيات حول طريقة عمل التقييم وما يلزم لهذا العمل من تشكيل فريق العمل وعدد الخبراء.²

4- بعثة الآلية أو فريق التقييم في الدول: يتم كليف البعثة أو فريق التقييم في بلد ما للعمل على تقييم مختلف التطورات بخصوص برنامج العمل وإصدار تقرير مفصل حول هذا التقييم للبلد المعني، يتكون فريق التقييم من المقرر الوطني للآلية واللجنة الوطنية للآلية، إضافة إلى معهد البحوث التقني والأمانة الوطنية للآلية، كما أن لهذه الآلية شركاء إستراتيجيون ممثلون في البنك الإفريقي للتنمية

¹ زبير عياش، أميرة بن مخلوف، "الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور الآلية الإفريقية

للتقييم من قبل النظراء"، الملتقى العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة (ورقة: الجزائر، 25-26 نوفمبر، 2013)، ص.ص. 291، 292.

² أمغر بوريشة، "العلاقات الجزائرية الإفريقية -جنوب الصحراء- 1999-2014 الواقع والآفاق"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: العلاقات الدولية (الجزائر: قسم العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2016)، ص.ص. 370.

BAD، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD، واللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة CUA. هذه المؤسسات التي تعمل على تقديم دعم تقني ومالي وبشري فيما يخص عمل آلية التقييم.¹ وفيما يلي جدول يمثل المنظمات الشريكة للآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء:

¹ رضوان بروسى، مرجع سابق، ص. 217.

جدول يمثل المنظمات الشريكة للآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء:

شركاء إستراتيجيون	الشركاء الإقليميون	الشركاء الدوليين
* الاتحاد الإفريقي، اللجنة والمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، لجنة الخبراء الأفارقة من أجل حقوق الطفل، مجلس السلم والأمن، البرلمان الإفريقي، منتدى الأمن والاستقرار، التنمية والشراكة الإفريقية. * البنك الإفريقي للتنمية. * اللجنة الاقتصادية الإفريقية التابعة للأمم المتحدة. * برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.	* المجموعة الاقتصادية الإقليمية. * البنك المركزي الإفريقي * الأكاديمية الإفريقية للعلوم	* الأمم المتحدة * منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية * مفوضية الاتحاد الأوروبي * أمانة الكومنولث، وأمانة الفرانكفونية * جامعة الدول العربية * صندوق النقد الدولي * البنك العالمي * الشفافية الدولية

المصدر: une liste provisoire des institutions partenaires du MAEP a été établie lors du sommet inaugural du form MAEP à Kigali le 13 février 2004

<http://www.fidh.org/IMG/pdf/NEPAD.pdf>

ثالثا: مراحل عملية التقييم.

تطرفت وثيقة الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء التي تم المصادقة عليها في القمة 36 لمنظمة الاتحاد الإفريقي سنة 2002 إلى طبيعة عمل الآلية من خلال مجموعة من المراحل تسيير عليها عملية التقييم، وتمثل هذه المراحل فيما يلي:

- **المرحلة الأولى:** وهي مرحلة اولية تحضيرية تعمل فيها أمانة الآلية مع سلطات الدول محل عملية التقييم على إجراء تقييم ذاتي للأوضاع في تلك الدول ووضع برنامج عمل يتضمن مختلف الإصلاحات والتعديلات التي يتطلب تنفيذها على مدى قصير، وعند الانتهاء من إعداد التقرير تعمل الأمانة على تقييمه ودراسته دراسة مفصلة.

- **المرحلة الثانية:** في هذه المرحلة يتم فيها إرسال فريق التقييم إلى تلك الدول لتأكد من صحة ومصداقية ما جاء في التقرير المقدم إلى الأمانة، وهذا بعقد لقاءات ومشاورات مع الحكومات والمسؤولين الكبار في الدولة وأصحاب المصالح.
- **المرحلة الثالثة:** وفيها تتم مناقشة والاضطلاع على التقرير الذي أعده فريق التقييم مع حكومات هذه الدول محل التقييم إلى جانب لجنة أمناء الآلية.
- **المرحلة الرابعة:** وتعمل فيها لجنة الأمناء على دراسة التقارير وإعطاء التوصيات الخاصة بها في هذا الشأن لئتم إحالتها إلى هيئة رؤساء الدول والحكومات المشاركة لدراستها والتعليق عليها.
- **المرحلة الخامسة:** وفيها يكون التقرير النهائي قد اكتمل ويتم إيداعه لدى المنظمات القارية والإقليمية.

ووصل عدد الدول المنظمة إلى الآلية سنة 2008 إلى 29 دولة إفريقية وهي:

انغولا، الكاميرون، جمهورية الكونغو، جيبوتي، مصر، الغابون، مالاوي، موريتانيا، ساوتومي و برونسيبي، السنغال، سيراليون، السودان، الطوغو، زامبيا، الموزمبيق، مالي، تنزانيا، إثيوبيا، موريشيوس، بوركينا فاسو، نيجيريا، أوغندا، الجزائر، البنين، غانا، كينيا، ليسوتو، رواندا، جنوب إفريقيا.¹

ووصل فيما بعد إلى 33 دولة حسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في 2012.²

المبحث الثالث: أهداف وأولويات النيباد

عمدت مبادرة "النيباد" على وضع مجموعة من الأهداف والأولويات، وإجراءات تنفيذية فيما يخص هذه الأهداف والأولويات، من أجل تنمية إفريقيا اعتماداً على سد الثغرات الموجودة وبالخصوص على مستوى القطاعات ذات الأولوية من أجل تنمية إفريقيا وللحاق بركب التطور العالمي.

المطلب الأول: أهداف النيباد.

لقد تم اعتماد مجموعة من الأهداف تسير عليها مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، منها أهداف طويلة المدى وعلى رأسها القضاء على الفقر في إفريقيا وتحقيق تنمية مستدامة، وتعزيز دور المرأة في مختلف الأنشطة بغية رفع التهميش عن القارة وهذا ما أعلن عنه في برنامج عمل الوثيقة التأسيسية للنيباد عام 2001، كما اعتمدت أهداف أخرى محددة بإطار زمني ويمكن إجمال أهداف المبادرة فيما يلي:

1/ تهيئة بيئة العمل الملائمة للتنمية المستدامة:

وهذا من خلال نشر السلم والأمن وإرساء القواعد الداعمة لذلك.

¹ زبير عياش، أميرة بن مخلوف، مرجع سابق، ص. 296.

² مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية: "الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا"، مرجع سابق، ص. 4.

- نشر وإرساء قيم الديمقراطية والإدارة السلمية والعمل بها على الأصعدة السياسية والاقتصادية ومؤسسات وإدارات المجتمع المدني.
- توثيق التعاون والتكامل إقليمياً، والوصول إلى تحقيق اندماج اقتصادي إقليمي من خلال تعزيز المبادلات في مختلف القطاعات الرئيسية في عملية الإنتاج والعمل على تطوير الهياكل القاعدية.
- 2/ العمل على تشجيع وتطوير القطاع الزراعي وتنمية الموارد البشرية والاهتمام بميادين الصحة والتعليم وذلك من خلال:**
 - زيادة الإنتاج الزراعي والتنوع في الإنتاج والصادرات، وتطوير الهياكل الزراعية وتحويل المعادن الخام إلى مواد مصنعة، إضافة إلى تطوير ميدان الصناعات التحويلية.
 - تنمية قطاع السياحة بالقارة الإفريقية وجعلها مركز توجه السياح والمستثمرين.
 - زيادة حجم المبادلات التجارية بين الدول الإفريقية من خلال تسهيل المعاملات التجارية بين الدول، والسعي إلى الوصول بالمنتجات الإفريقية إلى الأسواق العالمية.
- 3/ حشد وتعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية بالاعتماد على¹:**
 - زيادة الاستثمارات والادخار محلياً.
 - زيادة مشاركة إفريقيا في التجارة العالمية، وجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.
 - العمل على زيادة تدفق رأس المال بالاعتماد على المعونة والعمل على تخفيض نسبة الديون.
 - وتسعى النيباد إلى تحقيق هذه الأهداف على أساس مبني على سياسة اقتصادية بالتركيز على القطاع الخاص واقتصاد السوق من أجل بناء اقتصاد إفريقي قوي، وفي هذا الإطار هدفان رئيسيان للنيباد، الأول تحقيق والحفاظ على متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7% سنوياً على مدى 15 عاماً، والهدف الثاني هو العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية².
 - وهو ما جاء في وثيقة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا أين وضعت مجموعة من الأهداف المحددة بإطار زمني والمتمثلة في³:
 - خفض نسبة الأشخاص الذين يعانون فقر مدقع إلى النصف في حلول عام 2015.
 - تمكين جميع الأطفال البالغين سن الدراسة من التعليم الابتدائي بحلول عام 2015.
 - تحقيق المساواة بين الجنسين بحلول عام 2015.
 - خفض نسبة وفيات الأطفال إلى ثلثي النسبة الحالية في حدود عام 2015.

¹ النيباد، "الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا"، مرجع سابق، ص.3.

² Sidiki kaba, "fédération internationale des ligues des droits de l'homme", novembre, 2004, p.31.

³ وثيقة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، مرجع سابق، ص.19.

- التقليل من نسبة الوفيات عند الولادة إلى ثلاثة أرباع، وتمكين الجميع من الاستفادة من الخدمات الصحية الإيجابية وهذا حتى عام 2015.
- تنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة بتحقيق تنمية مستدامة بحلول عام 2015.
- وفي انعقاد المؤتمر العاشر للشراكة مع إفريقيا بطوكيو (اليابان) سنة 2008 تم الإعلان عن خطة العمل الإفريقية (الشراكة من أجل تنمية إفريقيا) إلى جانب دعم الاتحاد الإفريقي لها، أين تم التأكيد على الالتزام بإنهاء افتقار إفريقيا للموارد كضرورة للقضاء على الفقر، الأمر الذي يحفز شركاء إفريقيا بان يلتزموا بالوعود التي قطعوها كمجموعة الثمانية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
- وفي هذا السياق تم التركيز على مجموعة أهداف رئيسية للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا تتمثل في¹:
 - تعبئة الموارد للمضي في تنفيذ البرامج والمشاريع ذات الأولوية.
 - التنسيق مع الاتحاد الإفريقي فيما يخص البرامج والمشاريع من أجل الفعالية في التنفيذ.
 - توثيق التعاون والشراكات فيما يخص البرامج.
 - مراقبة وتقييم تنفيذ المشاريع ذات الأولوية وهذا على المستويات الوطنية والقارية.
- من خلال هذه الأهداف المطروحة من قبل مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا يتجلى لنا أنها تعكس مدى التنسيق الموجود، بين القادة الأفارقة والمبني على نفس الاعتقاد والرؤى المشتركة، لصياغة مستقبل للقارة الإفريقية اعتمادا على برنامج عمل يسعى لتحقيق أهداف القارة في القضاء على الفقر والتهميش، وتحقيق التنمية المستدامة وهذا في إطار شراكة عالمية بين إفريقيا والمجتمع الدولي قصد تحقيق نجاح أفضل ودعم من جانب هؤلاء الشركاء.

المطلب الثاني: أولويات النيباد

في إطار الحرص على تحقيق الأهداف المنفق عليها، والتي نصت عليها الوثيقة الإستراتيجية للشراكة الجديدة بتنمية إفريقيا، تم وضع مجموعة من الشروط لتحقيق التنمية المستدامة والتي يتوقف عليها بشكل كبير نجاح مبادرة النيباد على تحقيق أهدافها، إضافة إلى تحديد مختلف القطاعات ذات الأولوية في إطار برنامج العمل.

أولا: شروط التنمية المستدامة.

طرحتها الوثيقة الإستراتيجية النيباد في شكل مبادرات تعهد القادة الأفارقة بالالتزام بالعمل بها والمتمثلة في:

1- مبادرة السلام و الأمن في إفريقيا:

يلعب السلم والأمن دورا هاما في تحقيق التنمية، فغيابها يعني غياب التنمية، ويستحيل أن تتحقق التنمية في إفريقيا، التي تعاني من نزاعات مسلحة ومتكررة، وانتشار للأوبئة والأمراض والمجاعة، وفي

¹ Le plan d'action africain de l'UA /NEPAD, 10^e forum pour le partenariat avec l'Afrique(FPA), Tokyo, Japon, 7-8 avril 2008.p.4.

هذا السياق تم الاحتكام من قبل القادة الأفارقة إلى مبادئ السلم والأمن والديمقراطية والحكم الراشد لمواجهة هذه التحديات.

تتكون مبادرة السلام والأمن من ثلاثة عناصر رئيسية وهي¹:

- تهيئة الظروف الملائمة للتنمية وللأمن.

- تطوير قدرة المؤسسات الإفريقية في مجال الإنذار المبكر لحدوث النزاعات و العمل على إدارتها وإيجاد تسوية لها، ومنع حدوثها.

- المصالحة وإعادة التأهيل والبناء فيما بعد النزاعات، ومكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة.

هذه العناصر المذكورة تدخل في عملية صنع السلام و حفظه وتعزيزه، وعلى هذا تم إنشاء جهاز الأمن والسلم الإفريقي ومقره جنوب إفريقيا في انعقاد قمة الاتحاد الإفريقي في "لوساكا"

2- مبادرة الديمقراطية والحكم الراشد:

تعهدت مبادرة النيباد باسم القارة الإفريقية على العمل بالمعايير العالمية للديمقراطية وبعناصرها الجوهرية، من تبني التعددية السياسية والنقابية، وانتخابات قائمة على الشفافية، واحترام الحريات هدف المبادرة هو تعزيز الإطار السياسي و الإداري للبلدان المشاركة تماشياً مع مبادئ الديمقراطية والشفافية والمساءلة والنزاهة واحترام حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون، وتعتمد المبادرة على العناصر التالية²:

- سلسلة الالتزامات من طرف البلدان المشاركة في المبادرة حول استحداث وتعزيز ممارسة الحكم السياسي.

- التعهد من جانب البلدان المشاركة بلعب دور طلائعي في دعم مبادرات وسياسات الحكم الراشد.

- إضفاء الصيغة المؤسسية على الالتزامات من خلال قيادة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا قصد ضمان التزام جميع الأطراف بالقيود الأساسية للمبادرة.

3- مبادرة الإدارة الاقتصادية وإدارة المؤسسات:

إن تعزيز التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي إحدى أدوار الدول التي تتمتع بالمقدرة وعلى هذا يجب إعطاء الأولوية إلى بناء قدرات الدول، و تقييم هذه القدرات عند الانطلاق في أي مشروع وبرنامج، الهدف من هذه المبادرة هو إعداد مجموعة من البرامج المحددة لتعزيز و تحسين نوعية الإدارة الاقتصادية والمالية، وتسيير المؤسسات، ففي كثير من البلدان الإفريقية تفتقر إلى القدرة على تنفيذ البرامج مع توفرها على موارد مالية كافية لذلك وجب تدعيم قدرات الدول بهذا الخصوص.

¹ وثيقة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، مرجع سابق، ص 20.

² أمينة فلاح، " دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الديمقراطية والرشادة (قسنطينة: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة متتوري قسنطينة، 2011)، ص. 33-34.

ثانيا: الأولويات القطاعية:

بالإضافة إلى شروط التنمية المستدامة التي تدخل ضمن أولويات النيباد، تم كذلك تحديد القطاعات ذات الأولوية في برنامج عمل النيباد وهي¹:

- قطاع البني التحتية بما في ذلك الطرقات، المطارات، الموانئ، السكك الحديدية، المواصلات
- الموارد البشرية وتمثل قطاع التربية، تطوير المهارات و الكفاءات والحد من هجرة الأدمغة الإفريقية
- قطاع الصحة
- قطاع الزراعة
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة
- إيصال صادرات إفريقيا إلى أسواق الدول المتقدمة

وللتأكيد على هذه الأولويات ومدى التزام قادة الشراكة بها، تم انعقاد لجنة تنفيذ رؤساء الدول والحكومات في القمة 12 بالجزائر العاصمة 2005، أين سلط الضوء على خمسة مجالات ذات الأولوية للتنفيذ، أعيد التأكيد على هذه الأولويات في القمة 13 بمصر، وهو ما تم تداوله أيضا في القمة التي انعقدت بليبيا، وكانت هذه الأولويات كالتالي: السلام والأمن، الزراعة والأمن الغذائي إضافة إلى الهياكل القاعدية والتنمية البشرية بما في ذلك التعليم والصحة، وعلى ذلك ابدى قادة مجموعة الثمانية دعمهم للمبادرة أين وافقت على مضاعفة مساعداتها لإفريقيا بحلول عام 2005 قصد إلغاء الديون الإفريقية.²

وفي أعقاب انعقاد الدورة الثامنة عشر لمؤتمر الاتحاد الإفريقي في اديسا بابا في إثيوبيا، عقدت لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد اجتماعا ال 26 بتاريخ 28 يناير 2012، أين تم التركيز على مواضيع برامجية رئيسية من بينها:

1/ الأنشطة البرامجية لوكالة النيباد للفترة من يوليو إلى ديسمبر 2011

حيث تمت الإحاطة من قبل رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد علما بتنفيذ البرامج والمشاريع المحددة المتعلقة بما يلي:

1- الدعم الفني لدول الاتحاد الإفريقي، فيما يخص البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية، و تراكمات مصادد الأسماك، والتوقيع على صندوق تعزيز مشروع " تير أفريقيا " بمبلغ قدره 1,4 مليون دولار أمريكي بغية تعزيز الإدارة المستدامة للأراضي والمياه.

2- موامة النظم القانونية للأدوية الإفريقية بالتركيز على جماعة شرق إفريقيا وتوسيعها تدريجيا لتشمل باقي المجموعات

¹ وثيقة الشراكة لتنمية إفريقيا، مرجع سابق، ص. 23.

² le plan d'action africain de l'UA /NEPAD. Op.cit.p.3

3- العمل على إنشاء مجموعة من الخبراء لتطوير القدرات وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

4- إطلاق مبادرة تنمية جنوب السودان بدعم من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

5- إدارة الموارد البشرية لتطوير ميدان التعدين في إفريقيا، وبرنامج آفاق المستقبل الريفي.

2/ حشد الموارد المحلية لتنمية إفريقيا:

تدخل هذه العملية في إطار الجهود الإفريقية لمواجهة الأثر الحالي للاحزمة المالية العالمية، والوفاء بالالتزامات من قبل الشركاء الإنمائيين، وعلى هذا سيتم إجراء دراسة معمقة حول استراتيجيات وطرق تعزيز وحشد الموارد المحلية لتعزيز التنمية من طرف لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا وبالشراكة مع المؤسسات الشريكة الأخرى، ووكالة النيباد، وهذا بطلب من لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد.

3/ تطوير البنية التحتية الإقليمية لإفريقيا:

في اجتماع لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد تم اتخاذ قرار بإدماج برنامج تطوير البنية التحتية لإفريقيا ضمن البرامج والمشاريع ذات الأولوية في خطة العمل، إضافة إلى إعطاء عناية خاصة للدول الجزرية.¹

من خلال مناقشة هذه المواضيع المتعلقة بالتركيز على البرامج الرئيسية التي يجب العمل عليها من قبل لجنة رؤساء الدول و الحكومات لتوجيه النيباد ضمن دورات مؤتمر الاتحاد الإفريقي، يعكس مدى فاعلية اللجنة و الجدية من قبل قادتها في المضي قدما في خطة عمل النيباد، و كذلك مدى التنسيق الموجود مع الاتحاد الإفريقي و باقي الشركاء الإنمائيين.

¹ مؤتمر الاتحاد الإفريقي، "تقرير رئيس لجنة رؤساء الدول و الحكومات لتوجيه النيباد، إثيوبيا"، 29-30 جانفي 2012 ص ص.4.3.2.

خلاصة:

مرت القارة الإفريقية بمحاولات إنمائية متعددة تميزت غالبيتها بمحدودية المجال والآثار على القارة التي مازالت تعاني التهميش ضمن السياق الدولي، رغم ما تملكه من ثروات وطاقات تؤهلها لوضع حد لهذا التهميش، ولهذا جاءت مبادرة النيباد التي تمثل مرحلة جديدة من مراحل سعي الدول الإفريقية تجاه التنمية، ونوعاً من التكيف والانسجام مع التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها العالم، من خلال برنامج عمل شمل مجموعة الأهداف الرئيسية لعمل المبادرة وفي مقدمتها القضاء على الفقر، والتخلص من التهميش والتخلف في القارة، وإحداث تنمية مستدامة بإفريقيا، وازداحة لذلك مجموعة من الأولويات يجب العمل عليها شملت مختلف القطاعات كالصحة والزراعة وقطاع البنى التحتية والموارد البشرية، إلى جانب تبنيتها لشروط التنمية المستدامة بإطلاق عدة مبادرات كمبادرة السلام والأمن في إفريقيا، الديمقراطية والحكم الرشيد، ومبادرة الإدارة الاقتصادية والمؤسسية، واعتمدت الشراكة الجديدة هيكل تنظيمي لعملها وللحرص على تنفيذ برامجها، وكان لإنشاء الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء الأثر الأكبر كونها تأخذ بعين في تقييمها بمعايير الحكم الرشيد والديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومدى الالتزام الدول الأعضاء فيها بتطبيق هذه المعايير، وهو ما يعبر عن قوة الإرادة السياسية لرؤسائها وعزمهم على إنجاز المبادرة والإدارة الإفريقية لها ومدى التنسيق الموجود بينهم القائم على الاعتقاد والرؤى المشتركة لصياغة مستقبل أفضل لإفريقيا، وهو ما ميز المبادرة عن سابقتها.

الفصل الثاني:
دور الدبلوماسية
الجزائرية في
تأسيس وتفعيل
مبادرة النيباد

تمهيد:

تعد الدائرة الإفريقية مجال اهتمام السياسة الخارجية الجزائرية خاصة بعد الركود الذي عانت منه خلال فترة التسعينيات جراء الوضع الداخلي المتأزم، و بعد وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم في 1999، أراد أن يعيد مكانة الجزائر على الصعيد الإفريقي من خلال نشاطها الدبلوماسي الذي ركز على لعب دور محور في إفريقيا، وترتبط الجزائر بإفريقيا ارتباطا وثيقا تاريخيا وجغرافيا واقتصاديا وثقافيا، ومن هذا تبرر خصوصية نشاط الدبلوماسية الجزائرية ومصالحها في إفريقيا، وعليه حرصت الجزائر في مبادئ سياستها الخارجية على تدعيم علاقات حسن الجوار و التعاون مع الدول الإفريقية، وعليه كان لنشاط الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا الدور الكبير وذلك من خلال اهتمامها بإيجاد حلول للمشاكل التي تعانيها القارة وفي هذا الصدد كان للجزائر دور كبير في بلورة ودعم مشروع الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد)، كمبادرة تنموية في القارة لتحقيق تنمية مستدامة والحد من الفقر والتخلف الذي تعانيهما إفريقيا ومحاولة دمجها في الاقتصاد العالمي.

المبحث الأول: السياسة الخارجية الجزائرية: المبادئ والأهداف والأدوات

تتبنى السياسة الخارجية الجزائرية مبادئ عديدة متبناة في معظم المنظمات الإقليمية والدولية وهي مبادئ قائمة على علاقات حسن الجوار، كما تنتهج السياسة الخارجية الجزائرية مجموعة من الأهداف تنقسم ما بين أهداف رئيسية وأهداف حيوية، وفي تنفيذ السياسة الخارجية وتحقيق أهدافها تعتمد على أدوات عديدة تدخل في رسم معالم السياسة الخارجية الجزائرية، ونحصرها في بحثنا هذا على الأدوات الدبلوماسية والأدوات الاقتصادية.

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ نص عليها الدستور الجزائري(2013) في الفصل السابع من الباب الأول في مجموعة المواد ابتداء من المادة 86 إلى المادة 93، وتتفق هذه المبادئ مع المبادئ التي تضمنتها ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية سابقا والجامعة العربية وحركة عدم الانحياز، وهي مبادئ تضمنتها علاقات حسن الجوار وتنمية السلم بين الدول المجاورة من خلال فتح قنوات الحوار والتي أقرتها العديد من المنظمات الدولية والإقليمية.

المبدأ الأول: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة:

تعتبر الجزائر من الدول من بين أكثر الدول في العالم ملتزمة بهذا المبدأ والداعمة له، وهو ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة في المادة 2 و7 بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهذا انطلاقا من أن هذا المبدأ يفرض الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ما بين الدول المتجاورة، وهو ما يؤسس لعلاقات حسن الجوار التي تضمن الحفاظ على الأمن والسلم، وحرص الدبلوماسية الجزائرية المتواصل على تطبيق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في ضوء الالتزامات القانونية الناشئة عن العضوية في المنظمات الدولية والإقليمية، لا يمكن أن يؤدي إلى فهم سطحي للمبدأ في الحالة الجزائرية على اعتبار أن عقيدة السياسة الخارجية الجزائرية تقدم تفسير أكثر عمقا للمبدأ وانطلاقا من النسق العقيدي الوطني وتجربة المجتمع الجزائري في تعامله مع الاستعمار مكن ذلك من امتلاك ثقافة سياسية تحمل تصورا سليما للتدخل الخارجي الذي يخلق الفوضى والاضطراب بمجتمعات التي هي عرضة لهذا التدخل ومن هذا ترفض السياسة الخارجية الجزائرية التدخل في النزاعات الداخلية، وهو ما ترجم إلى عقيدة عسكرية تمنع إرسال الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية حتى ولو تعلق الأمر بعمليات حفظ السلام وبنائه¹.

¹ رايح زغوني، " أزمة السياسية الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح: دراسة حالة الربيع العربي، " مجلة سياسات عربية، العدد.23(نوفمبر 2016)، ص.89.

ويتحقق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية استنادا إلى وجود دعامتين الأولى عدم استخدام القوة والتلويح بها ضد السلامة الإقليمية للدول المجاورة وتهديد استقلالها وغياب هذه الدعامة يؤدي التوتر في العلاقات بين هذه الدول المجاورة جراء سعي كل دولة إلى تأمين حدودها والدفاع عنها وحماية سيادتها بحشد القوات على الحدود الأمر الذي يولد الشك لدى الدول المجاورة فتتوتر علاقات وتذهب عنها صفة حسن الجوار، والدعامة والثانية هي بالاعتراف بوجود الدول المجاورة وهو الحال بالاعتراف بوجود الدولة الجزائرية، ما يؤدي إلى زوال التوتر في العلاقات ويغلب عليها طابع حسن الجوار.¹

المبدأ الثاني: دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها:

إن دعم ومساندة حركات التحرر في سبيل تقرير المصير شعوبها عاملا إضافيا لتصور الجزائر علاقات حسن الجوار بمضمون إيجابي، وهو موجود في مبادئ حسن الجوار التي تضمنتها ميثاق المنظمات الدولية و الإقليمية، وهذا المبدأ الذي تستمد السياسة الخارجية الجزائرية من الكفاح والنضال الطويل ضد المستعمر الفرنسي للحصول على حق تقرير المصير وهو ما رسخته جبهة التحرير الوطني في تلك المرحلة ولا زالت الجزائر بلدا متضامنا دون شروط مع الحركات التحررية.² وهو ما تقرر في المادة 92 من الباب الأول في الدستور الجزائري (دستور 1986) هذا الحق في تقرير المصير يعكس تضامن الجزائر من كافة الشعوب في كفاحها من أجل التحرر السياسي والاقتصادي ومن أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال يشكل بعدا أساسيا في السياسة الوطنية.³

وتضمنت المادة 27 من دستور 1996 ما يلي: " الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير وضد كل تمييز عنصري"⁴ ويرتبط هذا المبدأ وفق التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار بنظرتها المستقبلية تجاه المنطقة سياسيا واقتصاديا وعاملا مهما في تحديد مسار العلاقات المغاربية، فالجزائر مارست هذا مع موريتانيا عندما أراد المغرب احتوائها، ومارسته أيضا مع تونس في مواجهة الترحشات الأجنبية عليها، وهذا ما تمارسه في الوقت الحاضر مع الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.⁵

المبدأ الثالث: مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة:

تضمن المبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة ضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة أو التهديد بها في علاقاتها الدولية، وجاء في المبدأ الثاني من الميثاق ضرورة فض النزاعات الدولية بالوسائل

¹ سليم العايب، "الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: الدبلوماسية والعلاقات الدولية، (باتنة: قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، 2011)، ص. 34.

² نفس المرجع، ص. 31.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1986، ص. 14.

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1986 (المعدل في نوفمبر 2008)، ص. 13.

⁵ سليم العايب، مرجع سابق، ص. 32.

السليمة كالمفاوضات والتحقيق والوساطة والتحكيم والتوفيق والتسوية القضائية بهدف الحفاظ على السلم والأمن. وفق المبدأ الأول كثافة العلاقات التي تربط الدول المجاورة فيما بينها تولد الشك ومشاكل ونزاعات فيما بينها، لهذا فإن علاقات حسن الجوار لا تعني خلو علاقات الدول المجاورة من المشاكل والنزاعات كما أن وجودها لا يعبر عن انتهاء علاقات حسن الجوار، إلا أن استعمال القوة لحل هذه المشاكل أو التهديد باستعمالها يعني أن النزاع عميق بين الدولتين المتجاورتين وغياب إرادتهما في حل النزاع بطريقة سليمة غير موجودة وهنا يتنافى استعمال القوة أو التهديد بها ومنطق حسن الجوار، وهنا يبرز دور هذا المبدأ في تجميد النزاعات بين دول الجوار ويحول دون حدوث صدمات مسلحة. ووفقاً للمبدأ الثاني فإن ظهور أي نزاع بين هذه الدول وجب هنا العمل بالطرق السليمة لتسوية كالوساطة والمفاوضات والتحكيم والتسوية القضائية وغيرها من الطرق السليمة. والجزائر كانت ولا تزال تدعو إلى حل النزاعات بالطرق السلمية حيث ساهمت سياستها الخارجية عن طريق دبلوماسيتها الحديثة في حل واحتواء الكثير من النزاعات الدولية، وقبل استقلال الجزائر كان هناك مشكل الحدود مع الجار المغربي ورئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة آنذاك فرحات عباس اتفق مع الحسن الثاني على اللجوء إلى الحوار والمفاوضات في إطار روح الإخاء والوحدة المغاربية، ومع استقلال الجزائر واجهت مشكل الحدود مع جيرانها واتبعت الطرق السلمية في حله دون اللجوء إلى القوة على الرغم من صدام مسلح بينها وبين المغرب الذي كان نتاجاً عن توغل القوات المغربية في الأراضي الجزائرية، ورغم ذلك توجهت الجزائر إلى منظمة الوحدة الإفريقية لحل المشكل وقصد إقصاء القوى الخارجية من التدخل ومنع اللجوء إلى القوة.¹

المبدأ الرابع: ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار.

تولي الجزائر أهمية كبيرة لضبط الحدود مع الدول المجاورة منذ استقلالها، حيث سعت إلى ترسيمها وضبطها وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار والإبقاء على الوضع القائم، فترى الجزائر أن العمل وفق هذا المبدأ هو استمرار لمبادئ الثورة التحريرية وضمانة لترسيخ مبدأ حسن الجوار الإيجابي، فعملت على توقيع بعد المشكلة الحدودية مع المغرب اتفاقية إفران 1969/01/15 واتفاق تلمسان 1970/05/27، ومعاهدة الرباط في 1972/06/15 هذه الاتفاقيات تم توقيعها لمعالجة هذا المشكل الحدودي، وأكملت الجزائر مسعاها في ترسيم الحدود وضبطها بتوقيع اتفاقيات أخرى مع جيرانها: مع تونس 1970/01/06، مع موريتانيا يوم 1983/12/13، ومع مالي يوم 1983/05/08، النيجر يوم 1983/01/05، والحدود مع ليبيا فإنها كانت مضبوطة بموجب الاتفاق

¹ نفس المرجع، ص ص.34،33

الليبي الفرنسي في 1956. بتوقيع الجزائر لهذه الاتفاقيات تضمن القضاء على أسباب النزاع والتوتر مع جيرانها وتدعيمها لمبدأ حسن الجوار¹.

المبدأ الخامس: مبدأ التعاون بين الدول المجاورة:

جاء في المادة 31 من الدستور الجزائري: << تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه >>². وعليه تتمسك الجزائر إلى جانب المبادئ السابقة بمبدأ التعاون بين الدول المجاورة " لتدعيم وتنمية علاقات حسن الجوار بين المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين متجاورتين أو أكثر، ويشمل كذلك إبرام معاهدات واتفاقيات ضرورية لهذا الغرض، ويمارس التعاون الحدودي في إطار اختصاصات هذه الجماعات أو السلطات الإقليمية كما يحددها القانون الذي يحكم هذا التعاون والقانون الداخلي"، ووفق هذا التصور بتدعيم وترقية حسن الجوار وقعت الجزائر اتفاقيات الإخاء والتعاون وحسن الجوار وقعت الجزائر لما عدا المغرب مع نهاية الستينيات، ففي إطار العلاقات التعاونية مع تونس قطعت شوطا كبيرا في ذلك من خلال جهود البلدين في تنمية المناطق الحدودية بينها وتنمية الوحدات الصناعية المتواجدة فيها وإنجاز مشاريع أخرى صناعية، التي كانت إقتداءً بالمشاريع التكاملية الأوربية الناجحة، وهذا ما كان لجهود التعاون عبر الحدود من إنجازات ونجاحات في إطار عمل اللجنة المختلطة الجزائرية التونسية الكبرى، فتم في ميدان الطاقة إنجاز خط توزيع الغاز الجزائري إلى تونس، وتم إنشاء تسع شركات جزائرية تونسية ذات الاقتصاد المختلط وهذا في الميدان الصناعي ما أدى إلى ارتفاع مستوى الاستثمار المشترك بين البلدين المقدر ب 292 مليون دينار تونسي بطاقة تشغيل وصلت إلى حوالي 2200 عامل، أما في الميدان التجاري والمالي فقد تم إنشاء بنك التعاون المغربي العربي و الإعفاءات الجمركية للمنتوجات الوطنية في الاتجاهين³.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية الجزائرية:

سطرت الجزائر بعد الاستقلال أهدافا لسياستها الخارجية ارتكزت على ضوء ما تتضمنه مصلحتها الوطنية باعتبارها المعرفة لأهداف الدولة والمرتبة لأولوياتها وتوزع هذه الأهداف بين أهداف رئيسية وأهداف حيوية.

1- الأهداف الرئيسية (القاعدية):

¹ نفس المرجع، ص 29.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، " قانون رقم 16-01 مؤرخ في 6 مارس سنة 2016 يتضمن التعديل الدستوري، " العدد. 14 (مارس 2016)، ص9.

³ سليم العايب، مرجع سابق، ص30.

تستند أهداف السياسة الخارجية الجزائرية إلى ضمان المصالح الإستراتيجية للدولة الجزائرية وذلك راجع الاعتبارات منها ما هو متعلق بحدثة نشأة الدولة وعدم رسوخ البناء المؤسساتي للنظام السياسي ما يفتح المجال أمام انتشار ثقافة الدولة في وسط المجتمع الجزائري، ما يعطيها قيمتها دوليا وإقليميا واعتراف بها على الصعيد الخارجي، بالإضافة إلى اعتبار آخر مرتبط بحساسية المجال الإقليمي الجيو استراتيجي وكذا المنظومة الأمنية التي تعاني من التهديدات المتكررة المتعلقة بمشكلة الحدود، وانتشار للإرهاب في الساحل الإفريقي إلى جانب قضية الصحراء الغربية وظاهرة الهجرة السرية والجريمة العابرة للحدود.¹

ويمكن تحديد أهداف السياسة الخارجية الجزائرية فيما يلي:

أ/ المحافظة على استقلال الدولة وسيادتها وأمنها القومي:

نصت المادة 10 من دستور الجزائر 1963 على الأهداف الأساسية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية << صيانة الاستقلال الوطني وسلامة الأراضي الوطنية والوحدة الوطنية >>²، كما جاء في دستور 1996 المادة 25 أن من مهام الجيش الوطني الشعبي المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية كما يعمل على الدفاع عن وحدة البلاد وحماية ترابها.³

بناء على هذه الأهداف الموضوعية فإنها تعطي حرية في الحركة لتطبيق سياستها في مواجهة التهديدات التي تحول دون تطورها، وعلى هذا تولى السياسة الخارجية الجزائرية أهمية كبيرة لهذا الموضوع عموما وتجاه منطقة المغرب العربي خاصة باعتبار أن الأمن القومي بمفاهيمه التقليدية هو ما يبني عليه تصور أي دولة بخصوص الأهداف القاعدية بنصرتها إلى دول الجوار كمصدر تهديد ما دفع بالجزائر إلى التوقيع الاتفاقيات والمعاهدات لتسوية المشاكل الحدودية وتنمية روح الإخاء وحسن الجوار، والتصور الجزائري للدفاع الوطني كونه طريقة لضمان حرية العمل لإنجاز مشروع سياسي يشمل على عدة أنواع من الدفاع المتمثلة في:

1- الدفاع المدني: يعمل على ضمان النظام العام داخل التراب الوطني.

2- الدفاع الاقتصادي: يضمن حماية المنشآت و الموارد.

3- الدفاع العسكري: وهو الذي يجمع بين قوة السلام والأهداف القاعدية للدولة الجزائرية⁴

ب/ زيادة قوة الدولة:

¹ مهدي فتاك، "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي تونس والمغرب نموذجا 2009/1999" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغربية (بسكرة: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، 2011)، ص 81.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، (المعدل في 10 أفريل 2002).

⁴ مهدي فتاك، مرجع سابق، ص ص 81.82.

إن وجود الجزائر كقوة جهوية وما يعنيه ذلك من اعتبارها كقوة رئيسية تلعب دور القاطرة التي تنجذب إليها بقية الأقطار المغاربية، فيؤدي ذلك إلى وجود حالة استقطاب حاد في العلاقات البينية المغاربية، وهو حال الذي كانت عليه الدول الثورية ممثلة في الجزائر، والدول المحافظة ممثلة في المغرب وتونس. إلا أن وجود الجزائر في هذه المكانة رغم توافق القواعد الموضوعية التي تحكم دورها كفاعل إقليمي سواء من جانب الثروات والموارد التي تحتوي عليها الجزائر أو الموقع الإستراتيجي أو الفعالية الدبلوماسية أو المكانة الدولية التي تتمتع بها، إلا أن ذلك لم يؤدي إلا إلى الصراع والتنافس الإقليمي في أحسن حالاته سواء فيما يظهر في الصراع الجزائري المغربي أو التنافس كما كان بين الجزائر وليبيا ذو البعد الإفريقي.¹

2- الأهداف الحيوية للسياسة الخارجية الجزائرية:

ارتبطت المصالح الحيوية للدولة الجزائرية بالمصالح الاقتصادية وما تتضمنه من الحفاظ على ثرواتها النفطية والمنجمية والتخلص من أشكال التبعية في القطاع الاقتصادي لاستكمال الاستقلال الوطني. ولهذا فإن بناء اقتصاد وطني قوي لتلبية الحاجيات الضرورية لمواطنيها ولضمان سيادة الدولة وأمنها، وعليه فإن تطوير الاقتصاد الجزائري هدف هام من أهداف سياستها الخارجية وهذا بما يشمل عليه الميدان الاقتصادي من مختلف النشاطات والقطاعات الإنتاجية للسلع والخدمات كالصناعة والطاقة والمناجم والزراعة والأشغال العمومية والري وقطاع السياحة والنقل، والصيد البحري وغيرها من النشاطات.²

فعمل صناعات القرار في الجزائر قدما في تحقيق تنمية تتلاءم مع الظروف والمقومات التي تشمل عليها البلاد انطلاقا من وضع برامج وخطط وإستراتيجيات وإنشاء المؤسسات والمصانع تتماشى كلها مع متطلبات التطور الاقتصادي الدولي والقدرات المعرفية والتكنولوجية.³

وهنا نلمح مدى اهتمام السياسة الخارجية الجزائرية بوضوح بالمجال الاقتصادي بهذه الإجراءات التي تم اتخاذها لتحقيق تنمية مستدامة في البلاد.

وفي اعتماد الجزائر الأهداف الاقتصادية وطنيا ذات البعد الخارجي فإنها اعتمدتها بناء على سياستها الاقتصادية والنهج الاقتصادي الذي تسير عليه الذي تمثل في النهج الليبرالي بعد أن كان متمثل في النهج الاشتراكي في فترة ما قبل التسعينات، وهذا التوجه الليبرالي جراء مواكبته لمختلف التغيرات والتطورات التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي.⁴

¹ نفس المرجع، ص 88.

² المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني"، 1999، ص 13 . 15.

³ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول"، 2001، ص 42.

⁴ الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، " تقرير حول حالة تنفيذ البرنامج الوطني في مجال الحكامة 1999 - 2008"،

(الجزائر: نقطة الارتكاز الوطنية، نوفمبر 2008)، ص 12.

وتم تكريس الأهداف الاقتصادية من خلال برنامج الرئيس بوتفليقة أبريل 1999 الانتخابي الذي هدف إلى تحقيق هذه الأهداف وارتباط أبعادها بالمنظومة الاقتصادية العالمية من خلال المؤسسات الاقتصادية العالمية كمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي للإنشاء والتعمير، أو من خلال بناء الشركات في إطار متعدد الأطراف مثل الشراكة مع الإتحاد الأوروبي أو المنطقة الحرة العربية، أو في إطار ثنائي وذلك بتعزيز التعاون مع بلدان جنوب إفريقيا، نيجيريا، الصين، إسبانيا، إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية، وعموما تركز السياسة الاقتصادية في هذه الفترة على جلب الاستثمارات الأجنبية كضرورة لبناء القطاعات الاقتصادية، تطوير الصناعة وترقية السياحة وتوفير مناصب شغل وتحقيق الأمن الغذائي، ومواكبة التغيرات الطارئة على النظام الاقتصادي العالمي جراء العولمة وإفرازاتها، والعمل على فتح الأسواق أمام السلع والخدمات الأجنبية والمشاركة في بناء التكتلات الإقليمية والمبادرات التنموية كالمبادرة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد.¹

ونظرا لتحمية التكيف مع المعطيات الاقتصادية العالمية الجديدة وسعي الجزائر إلى إدماج الاقتصاد الوطني الذي أصبح مستندا إلى عوامل التنافس وفتح الأسواق وتحرير رؤوس الأموال وحرية تنقل الأشخاص إضافة إلى التفكيك الجمركي المتدرج، كل هذه العوامل دفعت بالدولة الجزائرية لمراجعة دورها في المجال الاقتصادي وكذا تراجعها عن حمايته ودعمه دون النظر إلى خصوصيات ومستويات التنمية الضعيفة للبلد باعتباره ينتمي إلى بلدان العالم الثالث التي تتميز اقتصاداتها بالانتقالية.² وعليه تمحورت الإستراتيجية الوطنية فيما يخص الأهداف الحيوية حول³:

- ضمان إدماج الاقتصاد الجزائري وتأهيله في مختلف الأنشطة الخاصة بكل مجال ومواكبته مع الاقتصاد العالمي وهذا بإعداد الخطط والسياسات العمومية الملائمة.
- عصرنة الهياكل القاعدية ضمن البرامج التنموية كالإنعاش الاقتصادي 2001-2004، والبرنامج المكمل لدعم النمو 2005-2009، وبرنامج تنمية ولايات الجنوب و الهضاب العليا.
- إصلاح هياكل الدولة وترقية الاستثمارات والعمل على تأهيل المؤسسات الاقتصادية ودعم برامج تأهيل الموارد البشرية..
- ضمان سيرورة عمل المؤسسات الاقتصادية في شتى الظروف
- توفير مناصب شغل والقضاء على البطالة من خلال دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

¹ مهدي فتاك، مرجع سابق، ص ص 84 . 85 .

² نفس المرجع، ص 85.

³ الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، مرجع سابق

- تطوير قطاعات الفلاحة والصيد البحري والسياحة والاتصالات وعصرتها بما يتماشى مع المواصفات الدولية
- التطوير للجوانب التقنية والعلمية في القطاعات الإستراتيجية
- زيادة قدرات إنتاج الموارد الأساسية خاصة المواد الاستهلاكية بشكل كبير كالغذاء، الدواء وغيرها
- توفير وتأمين الاحتياط المالي والمخزونات الإستراتيجية.

المطلب الثالث: أدوات السياسة الخارجية الجزائرية

لتحقيق أهداف السياسة الخارجية يتطلب ذلك استعمال مجموعة من الأدوات، الموارد والمهارات المناسبة لذلك، وعليه فإنه لا يمكن أن تتحقق أهداف السياسة الخارجية دون هذه الأدوات والموارد والمهارات، وأدوات تنفيذ السياسة الخارجية لا تتبع أهميتها فقط من تحقيق الأهداف ولكن من كونها أيضا عاملا مؤثرا في مسار السياسة الخارجية ومحددا المسار ومعالم تلك السياسة.¹ وتنتهج الجزائر في تنفيذ سياستها الخارجية منذ تسلم الرئيس بوتفليقة الحكم مجموعة من الأدوات والتي نحصرها في دراستنا في الأدوات الدبلوماسية والأدوات الاقتصادية.

1- الأدوات الدبلوماسية:

من خلال عرضنا السابق لمبادئ السياسة الخارجية للجزائر واحتكاكها في مجملها إلى مبادئ القانون الدولي، فالمواقف الدولية تتبع دائما مبدأ سيادة الدول والتعاون بينها وتكريس مبدأ حسن الجوار وحل النزاعات بالطرق السلمية ونبذ العنف.

والدبلوماسية الجزائرية اتخذت من الانتماء إلى حركات التحرر الوطني وشعوب دول العالم الثالث والوساطة كأداة لحل الخلافات والنزاعات إضافة إلى العمل على تحقيق السلم والاستقرار والتعايش السلمي بين الدول كأساليب في تنفيذ السياسة الخارجية،² حيث دعت الجزائر إلى تحرير الشعوب والقضاء على الاستعمار بهذا الخصوص تعتبر الجزائر من أكبر الداعمين لقضية الصحراء الغربية والقضية الفلسطينية كما كان لها الدور في توحيد شمال إفريقيا من خلال عضويتها في اتحاد المغرب العربي إضافة إلى سعي الجزائر الدائم إلى ترقية حسن الجوار وتسوية النزاعات سلميا عن طريق التفاوض وفي عالمنا المعاصر اليوم تكتسب الدبلوماسية أهمية كبيرة من أي وقت مضى خصوصا مع التداخل الموجود في المصالح والروابط المجتمعية عبر القارات وانكماش لمبدأ السيادة بفعل العولمة وثورة الاتصالات التي أدت إلى تغييرات في جميع المجالات والأدوار التي من بينها أدوار الدبلوماسية

¹ قسم الدراسات والأبحاث في الأكاديمية "السياسة الخارجية"، الأكاديمية العربية المفتوحة، كلية القانون والسياسة،

2007.2008، ص 101.

² Belkacem Lartin ,**La nouvelle problématique de la politique étrangère de l'Algérie**, revue algérienne des relations internationales vol 14 n2, 1994, P39

وفي خضم هذا تتمتع الدبلوماسية الجزائرية بمركز حيوي بين الدول النامية مكنها من لعب دور ريادي في حل النزاعات والأزمات وما زاد في مصداقية عملها هو عضويتها في المنظمات القارية والدولي وهيئة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي إضافة إلى ذلك قيام الجزائر بإطلاق المبادرة الجديدة للشراكة من أجل تنمية إفريقيا التي تمثلها وتدافع عن مصالحها في المحافل الدولية.¹

وعملت الدبلوماسية الجزائرية في إطار الأهداف المسطرة التي تتضمن الحفاظ على الأمن الداخلي من خلال إنشاء علاقات اقتصادية مع مختلف الدول، ومن الناحية الأمنية تبنيها لخطاب "مكافحة الإرهاب". والذي تعتبر الجزائر من أكبر المتضررين منه حيث تم التوقيع على اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب والوقاية منه سنة 1999، وكذلك التوقيع على اتفاقيات ثنائية في مجال القضاء على مصادر تمويل الإرهاب، وواصلت الجزائر جهودها للقضاء على هذه الظاهرة من خلال انعقاد قمة أخرى بالجزائر سبتمبر 2002 تركزت حول تعزيز إجراءات التعاون في مجالات متعددة منها الخروج بإعلان داكار يوم 17 أكتوبر 2002 لمكافحة الإرهاب، وأكملت الجزائر اعتمادها على القمم المنعقدة في تحرك سياستها الخارجية تجاه الإرهاب وذلك من خلال تدشين الرئيس بوتفليقة للمركز الإفريقي للدراسة والأبحاث حول الإرهاب في 13/ 10/ 2004، وسعت الجزائر إلى بناء علاقات اقتصادية وعسكرية في هذا الشأن مواصلة منها في استخدام الأدوات الدبلوماسية لتحسين دوليا.²

كما سعت دبلوماسية الجزائر إلى إرساء قواعد الأمن والاستقرار وقيام ذلك على أسس ديمقراطية وهذا ضمن المناطق التي تعاني خلافات ونزاعات، الأمر الذي يدفع بالاعتماد على الأدوات الدبلوماسية عن طريق المفاوضات بين أطراف النزاع أو القيام بعملية الوساطة كطرف ثالث بغية الوصول إلى الحلول بطرق سلمية.³ حيث كان للوساطة الجزائرية دور في حل النزاع الإثيوبي الاريثري العامل الأبرز، كون النزاع لم يحظ بأي معالجة دولية لوضع حل نهائي لهذا النزاع لا على المستوى الدولي ولا على مستوى منظمة الأمم المتحدة، هذا واعتبار الدبلوماسية الجزائرية أن هذا النزاع هو بمثابة خسارة للقارة ككل ودعت الأطراف المتنازعة إلى التعاون والتكامل الإفريقي وإقامة علاقات متكافئة مع الخارج، وإشارتها إلى أن النزاعات تؤثر سلبا على الاستقرار والتنمية في القارة، وأسفرت هذه الوساطة عن توقيع اتفاق وقف الاقتتال في 18 جوان 2000، وتوقيع اتفاق سلام شامل برعاية الرئيس الجزائري في 12 ديسمبر 2000، الذي وصف من طرف الأمين العام للأمم المتحدة بأنه "

¹ رؤوف بوسعدية، "دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية العدد. التاسع (جوان 2016)، ص.155.

² ظريف شاكر، "البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: العلاقات الدولية (باتنة: كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، 2010)، ص.142.

³ محمد عاشور مهدي، "دور الوساطة في تسوية منازعات الحدود الإفريقية"، مجلة آفاق إفريقية، المجلد 11، العدد 88 (2013)، ص.25.

انتصار لصوت العقل والقوة الدبلوماسية..."، كما لعبت الجزائر دور الوساطة في حل النزاع في منطقة الساحل ونجحت في تمرير رؤاها الخاصة لحل هذا النزاع سلميا الذي كان يؤثر على الحدود الجزائرية الجنوبية، وتم التوسط لحل النزاع في كل مرة يتجدد.¹

وعرفت السياسة الخارجية الجزائرية منذ تولي عبد العزيز بوتفليقة سدة الحكم نشاطا وفعالية كبيرة قاريا ودوليا "فعلى الصعيد الخارجي تواصلت الجزائر بكل ثبات جهودها الصادقة قصد تعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية... ويشكل التعاون مع البلدان الإفريقية أحد أولويات تحركها الدبلوماسي باعتبار إفريقيا عمقا استراتيجيا وإطار ملائما للتعبير عن تضامنها مع شعوب القارة من أجل نصرة القضايا العادلة"²

واعتمد الرئيس بوتفليقة في ذلك على "دبلوماسية القمة" القائمة على بناء علاقات مع الدول من خلال لقاءات قمة على مستوى رؤساء الدول، ففي ظرف ثلاث سنوات من استلامه الحكم من 1999 إلى 2002 تنقل الرئيس بوتفليقة إلى إفريقيا وبعض المناطق في العالم 31 مرة وهذا من أجل دراسة مختلف القضايا ومعالجة مشاكل القارة الإفريقية، والتي من بينها نشر السلم والأمن في إفريقيا كما جاء في العديد من خطابات الرئيس من بينها: " لا سبيل لتحقيق أي إصلاح (داخلي أو على مستوى القارة) ما لم نعمل على استتباب الأمن والسلم في إفريقيا.. وأن تتفتح القلوب للتضامن والإخاء والتسامح... " وقال أيضا: " لا من العمل على تنمية ثقافة السلم في جميع أنحاء القارة.. لبناء إفريقيا وتحقيق الاندماج الاقتصادي -الاجتماعي والالتحاق بالحضارات الأخرى..."³

فالجزائر تسعى لتكييف مبادئ سياساتها الخارجية وفق المصلحة القومية والحفاظ على الأمن القومي الذي يرتبط بتحقيق الأمن القومي الإقليمي ما يعرف بتأثير الدومينو " بمعنى أن التأثير ينتقل بسهولة إلى مختلف الأنظمة الإقليمية في القارة الإفريقية نتيجة الترابط الجغرافي والاجتماعي فمنطقة الشمال الإفريقي تؤثر وتتأثر بمنطقة جنوب الصحراء والعكس صحيح، وعلى هذا فان الجزائر تحتكم إلى مبادئها وعدم التنازل عنها وملائمتها مع مصالحها وأهدافها.⁴

2- الأدوات الاقتصادية

¹ رؤوف بوسعدية، مرجع سابق، ص. 163.

² وهيبة دالع، السياسة الجزائرية تجاه افريقيا (1999-2016)، "المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد السابع (جوان 2015)، ص. 13.

³ محمد بوعشة، "الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية -الاريتيرية، (بيروت، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004)، ص ص. 40-41.

⁴ محمد سليمان الزواوي " الربيع العربي وجنوب الصحراء الإفريقية: الآثار والتداعيات " مجلة قراءات افريقية، العدد العاشر (أكتوبر ديسمبر 2011)، ص. 29.

إن تزايد الاهتمام بدور العوامل الاقتصادية نظرا إلى ازدياد تدخل الدول في العلاقات الاقتصادية الخارجية ومن تم أصبحت هذه العوامل جزءا حيويا من السياسة الخارجية، وحسب النظرية الماركسية ترى أن الاقتصاد هو القوة المحددة للسلوك السياسي وبصفة عامة تلعب العوامل الاقتصادية دورا رئيسيا في اختيارات وتوجهات السياسة الخارجية لأن تنفيذ معظم السياسات يتطلب توفر الموارد الاقتصادية التي تحدد ما إذا كانت الدولة دولة مانحة للمعونة أم مستقبلة لها وتحدد أيضا قدرة الدولة على الدخول في سباقات التسلح التي تتطلب تكاليف جد مرتفعة¹

فالدبلوماسية الاقتصادية توظف الموارد الاقتصادية إما كمكافئات أو كعقوبات في سبيل تحقيق أهداف السياسة الخارجية ما يعرف بفن إدارة شؤون الدولة بالدبلوماسية.

وسعت الجزائر إلى تنمية القارة الإفريقية وهذا بدءا بتخفيض الديون الإفريقية من خلال جهودها المتواصلة لطرح هذه القضية في المحافل الدولية ومحاولة إيجاد حلول جذرية لها والعمل على تحقيق تنمية اقتصادية وسياسية والتي لا تكون إلا بتوفير الأمن والاستقرار، وفي هذا الإطار طرحت الجزائر مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا نيباد مع دول افريقية أخرى.²

ومضي الجزائر في مسح الديون الإفريقية ابتداء من نفسها حيث عملت على مسح ديون العديد من الدول الإفريقية المدينة للجزائر وتقديم المعونات والمساعدات الاقتصادية للدول الأخرى، وكذا تطوير العلاقات الاقتصادية الثنائية مع دول الجوار من خلال مد أنابيب الغاز إلى الدول الأوروبية بما في ذلك استفادة تونس منها فالجزائر بذلك تسعى لتحقيق مصلحتها الوطنية من حماية حدودها ونشر الأمن والسلم في المنطقة اعتمادا على التسهيلات والمساعدات التي تقدمها.

ولعبت الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر دورا رئيسيا في الفترة ما بين 2005-2009 من خلال جهود الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ودعوته المتكررة للمتعاملين الاقتصاديين والمستثمرين وهذا في إطار زيارته للعديد من العواصم مثل روما، باريس، نيويورك، تورينو، مونريال، برلين، موسكو، مدريد، بروكسل، أبوجا، بريتوريا، إضافة إلى مشاركة الرئيس في عدة مؤتمرات اقتصادية دولية ومنتديات عمل متخصصة في شتى المواضيع منها التمويل، التنمية، المديونية، التغذية، البيئة، الاستثمار، الطاقة وهذا في العواصم الاقتصادية المعروفة كموناكو، مونتري، بانكوك، بكين، روما، واشنطن، داكار، جوهانسبورغ، وغيرها، حيث يقول الرئيس بوتفليقة في هذا: "...راهننت سياستنا الخارجية على

¹ لويد جنسن، "تفسير السياسة الخارجية"، ترجمة: محمد بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم، (الرياض: عمادة شؤون المكتبات - جامعة الملك سعود، 1989)، ص.ص 186.185.

² وهيبة دالع، مرجع سابق، ص.13.

الاستجابة لاحتياجات الدبلوماسية الاقتصادية التي يستوجبها إحلال الاقتصاد صدارة العلاقات الدولية... " وهذا النشاط للدبلوماسية الاقتصادية من الاندماج في الاقتصاد العالمي.¹ فظنرا لطبيعة الموقع الجغرافي للجزائر بموقعها في قلب المغرب العربي واعتبارها بوابة إفريقيا الشمالية وتشكل الصحراء العمق الإفريقي لها إضافة إلى ذلك فهي تشكل همزة وصل بين إفريقيا، أوروبا، والعالم العربي، كل هذا جعل الجزائر عرضة لتأثيرات العوامل الخارجية خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة وما رافقها من انتشار للتكتلات الدولية وتصاعد ظاهرة العولمة، الأمر الذي دفع بها إلى التوجه إلى الجبهة الإقليمية في سبيل إرساء قنوات الحوار والتعاون وهذا من خلال مختلف الهياكل والآليات ذات الطبيعة التكاملية كجامعة الدول العربية واتحاد المغرب العربي والاتحاد الإفريقي، وهذا ما أكد عليه بوتفليقة بقوله: "بات الصوت الوحيد غير مسموع، والطرف المنفرد غير مستساغ والحوار الثنائي الذي يتناول القضايا المتعددة غير مجد، وإنما هي تكتلات إقليمية ودولية تقوم على أساس تبادل المنافع والمصالح...".²

فالدبلوماسية الجزائرية تعمل في إطار الآليات الموجودة على المستوى الإقليمي وأيضا المستوى الدولي وتعتمد عليها في تحقيق أهدافها وتنفيذ سياستها الخارجية.

المبحث الثاني: توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا ابتداء من عام 1999.

ركزت الجزائر مسعاها في استرجاع مكانتها الدولية من خلال مدى الاهتمام الذي توليه السياسة الخارجية الجزائرية للدائرة الإفريقية وسعيها إلى لعب دور محوري فيها، ويتجلى ذلك من خلال مساهمتها في التوسط لحل العديد من الخلافات والنزاعات ما بين الدول الإفريقية، وتأتي في مقدمتها الوساطة الجزائرية في حل النزاع الإثيوبي الاريثري وتشديد العديد من الأطراف الدولية بهذا العمل، وعملت الجزائر أيضا على الاهتمام بالجانب التنموي في القارة فتجسد ذلك من خلال إطلاق مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد) التي تم اقتراحها من طرف رؤساء أفارقة من بينهم الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، وعلى هذا الأساس تبلورت توجهات السياسة الخارجية الجزائرية باهتمامها بالإطار الإفريقي واعتباره المكان لإعادة بعث دبلوماسيتها على الصعيد الإفريقي.

المطلب الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لإفريقيا بالنسبة للجزائر

نظرا للموقع الاستراتيجي للجزائر الذي يتوسط القارات الأربع إفريقيا، أوروبا، آسيا، أمريكا، وامتدادها الجغرافي الذي جعل منها همزة وصل بين إفريقيا وأوروبا، طبيعة هذا الموقع وانتشار العديد

¹ وهيبة دالع، " دور العوامل الخارجية في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية (1999-2006)، " (الجزائر: دار

الخلد ونية للنشر والتوزيع، 2014)، ص. ص، 111.112.

² نفس المرجع، ص. ص 87.88.

من الظواهر التي تمس امن حدودها ومصالحها في المنطقة خاصة ظاهرة الإرهاب التي أخذت تنتمي بالخصوص في منطقة الساحل الإفريقي، الأمر الذي دفع بالدبلوماسية الجزائرية إلى وضع إفريقيا عموما ومنطقة الساحل الإفريقي خصوصا ضمن أولوياتها ما جعل من إفريقيا تكتسب مكانة خاصة وأهمية جيواستراتيجية في السياسة الخارجية الجزائرية.¹

إن أهمية البعد الإفريقي للجزائر على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والإستراتيجية والأمنية ليس بالجديد، فإدراك الجزائر بأهمية الدائرة الإفريقية هو من حركتها الجيوسياسية منذ الثورة التحريرية، أين كانت القارة بمثابة القاعدة الخلفية لها في سياق التضامن الثوري بين دول القارة هذه الدول التي كان لها الدور البارز في إجبار فرنسا على الاعتراف باستقلال الجزائر، والسياسة الإفريقية للجزائر تجد أساسها في الجغرافيا والتاريخ فصانع القرار الجزائري أدرك أهمية الدعم الإفريقي منذ مؤتمر باندونغ عام 1955 وسنوات الستينات والسبعينات التي عرفت رواج وفعالية السياسة الخارجية الجزائرية وكثافة حركتها، وعلى هذا فان للمتغير الأيديولوجي والسياسي الدافع وراء توجهات الجزائر تجاه إفريقيا على الرغم من إن النصوص الدستورية قد صنفت إفريقيا في المرتبة الثالثة بعد المغرب العربي والعالم العربي وهذا لاعتبارات دينية ولغوية... إلا انه مما هو ملاحظ أن الدبلوماسية الجزائرية تنشط أكثر على الصعيد الإفريقي.²

كما أن هذا التوجه للجزائر نحو إفريقيا وتوظيف الجزائر لدورها الريادي في القارة هو لمطالب اقتصادية في غالب الأحيان من اجل مواصلة و استكمال دول العالم الثالث لاستقلالها الاقتصادي والتحكم في استغلال مواردها بنفسها وإعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي، وعليه تأكدت الجزائر من أهمية الدور الدبلوماسي الإفريقي.³ تتوفر الدول الإفريقية على إمكانات كبيرة ومتنوعة إذ يوجد بها أكثر من عشرة من المائة (10%) من الاحتياطي العالمي للنفط، ويوجد بها أكثر من ثلث احتياطات الكوبالت وتتوفر جنوب إفريقيا لوحدها على 40% من احتياطي الذهب العالمي، كما يوجد بإفريقيا كم هائل من الثروات والمعادن والأحجار الكريمة ما جعلها تثير اهتمام المستثمرين من خارج إفريقيا، وتعتبر نيجيريا من الدول الغنية بالنفط إذ تتوفر على احتياطي يقدر ب 37,2 مليار برميل ما يمثل 2,53% من الإنتاج العالمي وذات الأمر ينطبق على دول اونغولا، الكونغو والجزائر من حيث اعتمادها على العائدات النفطية التي تساهم في نمو اقتصادياتها، هذه المؤشرات العالية أدركتها الجزائر لهذا عمدت إلى تقاربها الإفريقي فالمقومات الأساسية التي تميز اقتصاديات دول إفريقيا جد

¹ محمد الأمين بن عائشة، "قراءة في الدبلوماسية الجزائرية: مقارنة جيواستراتيجية (دراسة حالة مالي)، دراسات وبحوث إستراتيجية: مركز صبر - SBR - للإعلام والدراسات، جامعة الجزائر 03 (مارس 2015).

² سمير قط، "السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: المبادئ، الأسس والتطورات"، مجلة قراءات إفريقية، العدد 32 (ابريل-جوان 2017)، ص.42.

³ نفس المرجع، ص ص.42.43.

مرضية نتيجة تهيئة الظروف المناسبة الاستثمار ما جعلها قبلة للعديد من المستثمرين الأجانب وتنافس التكتلات الاقتصادية في العالم على سوق إفريقيا. فمند عام 2010 عرف القطاع الزراعي تطورا ملحوظا في بعض الدول الإفريقية على غرار الجزائر ودول جنوب الصحراء كالسودان وموريتانيا ومالي إذ شملت الصفقات النهائية أو التي هي محل التفاوض بشأنها في إفريقيا جنوب الصحراء تسعة وثلاثين فاصل سبعة (7،39) مليون هكتار ما يتجاوز المساحات المزروعة في بلجيكا والدنمارك وفرنسا وألمانيا وهولندا وسويسرا كلها مجتمعة.¹

كما تزرع القارة أيضا بالكثير من الموارد الطبيعية الأخرى كالأرز، القمح، الذرة، قصب السكر، الكاكاو، الشاي، البن، والثرثرة الحيوانية، والأخشاب، والمطاط، وغيرها من الموارد الطبيعية وهو ما يجعلها قارة واحدة اقتصاديا بعكس الصورة النمطية الشائعة التي تصور لنا إفريقيا على أنها قارة الفقر والجهل والأمراض.

وتحتل القارة الإفريقية المرتبة الثانية عالميا من حيث المساحة بعد القارة الآسيوية، إذ تبلغ مساحة إفريقيا حوالي 30 مليون كم² وتملك غالبية دولها خصائص مشتركة إلا أنها تختلف اختلافا بينا في المساحة وعدد السكان والموارد الاقتصادية، فنيجيريا أكبر دولة من حيث عدد السكان الذي يقدر بـ 111.5 مليون نسمة (عام 2000) بينما توجد سبع دول مستقلة في إفريقيا عدد سكانها لا يتجاوز مليون نسمة، وتعد دولة السيشل الأصغر من حيث عدد السكان والذي قدر بحوالي 77 ألف نسمة أمام إجمالي عدد سكان القارة الذي يصل إلى حوالي 783.5 مليون نسمة عام 2000.²

فإفريقيا تشرف على المحيطين الأطلنطي والهندي وتطل على البحرين المتوسط والأحمر، وهو ما يجعلها تتحكم في عدد الممرات البحرية ذات الأهمية الإستراتيجية الفائقة خاصة مضيق باب المندب ومضيق جبل طارق، فالمضيق الأول يمثل المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ويعبره 30 ألف سفينة سنويا حاملة لما يقارب 3،8 مليون برميل من النفط يوميا، وذات الأمر ينطبق على مضيق جبل طارق الذي يفصل بين إفريقيا وأوروبا ويعد معبرا رئيسيا لحركة التجارة والبشر بين القارتين.³

¹ أعمار بوريشة، مرجع سابق، ص ص. 212، 213.

² توفيق راوية، القارة الإفريقية، في:

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/326D650f-9484-47-82-814E-AA81>

3ACF8754.08/05/2017.

³ أيمن شبانة، "مجاور التنافس الدولي في إفريقيا"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 52، العدد 210 (أكتوبر 2017)، ص ص 147، 146.

خريطة رقم (01): خريطة إفريقيا السياسية.



المصدر: www.mapsofworld.com

إضافة إلى ما سبق تعتبر الجزائر منطقة الساحل الإفريقي منطقة حيوية وعمق استراتيجي للأمن الوطني الجزائري، وهذا لما تعانيه المنطقة من هشاشة أمنية وأزمات متكررة زادت من هشاشة هذه الدول وضعفها، بالإضافة إلى كونها منطقة استقطاب خارجي ومجالا تنشط فيه العديد من القوى وهذا لأهمية الموارد التي تحتويها، ولأن حدود الجزائر مع دول الساحل شاسعة بحدود من الجنوب الجزائري على المنطقة يمتد على مسافة أربعة آلاف كلم، ما يجعل من الصعوبة مراقبتها لذلك كان الاهتمام الكبير للجزائر بهذه المنطقة بالإضافة إلى عامل طول الحدود تتميز منطقة الساحل بصعوبة تضاريسها الطبيعية و قسوة مناخها ونقص الوسائل والآليات لمواجهة الجماعات الإرهابية والعصابات

وبذلك تعتبر المنطقة ملاذ لهذه الجماعات وكل أنواع التنظيمات الإرهابية، لهذا فالجزائر تسعى إلى ضمان الحفاظ على استقرار المنطقة بما يحفظ ذلك أمنها الوطني والوقوف في وجه القوى الخارجية التي تسعى لإيجاد موطئ قدم لها في الساحل الإفريقي الغني بالثروات الطبيعية النفط، اليورانيوم، الذهب، النحاس، وغيرها من الثروات، بالإضافة إلى تنامي رغبة الطوارق في تشكيل دولة خاصة بهم.¹

الدبلوماسية الجزائرية بتوجهها الإفريقي وتركيزها بالخصوص على منطقة الساحل تدرك أن في المنطقة ما يخدم مصالحها وأيضاً ما يهدد هذه المصالح لذا توليها أهمية كبيرة. وما يعكس مدى الأهمية للمنطقة بالنسبة للجزائر هو سعيها لتحقيق الأمن في المنطقة بطرح خطط تنموية وأمنية لمواجهة المخاطر الأمنية في الساحل، فالدبلوماسية الجزائرية القائمة في شقها الأمني أولت اهتمام بقضايا القارة الإفريقية وإبداء رأيها حولها وبالتالي فهي تهدف إلى²:

- حماية حدودها الوطنية وسلامة أراضيها.
- تعزيز قدرتها الدفاعية والمحافظة على الأمن الداخلي.
- حفاظها على مكانتها الإقليمية والدولية
- مكافحة الإرهاب وكل أشكال التطرف.

¹ سليم بوسكين، "تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014"، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية وإستراتيجية (بسكرة: قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، 2015)، ص ص. 179-180.

² منصور لخضاري، "الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد السادس (جوان 2012)، ص. 59.

خريطة: رقم (02): خريطة تمثل دول منطقة الساحل الإفريقي.



المصدر: <http://studies.aljazeera.net>

فقد أدرك صانع القرار الجزائري مكانة الدائرة الإفريقية والتي قام الاهتمام بها في السابق على اعتبارات سياسية وإيديولوجية بما يشمل ذلك الانتماء إلى العالم الثالث ومساندة حركات التحرر في إفريقيا، أما الاهتمام بها حاليا فرضته اعتبارات إستراتيجية وأمنية متعلقة بالأساس بالتهديدات والتحديات الأمنية الجديدة الآتية من الصحراء وما وراءها، وهذا ما يؤكد العمل الأمني العسكري أعملياتي للجزائر المكرس على الحدود الجنوبية وكذا الاهتمام الدبلوماسي الجزائري وعلى مستوى الخطابات السياسية الرسمية (خطابات رئيس الجمهورية، رئيس الحكومة، وزير الخارجية وقائد أركان

الجيش) المتضمنة مسائل الأمن في منطقة الساحل وإفريقيا وهو ما يجعل هذا الحضور للبعد الإفريقي ضمن دوائر الأمن القومي الجزائري.¹

يمكن القول بان الجزائر بحكم الانتماء الإفريقي وموقعها الاستراتيجي في القارة حتم عليها الالتزام من خلال القضايا الإفريقية والمؤشرات التاريخية والسياسية والدينية التي تدل على ارتباطها الوثيق بإفريقيا، وعليه أصبحت الجزائر تعي مدى الأهمية الجيوستراتيجية لإفريقيا ثاني اكبر القارات مساحة بموقع استراتيجي يتحكم في أهم المعابر البحرية للمبادلات التجارية وتوفرها على أهم الموارد والثروات الطبيعية ما جعلها منطقة للتنافس الدولي والجزائر ترفض هذا التدخل الخارجي الذي يهدد مصالحها في المنطقة.

المطلب الثاني: تطور نشاط الدبلوماسية الجزائرية على الصعيد الإفريقي.

مع وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم كان الهدف الرئيسي في سياسته هو استعادة العصر الذهبي للسياسة الخارجية الجزائرية وخصوصا في القارة الإفريقية، والتخلص من حالة العزلة التي فرضت عليها طيلة عقد التسعينات وكذا إحياء الدور الجزائري على المستوى القاري كما كان في سنوات السبعينات والثمانينات إلى جانب هذا تطلعها إلى منافسة دول المنطقة ك مصر والمغرب اللتان تحاولان لعب دور محوري في المنطقة.

فأولى اهتمامات الجزائر في هذا الشأن هو تطبيق مبدأ السياسة الداخلية هي مرآة السياسة الخارجية، بمعنى أن إصلاح الوضع الداخلي يعني الرجوع إلى الساحة الدولية بشكل أفضل هذا بالنظر لتجربة الجزائر المؤثرة في القضايا الدولية، لقول الرئيس: "إن سياستنا الخارجية تتدرج كامتداد منطقي للتوجهات الكبرى لسياستنا الداخلية والقدرة على التنافس في المضمار الدولي".²

وركزت السياسة الخارجية الجزائرية منذ عام 1999 على نقطتين:

الأولى: البحث عن تحالفات مع دول قوية بشكل لا يؤثر سلبا على مستقبل الجزائر وعليه كونت الجزائر تحالفات مع دول قوية كالولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، بريطانيا، روسيا، الصين، جنوب إفريقيا، وغيرها من الدول.

الثانية: تمثلت في تبني قضايا دولية كفيلة لضمان عودة الجزائر إلى المحافل الدولية من خلال الاهتمام بشؤون وقضايا إفريقيا على اعتبار انتمائها إلى إفريقيا.³

¹ حسام حمزة، "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية (باتنة: قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، 2011)، ص.64.

² كلمة عبد العزيز بوتفليقة بمعهد دراسات السياسة الخارجية، ميلانو، إيطاليا، 17 نوفمبر 1999. في:

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president//recherche/recherche.htm>, (09/05/2018)

³ أ عمر بوريشة، مرجع سابق، ص ص.103-104.

وهذه السياسة مرت بمرحلتين أساسيتين: الأولى ركزت على الجانب السياسي فحاربت الاستعمار بجميع أشكاله ودعم حركات التحرر والدول المستقلة حديثا، أما المرحلة الثانية تم فيها الاهتمام بالجانب الاقتصادي للقارة الإفريقية وعلاقته بمظاهر الفقر والأمراض والجهل والجفاف وغيرها من القضايا وعملت على تقديم مساعدات والدعوة إلى تعاون أفضل بين القادة الأفارقة وهو ما توج باقتراحها مع دول افريقية إنشاء صندوق إفريقي لهذا الغرض وساهمت بـ 10 ملايين دولار أمريكي فور الإعلان عنه.¹

إن استبطان الدور الجزائري في الفضاء الجيوسياسي الإفريقي، خاصة مع تنامي التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي الذي يعتبر بؤرة للتوترات والنزاعات وعليه نلمس مدى محاولة الجزائر توظيفها لمقاربة الدور *Rôle Approche*، كمحدد مهم في العلاقات الدولية الراهنة تجاه العمق الإفريقي.²

عملت الجزائر أن لا تبقى خارج التفاعلات الإقليمية، وتجلّى ذلك من خلال المبادرات التي قام بها الرئيس بوتفليقة وأهمها إطلاق مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد) التي اقترحها هو وبعض الرؤساء الأفارقة كما ذكر سابقا والتي تعتبر خطة عمل مفصلة لإخراج القارة من الفقر والتهميش إلى جانب تعهد قادتها بالتزامهم بالحكم الراشد والديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل على إرساء دعائم السلم والأمن كأساس لنجاح، هذه الشراكة التي تقوم على مشاركة مع الأطراف الخارجية وليس اعتمادها على المعونة فقط، ولعبت الجزائر دورا هاما في الدفاع عن القضايا الإفريقية في المحافل الدولية وأمام مختلف الفواعل المؤثرة على مستوى العلاقات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومجموعة الثمانية.³

فمتلما يؤكد الرئيس بوتفليقة أن إفريقيا تعاني الحروب والنزاعات الداخلية وتفاقت فيها مشاكل الفقر والتخلف إضافة إليها قضايا الديمقراطية وحرية التعبير والحكم الراشد فهي مدعوة إلى أن تلتمس طريق الخروج من هذا الوضع عن طريق تكفل القادة الأفارقة أنفسهم بمصيرهم، والاضطلاع بكامل مسؤولياتهم لتحقيق ذلك على أن تلقى الدعم الخارجي اللازم الذي يشير إليه بوتفليقة على انه دعم اقتصادي بقوله: "إن إفريقيا وجدت نفسها في صف من يساند قضايا هي من صميم اهتماماتنا مثل

¹ محمد بوعشة، مرجع سابق، ص ص. 103. 104.

² قوي بوحنية، "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانتكفاء الأمني الداخلي"، مركز الجزيرة للدراسات، (29 جانفي 2014)، ص. 3.

³ وهيبية دالع، "دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2006"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية (الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008)، ص ص. 62. 63.

الديمقراطية وحرية التعبير، ولم تجد في صفها من يدعم جهودها في محاربة الفقر والعنف المسلح، لذلك بقيت دون بلوغ الهدف المنشود".¹

اعتمدت الجزائر في تعزيز دورها على الصعيد الإفريقي من خلال انعقاد القمة الإفريقية 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية سابقا (الاتحاد الإفريقي حاليا) بالجزائر امتدت من 12 إلى 14 جويلية 1999 بمشاركة 45 دولة أفريقية، وتميزت هذه القمة بحضور أمناء المنظمات الدولية والإقليمية كمنظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والمنظمة الفرانكفونية، والمنظمات الدولية المتخصصة كاليونسكو، والفاو، إضافة إلى مشاركة ممثلين عن الدول العربية كالسعودية والعراق وإيران، وتزامن انعقاد هذه القمة مع وصول الرئيس بوتفليقة إلى الحكم فاعتبرت كدعم لسياسة الجزائر الخارجية وتعزيز موقعها في التوازنات الدولية، وكان لانعقاد القمة بالجزائر أهمية كبيرة كونها سجلت أعلى نسبة حضور للرؤساء الأفارقة بالمقارنة مع انعقاد القمم السابقة، ركزت الجزائر في هذه القمة على مكافحة ومواجهة الإرهاب وحشد الجهود لذلك، وتجسيدا أيضا لأهمية إفريقيا في سياستها الخارجية قيامها باستحداث مناصب وزاريا للشؤون الإفريقية ومن خلال إرساء علاقات التعاون الثنائي مع اثنين من أقطاب القارة جنوب إفريقيا ونيجيريا وكذا إرساء التعاون جنوب - جنوب وأيضا دورها في تسوية العديد من النزاعات في القارة.²

كما استطاعت الجزائر من خلال هذه القمة كسب الجبهة الإفريقية بجلب اهتمام الدول الإفريقية لظاهرة الإرهاب رغم عدم معاناة دول من هذه الظاهرة باستثناء الجزائر و مصر وكينيا و تنزانيا، لهذا استغلت الجزائر انعقاد القمة وطرحت مشروع اتفاقية لمكافحة الإرهاب، المشروع الذي تمت المصادقة عليه من طرف وزراء العدل للدول الإفريقية بالإجماع وسمي هذا المشروع بالاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب التي تضم 13 مادة، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بعد التصديق عليها من خلال دورتي مجلس وزراء المنظمة وحكوماتها، وبهذا تمكنت الجزائر من تسويق وجهة نظرها إلى إفريقيا.³ وحشد الاعتراف الدولي خصوصا من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بان الجزائر حليف يمكن الاعتماد عليه في الحرب على الإرهاب.⁴

واستطاعت الجزائر أن تتال المكانة والتقدير في الأوساط الدولية من خلال نجاحها الكبير في وساطتها في النزاع الإثيوبي الإريتري الذي سجل عودة نشاط الدبلوماسية الجزائرية على الصعيد الإفريقي، وأوكل المجتمع الدولي إلى الجزائر مواصلتها الإشراف على تسويتها للنزاع إلى غاية انتهائه

¹ عبد العزيز بوتفليقة، كلمة المنندى الإفريقي للسلم (الجزائر 7 نوفمبر 1999) في:

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president//recherche/recherche.htm>, (09/05/2018)

² وهيبة دالع، "دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2006"، مرجع سابق، ص 63. 64.

³ سليم العايب، مرجع سابق، ص 100.

⁴ سمير قط، مرجع سابق، ص 46.

بتطبيق مبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار فيما يخص النزاع الحدودي بين الطرفين، فقد اقترح الوسيط الجزائري تكوين لجان خبراء لدراسة المسألة وفقا لاتفاقية فيينا للمعاهدات لسنة 1969، أين تنتقل الوسيط الجزائري إلى الدولتين في سبتمبر 2001 في جولتين لإقناع الطرفين إلى تسوية نهائية للنزاع أين تم قبول مقترحات الوساطة الجزائرية وتوجت بإبرام اتفاق السلام، وهذا كان نتيجة مداومة وإصرار دبلوماسية الجزائر على إيجاد حل سلمي بين الطرفين وهو ما نال اعتراف دولي بمساعي وجهود الجزائر في إيجاد تسوية سلمية لهذا النزاع.¹

كما كان للجزائر دور في إنشاء الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء عام 2002، كجهاز تابع للنيباد حيث تعمل على تقييم المشاريع ومدى التزام الدول الأعضاء فيها بمعايير الحكم الراشد والإدارة الاقتصادية وعليه تتم عملية التقييم وإعداد التقارير حول عمل هذه الدول وفق معايير الحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية وعند الانتهاء من إعداد التقارير تتاح الفرصة لحكومة الدولة المعنية لتتظر لما جاء فيه ثم يحال إلى رئيس الدولة ليتم الإعلان النهائي للتقرير أين يرسل عدة نسخ منه إلى البرلمان الإفريقي واللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والاتحاد الإفريقي وقد سبق للآلية أن أعدت تقرير حول الجزائر في جويلية 2007.²

انطلاقا من عرض أهم محطات لتطور الدبلوماسية الجزائرية منذ استلام الرئيس بوتفليقة الحكم وطرحه إلى جانب قادة آخرين لمبادرة النيباد التي يرى فيها أنها فرصة لتحقيق أولا شراكة حقيقية ما بين دول إفريقيا لبلوغ تكامل واندماج إقليمي، وثانيا تحقيق موقعا متميزا لمواجهة التحديات الاقتصادية التي تفرضها العولمة والظروف الدولية الجديدة وفي ظل عالم اليوم الذي يتجه في شقه الاقتصادي إلى سياسة التكتل.

ومن جانب آخر إنشاء الاتحاد الإفريقي مؤشرا سياسيا قويا على عزم إفريقيا المشاركة الفاعلة في صنع القرارات خاصة المتعلقة منها بمسار التطورات الإقليمية وكذا اعتباره الإطار الأمثل لتوحيد جهود الدول الإفريقية على استتباب السلم والأمن وضمن تنمية اقتصادية في القارة.³

¹ مدلل حفناوي، "الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلم والأمن الدوليين"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص: القانون الدولي العام(بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، 2012)، ص. 142.

² Martin Ohouda , *le nepadet les enjeux du développement en Afrique* , paris,2002 , p.10.

³ محمد الطاهر عديلة، "أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: العلاقات الدولية والعولمة(قسنطينة: قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2005)، ص.64.

من خلال ما سبق يمكن القول أن إفريقيا كانت ولا تزال مجال اهتمام وموضع قدم السياسة الخارجية الجزائرية وعمقها الطبيعي والفضاء الأنسب الذي تمارس فيه الجزائر نشاطها الدبلوماسي وهذا ما أثبتته بحضورها القوي في المنطقة وكسب دعم الدول الإفريقية لخياراتها ومواقفها.

المبحث الثالث: الجهود الجزائرية في نشأة وتحقيق أهداف الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا

إن أهم ما يميز نشاط الجزائر الخارجي بعد مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم هو مساهمتها الكبيرة في تأسيس مبادرة النيباد من أجل العمل على إحداث تنمية مستدامة في القارة الإفريقية التي تشهد ضعف كبير في اقتصاد بلدانها وهشاشتها، ومعاناتها من مشاكل الفقر والتهمة وعدم الاستقرار، وكان السبيل لمواجهة هذه المبادرة الإفريقية التي كان للجزائر الدور الفعال في تأسيسها.

المطلب الأول: دور الجزائر في تأسيس مبادرة النيباد.

لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا فعالا في تأسيس ودعم مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا - نيباد- فالجزائر بقيادة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة كانت تبحث عن منفذ ومبادرة كبرى تحقق بها دخولا وحضورا قويا في القارة الإفريقية فحاولت الجزائر استغلال فرصة ترأسها للقمة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية بإعداد خطة تنموية في إفريقيا، وفي نفس الاتجاه جاءت مبادرة رئيس جنوب إفريقيا - تابو مبيكي- وبمساعدة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة والرئيس النيجيري -أوبا سانجو - لإعداد خطة تنموية في القارة تحت اسم الألفية الجديدة لإنعاش إفريقيا MAP، التي ارتكزت على مبدأ المشاركة حيث تم تحديد القطاعات التي يجب تركيز العمل فيها و تكون لها الأولوية في جلب الاستثمارات الأجنبية وهي قطاع التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات وتعزيز الأمن، ثم فيما بعد وفي نفس السياق أيضا تم طرح مخطط تنموي آخر من قبل الرئيس السنغالي -عبد الله واد - والذي عرف باسم مخطط **اوميغا plan omega**. ولتشابه المبادرتين وغياب تناقضات بينهما تم إدماجهما في مبادرة والتي هي مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا -نيباد- بأهدافها الأوسع التي سبق ذكرها.¹

فالجزائر هكذا ساهمت في تأسيس مبادرة النيباد التي تهدف إلى تنمية القارة في شتى الميادين، كما كان لها الدور الفعال في إدماج النيباد في الاتحاد الإفريقي، حيث يقول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة "...إننا، بالنظر إلى التطورات الحاصلة، مقتنعون أكثر من أي وقت مضى بان إنشاء هيكل

¹ سمير قط، " البعد الإفريقي في سياسة الأمن و الدفاع الوطني الجزائري " أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية و إستراتيجية (بسكرة: قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية السياسية، جامعة محمد خيضر، 2017)، ص. 225 .

النيباد الجديد وإدماجه في الاتحاد الإفريقي، سيتيحان إرساء تكاملي فعلي بين مهام و نشاط مجمل هياكل الاتحاد الإفريقي..."، وقد أكدت الجزائر على استعدادها الدائم في دعم المبادرة من خلال دفع ما يجب عليها من حق في تمويل مشروع الشراكة الجديدة، فيقول الرئيس في هذا: "...إن تمويل النيباد ووكالته أمر بالغ الأهمية لاسيما وأنه يتعين أن نستجيب للمقتضى الثلاثي المتمثل في القيادة والتملك والشراكة التي تقوم عليه المقاربة المستجدة التي تستند إليها النيباد..."¹

وقد عينت الجزائر ممثلا شخصيا للرئيس فيما يخص شؤون النيباد وأبدت القطاعات فيها اهتماما كبيرا بالمبادرة و التزامها بربط نشاطها بأهداف المبادرة فغالبا ما يشار إلى أهداف النيباد في الأنشطة التي تقوم بها تلك القطاعات خاصة منها القطاعات التي أوكلت للجزائر العناية بها في إطار المبادرة منها قطاعات الصحة والتكنولوجيا، إضافة إلى التزام الجزائر بإنشاء مؤسسات وطنية جديدة التي تعمل وتعيّنها على الوفاء بالالتزامات وفقا للمبادرة، لذلك اصدر مجلس الوزراء قرار إنشاء هيئة للتشغيل والحد من الفقر كمؤسسة استشارية مكونة من ممثلي المؤسسات العامة المختصة والمجتمع المدني، مهامها القيام بإعداد الدراسات الخاصة بالموضوع و إجراء حوارات ومشاورات بشأن القضايا الحد من الفقر ودعم الشراكة مع المؤسسات الدولية في إطار مبادرة النيباد.² وهذا ما عبر عنه الرئيس بوتفليقة في كلمته في افتتاح الدورة التاسعة للمنتدى من أجل الشراكة مع إفريقيا بقوله: "إن تنمية القارة مثلما دأبنا على التأكيد عليه من خلال مبادئ الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا -نيباد-..." ويقول أيضا: "ومن ثمة ينبغي إن يظل الهدف الأول المتوخى في إطار المنتدى من أجل الشراكة مع إفريقيا هذا، العمل على تحقيق تضافر أفضل لجهودنا، بما يجعل ديناميكية الحوار و التعاون المتضامن والشراكة العميقة..." ويقول أيضا في تأكيده على الشراكة مع المؤسسات الدولية التنموية: "وبطبيعة الحال تبقى مرافقة الشركاء في التنمية وعموما المجموعة الدولية لهذه الجهود مقتضى لا مناص منها استفائهم. وحتى تكون هذه المرافقة ناجعة حقا وصدقا لا بد لها أن تنصب على الأولويات التي يحددها الأفارقة أنفسهم"³

إلى جانب ما ذكر ساهمت الجزائر في إنشاء الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء عام 2002 التي تعتبر إحدى أجهزة النيباد الرئيسية، التي تعمل على تقييم مدى التزام أعضائها بمعاييرها التي تضمن السير الحسن لبرنامج النيباد و إحداث تطورات و نجاحات فيما يخص المشروعات.

واستضافت الجزائر عدة مبادرات في إطار المبادرة، منها استضافتها لقمة البيئة التي انبثق عنها إعلان الجزائر حول البيئة في إفريقيا في ديسمبر 2003، وكذا مؤتمر الاستثمار بين دول الشمال

¹ أمر بوريشة، مرجع سابق، ص 367. 368.

² نفس المرجع، ص 368

³ عبد العزيز بوتفليقة، كلمة في افتتاح الدورة التاسعة للمنتدى من أجل الشراكة مع إفريقيا، الجزائر، نوفمبر 2007 في: <http://www.el-mouradia.dz>

الإفريقي و منظمة الكومنولث في إطار عمل مفوضية إفريقيا في نوفمبر 2004، والمؤتمر الإقليمي للعلم والتكنولوجيا في إفريقيا في ديسمبر 2004.

انتهت الجزائر التعاون التنموي بعدا أساسيا في إطار إستراتيجية بناء تعاون متكامل لمكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي، لهذا سعت الجزائر جاهدة لتحسين ظروف التنمية في المنطقة من خلال العديد من المبادرات و في مقدمتها النيباد.

انطلاقا من ذلك ساهمت في خلق مشاريع جواريه صغيرة لفائدة السكان المحليين لمكافحة الفقر، واستحداث مشاريع هيكلية و قاعدية، ومن أهم المشاريع الهيكلية الكبرى مشروع "الطريق العابر للصحراء" يهدف إلى ربط دول الجزائر، مالي، النيجر، التشاد، تونس، المشروع الذي يجسد مفهوم التعاون بين دول الجوار استنادا إلى علاقات حسن الجوار، وهو المبدأ الذي دائما ما أكدت عليه الجزائر في سياستها الخارجية، فقيام مثل هذا المشروع له أهميته كبيرة في زيادة حركة التبادل التجاري والاقتصادي و الثقافي بين دول الجوار، كتوفيره الكلفة المنخفضة للنقل التجاري، إضافة إلى ذلك سيساهم المشروع في فك العزلة عن الناطق الصحراوية المعزولة وتحسين ظروف معيشة سكانها، فمشروع الطريق العابر للصحراء من ابرز المشاريع للهياكل القاعدية التي تم إدراجها في الأهداف العشرة للنيباد، إضافة إلى أهمية المشاريع الاقتصادية والثقافية والاجتماعية فهو يتضمن بعدا امنيا على اعتبار انه يساعد دول الساحل المشاركة فيه على إنجاح عمليات التعاون والتنسيق الميداني بينها على مستوى نقاط المراقبة على الحدود التي تسهل عمليات التحركات الإرهابية والشبكات الإجرامية و عمليات التهريب.¹

وللجزائر دورا كبيرا في المساهمة في العمليات التنموية لمقدراتها المالية بالمقارنة مع باقي دول الميدان، وهذه المساهمة في إطار التعاون بين هذه الدول في مجال الأمن الغذائي و الصحة والتعليم والتكوين وتهيئة الزراعة، فقامت الجزائر بتمويل بناء 20 مدرسة و مؤسسات للتكوين الاحترافي، وإنشاء مراكز صحية وعمليات لحفر الآبار، وفي مجملها هي موجهة لتحسين المستوى المعيشي لسكان المناطق الحدودية لشمال مالي والنيجر وموريتانيا و بالخصوص جماعات البدو الرحل و الطوارق الذين يطالبون سلطات دولهم بحقهم في الاستفادة من الثروات الطبيعية منذ عدة سنوات، مثل طوارق كيدال بشمال مالي الذين يمثلون طرفا في النزاع المسلح مع حكومة مالي.²

لهذا فان تحسين ظروف التنمية هو السبيل لنجاح استراتيجيات مكافحة الإرهاب و إحلال السلم و الأمن في المنطقة، و الجزائر تعي ذلك جيدا انطلاقا نشاط دبلوماسيتها المكثف الذي يعمل على

¹ مريم مهدي، "الدبلوماسية الجزائرية ومكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي"، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص:

الدبلوماسية (الجزائر: قسم العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2013)، ص 127.

² نفس المرجع ص 128.

الحفاظ على الأمن و الاستقرار في المنطقة، استنادا إلى نجاحها الكبير في التوسط لحل العديد من الخلافات و النزاعات في القارة وهي بذلك تسير وفق تجسيد أهداف النيباد على ارض الواقع. وتتجلى الأهمية التي توليها الجزائر إلى التنمية في أفريقيا من خلال تمكنها على المستوى الوطني من مواجهة التحديات التي تعيق الاستغلال الأمثل لإمكاناتها وهذا بفضل استراتيجياتها الزراعية الشاملة التي تعمل الحكومة على تنفيذها بحيث يتم توفير المناخ الملائم للنشاطات الزراعية وضمانها ماديا، وهو ما تطرق إليه وزير الشؤون الخارجية - رمطان لعمامرة - آنذاك، في أشغال القمة 31 للجنة توجيه النيباد جوان 2014 بمالابو عاصمة غينيا الاستوائية، فهذه الإستراتيجية الزراعية الشاملة تندرج ضمن إطار شامل للتنمية المستدامة على المستوى القاري و هدفها معالجة المشاكل المسببة لسوء التغذية أو الناتجة عنها.¹

المطلب الثاني: النيباد آلية لتنمية الساحل الإفريقي وإفريقيا.

هدفت مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا إلى تحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا و تقليص الفارق بينهما و بين الدول المتقدمة اقتصاديا و اجتماعيا و سياسيا، و العمل على إيجاد سبل لدمج إفريقيا في الاقتصاد العالمي، و تتعهد إفريقيا من خلال المبادرة بتكريس مبادئ الحكم الراشد مقابل زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية خاصة من طرف الدول المتقدمة، لهذا فان النيباد وضعت شروط و يجب توفرها لتحقيق تنمية مستدامة و أهم هذه الشروط إقرار السلم و الأمن في إفريقيا و تبني دعائم الحكم الراشد و الديمقراطية.²

إن معاناة إفريقيا لسنين طويلة من الفقر و التخلف ومحاولاتها المتكررة للبحث عن الموارد المالية لتمويل المشاريع التنموية كلها باءت بالفشل، و ضعف البنية الاقتصادية هم من مخلفات الاستعمار الذي عانت منه غالبية دول إفريقيا، الأمر الذي جعلها تعتمد تنمية افريقية قائمة على القروض و المساعدات، و هنا يشير الرئيس السنغالي السابق (عبد الله واه) إلى أنه لم نشهد من قبل و أن رأينا أي دولة تطورت بواسطة المعونات و القروض المقدمة إليها، وان هذه القروض هي التي أنتجت مشكلة المديونية التي يتحتم على الأجيال القادمة أن تدفعها.³

¹ وكالة الأنباء الجزائرية، "المقاربة الجزائرية المتعلقة بالأمن الغذائي تندرج ضمن إطار شامل من التنمية المستدامة في إفريقيا"، 26 جوان 2014، في:

<http://www.abs.dz/ar/economie/575>

² نصر الدين لبال " المقارنة الجزائرية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي: مالي نموذجا " المجلة الجزائرية للأمن و التنمية . العدد العاشر (جانفي 2017)، ص. 555 .

³ Abdoulay wade , **le financement enter récession économique et crise des projets politiques le NEPAD et les enjeux du développement en Afrique** . Maisonneuve et larose . paris: 2002 – p 10.

فالشراكة الجديدة لتمنية إفريقيا تدعو إلى عكس هذا الموضوع الشاذ عن طريق تغيير العلاقة التي تعززت، وان الإفريقيين لا يطالبون استمرار المزيد من التبعية عن طريق المعونات و لا الحصول على الامتيازات الهامشية و أنهم على إقناع بان هذه الفرض التاريخية تعرض نفسها لإنهاء كارثة التخلف التي تعاني منها إفريقيا، وان الموارد بما فيها رأس المال و التكنولوجيا موجودة و المطلوب من اجل حشد هذه الموارد و استخدامها بصورة سليمة هو قيادة جريئة واسعة التصور و ملتزمة ببديل الجهود التنموية البشرية المستدامة للقضاء على الفقر و علاوة على ذلك قيام شراكة عالمية جديدة تقوم على أساس مسؤولية مقترسة واهتمام متبادل¹.

كما أن أصحاب المبادرة لا يحملون مسؤولية تخلف و حالة إفقار القارة إلى المستعمر و دواليب النظام الاقتصادي الدولي لوحدهم، بل أن السياسات التي انتهجتها حكوماتهم ساهمت في إقصاء شعوبها في مسارات التنمية²، و عليه يجب اعتماد الديمقراطية في جميع أنحاء القارة و ذلك بدعم من الاتحاد الإفريقي، و تعزيز الجهود أيضا بواسطة أصوات المجتمع المدني، و أن الحكومات الإفريقية هي أكثر تصميمًا بما يتعلق بالأهداف الإقليمية و القارية للتعاون و التكامل الاقتصاديين، وتعتمد الشراكة الجديدة لتمنية إفريقيا على الملكية و الإدارة الإفريقية، في إطار هذا البرنامج للنيباد يعمل القادة الإفريقيون على وضع خطة لتحديد القارة و بهذا تصبح المبادرة مبادرة خاصة و ملكا لها للعمل على تحديد مصيرها الخاص بها³.

و هذا ما ميز المبادرة عن باقي المبادرات السابقة في عزم الأفارقة على إحداث التغيير في القارة بأنفسهم و إرادتهم الخاصة، فأصبحوا يرون في السلم و الأمن و الديمقراطية و الحكم الراشد و كذا احترام حقوق الإنسان عناصر لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق تنمية مستدامة.

ومن أجل التأكيد على وفاء الدول الإفريقية بالتزاماتها لتحقيق تنمية حقيقة متضمنة الإصلاحات الاجتماعية و الحكم الراشد، تم إنشاء آلية التقييم أو جهاز مراقبة الزملاء، تعمل على الرصد و التقييم الدوري لمدى التقدم المحقق من طرف الدول اتجاه عدة مجالات حساسة كحقوق الإنسان و نظام الحكم الديمقراطي و هذا من خلال تقييم و مراجعة دوريين تقوم بهما الآلية، واستنادا إلى ما تحقق من آثار ملموسة عند الدول محل التقييم و المراجعة يكون لها نصيب من المساعدات الدولية و تخفيف الديون⁴.

و اعتبرت النيباد أنه إذا كانت المساعدات الدولية تلعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية فان الدولة تلعب الدور الأساسي في تحقيقها، إلا أن واقع إفريقيا يفوق قدرات بلدانها لافتقارها إلى الإمكانيات

¹ وثيقة الشراكة الجديدة لتمنية إفريقيا، مرجع سابق، ص . 7 .

² نفس المرجع السابق، ص . 15 .

³ نفس المرجع السابق، ص . 15 .

⁴ فوزية خدا كرم عزيز، مرجع سابق، ص . 431.

لانجاز هذا الدور كنتيجة لافتقارها إلى الأطر التنظيمية اللازمة للنمو لذا شجعت المبادرة على مجموعة برامج هدفها تعزيز نوعية الإدارة الاقتصادية و المالية باتخاذ إجراءات متمثلة في تكليف فريق عمل من وزارات المالية و البنوك المركزية باستعراض ممارسات و نشاطات الإدارة الاقتصادية و إدارة المنشآت في مختلف البلدان و تقديم توصيات بشأن معايير المهارات الجديدة و الملائمة للجنة التنفيذ التابعة لرؤساء الدول¹.

وفي مجال ترقية الحكم الراشد فإن وثيقة النيباد اعتبرته مفهوما له معايير مقبولة عالميا مع اعتباره أحد متطلبات التنمية و شرط من شروط التنمية المستدامة و في طرح الوثيقة لمبادرة الديمقراطية و الحكم الراشد أشارت إلى هدف المبادرة و هو دعم أطر سياسية و إدارية تقوم على مبادئ الديمقراطية الشفافية و المساواة و احترام حقوق الإنسان و حكم القانون في الدول الإفريقية، وبذلك أعلنت دول القارة التزامها بالمعايير الأساسية للحكم الراشد و الديمقراطية والقيام بإصلاحات مؤسسية لتحقيق هذه المعايير، وهو ما تجسد بالفعل خلال القمة السادسة و الثلاثين لمنظمة الاتحاد الإفريقي بدير بان جويلية 2002 بالإعلان عن وثيقة خاصة تحت اسم (إعلان الديمقراطية و الحكم السياسي و الاقتصادي، و الحكم في مجال الشركات الخاصة)، أين تم التمييز بين أربعة مجالات للحكم الراشد و هي: الحكم السياسي الراشد - الحكم الاقتصادي الراشد - الحكم الراشد في مجال الشركات الخاصة - وفي مجال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وتم الاتفاق وفقا لهذا الإعلان على:

- تبني قواعد ومعايير و مؤشرات واضحة للحكم الراشد على المستوى الوطني و الإقليمي و الفرعي والقاري. - وجود جهاز خدمة مدنية يتسم بالكفاءة و الفعالية و خضوعه للمساءلة.
- دعم كفاءة البرلمان و غيره من المؤسسات المحاسبة و الرقابة.
- استقلال النظام القضائي لضمان عدم إساءة استخدام السلطة²

وفي هذا جاء في كلمة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة خلال الدورة الخامسة عشرة لندوة الاتحاد الإفريقي 2010 حول مسائل السلم و الأمن بقوله: " يوما بعد يوم تمضي قارتنا قدما في تعزيز الممارسة الديمقراطية و الحكم الراشد و دولة الحق و القانون.... وقد رافقت هذه التطورات نتائج معتبرة في مجال النمو الاقتصادي و تتمين المكتسبات التي تجعل من إفريقيا شريكا متنامي المصادقية و مرغوبا فيه أكثر فأكثر على الساحة الدولية " ³

¹ سليم العايب، مرجع سابق، 123.

² عبد الناصر نونة، مرجع سابق، ص . 339.

³ " المشهد الإفريقي،" مجلة قراءات افريقية العدد. 27 (جانفي- مارس 2016)، ص. 95.

و عملت النيباد على بناء علاقات مؤسسات الأمم المتحدة حيث أن برنامج الأمم المتحدة الإنساني قدم دعماً للحكم في إفريقيا من خلال ثلاث مجالات رئيسية جاءت في الخطة الإستراتيجية للبرنامج (2008-2011) تمثلت في:

* تعزيز مشاركة وإشراك المجتمع المدني في الشؤون

* قيام السياسات العامة الوطنية و المؤسسات على مبادئ الديمقراطية و المساواة بين الجنسين

* تعزيز القدرات و سرعة الاستجابة و الفعالية في الدولة¹

و بالنظر لأهمية التي أولتها وثيقة النيباد للحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة، فإن القادة الأفارقة مدركين لذلك و انه يجب القيام بإصلاحات مؤسسية لتعزيز الحكم السياسي في إفريقيا و منه ركزت الوثيقة على ثلاث نقاط:

- تعزيز الرقابة البرلمانية

- المشاركة في صناعة القرارات

- مكافحة الفساد باتخاذ تدابير فعالة²

و على هذا استطاعت المبادرة أن ترسم علاقة واضحة بين الدولة التي تلعب دور رئيسي في عملية التنمية و تمتعها بالحكم الراشد، لهذا لم تعد مبادئ الحكم الرشيد مجرد مبادئ لتقليص دور الدولة، بل تمكينها من أداء دورها، فهي تدعم دور الدولة و دورها في عملية التنمية، حيث أكد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة خلال الاجتماع السادس للجنة رؤساء دول و حكومات النيباد بان الحكم الراشد هو هدف المبادرة و عامل لنجاحها في نفس الوقت، فهو يسهم في عملية التنمية في القارة إلى جانب أنه يخلق الاستقرار السياسي و التماسك الاجتماعي³.

كما أنه و في إطار بناء علاقات مع المؤسسات القارية و الدولية التنموية ركزت النيباد في السنوات 2004-2005 على تقوية مؤسسة الاتحاد الإفريقي للمساهمة في حل النزاعات، وإعادة تنشيط المجموعات الاقتصادية الإقليمية (REC)، قامت المبادرة ببناء علاقات مع مؤسسات متعددة لتمويل التنمية خاصة البنك الإفريقي للتنمية الذي ساهم في إنجاح العديد من مشاريع البنية التحتية الإقليمية ففي الفترة ما بين 2002 - 2007 قام بتحويل 40 مشروع بلغت تكلفتها 4.3 مليار دولار أمريكي، إضافة إلى بناء علاقات مع البنك الدولي، المفوضية الأوروبية، ووكالات التنمية التابعة للأمم المتحدة.⁴

¹ prospects and challenges in the imlementation of NEPAD – UN regional coordination mechanism . Africa secretariat .2007

² عبد العظيم محمود حنفي " البياد و التحول الديمقراطي في إفريقيا " في:

www.acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/week_113.htm.13/05/2018

³ أمينة فلاح ، مرجع سابق، ص.114.

⁴ نفس المرجع، ص 137.

وتماشيا مع برنامج عمل المبادرة المتضمن للأولويات القطاعية التي يجب العمل فيها و تعبئة القطاع الخاص طورت المبادرة البنية التحتية الإقليمي، فمنذ عام 2002 تم تطوير الطرق و المواصلات و شبكة الاتصالات والطاقة بتكلفة بلغت 530 مليار دولار أمريكي، وتلاها النظر في مشاريع بقيمة 490 مليار دولار في 2005، و في القطاع الزراعي تم وضع " برنامج التنمية الزراعية الشاملة في إفريقيا" عام 2003 بغية توسيع إدارة الأراضي المستدامة و نظم التحكم في المياه و تحسين البنية التحتية الريفية و الحد من الجوع، ومن أجل تهيئة المناخ الملائم للاستثمار تم طرح مبادرة " مرفق تهيئة المناخ الملائم الاستثماري لإفريقيا " و في هذا الصدد تعهدت المملكة المتحدة بتقديم مساعدة تقدر بـ 30 مليون دولار على مدى ثلاث سنوات، و في مجال التعليم دعمته المبادرة بتزويده بأحدث التقنيات المعلوماتية و تم إنشاء الجامعة الاتصالية الإفريقية كأول شبكة اتصالات تعليمية تفاعلية من نوعها، و في مجال تطوير البنية التحتية أعدت المبادرة مشروع إعداد مشروعات البنى التحتية لتعبئة موارد إضافية لتمويل المشاريع.¹

¹ - نفس المرجع، ص.138.139.

خلاصة:

إن نشاط الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا توج بالعديد من النجاحات تحققت من خلال دورها الكبير في دعم العديد من القضايا الإفريقية والدفاع عن مصالح إفريقيا، حيث استطاعت الجزائر تعزيز دورها الإقليمي والخروج من العزلة التي فرضتها عليها أوضاعها الداخلية لعدة سنوات، وهذا من خلال الدور الفعال في تأسيس مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا ومساندتها الدائمة للمبادرة، والتزامها وحرصها على تجسيد أهدافها على أرض الواقع التزامها بالبرنامج التنموي للنيباد وتنفيذ ما يقع على عاتقها من مشاريع تدخل في إطار تنمية القارة الإفريقية وإخراجها من عتبة الفقر والتهميش، إلى جانب مرافعتها عن القضايا الإفريقية كالفقر والمديونية في مختلف المحافل الدولية، بحضورها الدائم في القمم المنعقدة وهو ما جسده حضور الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في العديد من المؤتمرات والمنتديات ودعوته فيها على ضرورة تكثيف الجهود الإفريقية والدولية وتوفير الإرادة السياسية للقادة الإفريقيين لإنجاح هذه الشراكة، هذا ما جعل من الجزائر بمثابة الواسطة بين إفريقيا والمجموعة الدولية وعليه يظهر مدى الفعالية لنشاطها الدبلوماسي في الدائرة الإفريقية واسترجاعها جزء من مكانتها الدولية.

الفصل الثالث:
الدبلوماسية
الجزائرية في
إطار مبادرة
النيباد:
الإنجازات
والتحديات

تمهيد:

إن الجزائر في إطار مبادرة النيباد عمدت إلى تبني الأهداف التي جاءت بها المبادرة والالتزام ببرنامج عملها، ودافعت عنها في المحافل الدولية بغية كسب الدعم لها في محاولة لإحداث تنمية مستدامة في إفريقيا، وهي مدركة لمدى أهمية النيباد كإطار تنموي شامل اشتمل على كافة الجوانب من مكافحة الفقر والتخلص من الجهل والتخلف، وتحقيق تنمية حقيقية، وعليه تركز نشاط الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا على جانب تنموي جسده مبادرة النيباد.

المبحث الأول: انجازات وتحديات النيباد

استطاعت النيباد منذ تأسيسها أن تحقق بعض الأهداف المنشودة وإحداث تغييرات جذرية في القارة رغم التحديات والعراقيل التي واجهتها ولازالت تواجهها .

المطلب الأول: انجازات مبادرة النيباد

إن النجاح الذي حققته نيباد خاصة في المجال الاقتصادي تجاوز إسهامات البرامج والسياسات الأخرى التي طبقت في إفريقيا استنادا إلى النتائج الملحوظة و البيانات المتاحة حيث أن أداء أفريقيا في مجال النمو الاقتصادي في المدة الممتدة من (1999-2009) أفضل بكثير بما تحقق من نمو في الفترة (1990-2000)، وبالتحديد، ارتفع معدل النمو السنوي للنتائج الحقيقي في أفريقيا من 2,7% في الفترة الممتدة من عام 1990 إلى عام 1999، إلى 5% في الفترة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2009. يُضاف إليه ارتفاع معدل نمو الناتج الحقيقي للفرد من صفر في المائة إلى 2,6% من الفترة الأولى إلى الثانية كما أحرزت نيباد تقدم في ميدان الزراعة. فبواسطة البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا عملت النيباد على رفع الإنتاج الزراعي في أفريقيا، ما جعل البلدان الإفريقية تهتم اهتمام كبير بهذا القطاع الزراعي وعليه خصصت ثمانية بلدان 10% من الميزانية للزراعة، وهو ما ينص عليه البرنامج، وبلغت تسعة بلدان الهدف المنشود بتحقيق متوسط لمعدل النمو السنوي للناتج الزراعي لا يقل عن 6%، واتخذت نيباد أيضاً تدابير لتطوير البنية التحتية في أفريقيا، وهو أمر حاسم في التنمية الزراعية في المنطقة، فمن خلال برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، الذي أطلق في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي لعام 2010 في كامبالا، الذي وضع إستراتيجية متسقة لتطوير البنية التحتية الإقليمية والقارية في أفريقيا، دعماً لزيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية ككل.¹

ومن إنجازات نيباد أنها وضعت أفريقيا على جدول الأعمال العالمي، وكسبت الدعم الدولي للمنطقة وهو ما توج بان وضعت مجموعة الثمانية خطة العمل المتعلقة بأفريقيا في جوان 2002 وعقدها التزامات بدعم تنفيذ ما جاء في النيباد، وكان لذلك الأثر على زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا عما كانت عليه سابقاً فقد كان حجم المساعدات في سنة 2002 تقدر ب 21,4 مليار دولار أما في سنة 2010 ارتفعت إلى 47,9 مليار دولار، وزادت التدفقات الثنائية من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من 13,4 مليار دولار إلى 29,3 مليار دولار على مدى الفترة نفسها. ورغم هذه الزيادة، لم تصل المساعدات إلى الحد المتوقع من طرف هذه اللجنة بحسب ما التزمت به تجاه إفريقيا في القمم المنعقدة لها.

¹ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية: "الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا"، مرجع سابق، ص. 3.

وحققت نيباد التقدم في مجال الحوكمة الاقتصادية والسياسية فحسب التوقعات الاقتصادية لأفريقيا لعام 2011 أن البيئة الاقتصادية في بلدان عدة في المنطقة قد تحسنت، لا سيما في مجالات مثل الإصلاح الضريبي، والحصول على القروض، وإنفاذ العقود، وعلاوة على ذلك أحرز تقدم ملحوظ في مجال الحوكمة السياسية، بما يشمل على القضايا والعمليات الانتخابية حيث عقدت انتخابات سلمية في 13 دولة سنة 2010، إضافة إلى مساهمة الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء المعتمدة من طرف في لجنة رؤساء الدول والحكومات لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في ترقية الحوكمة الاقتصادية والسياسية في المنطقة على أساس أنها وكالة تقيد الإجراءات الحكومية. وقد انضم ثلاثة وثلاثون بلدا إلى الآلية، واستكملت أربعة عشر منها العملية، وبلغت مراحل مختلفة من تنفيذ توصيات الاستعراض¹.

كما أن تحسين الحوكمة والبيئة في أفريقيا أدى إلى نمو اقتصادي متوسط بنسبة 6% منذ عام 2001 في القارة، حسب ما قاله في بروكسل الوزير المفوض للشؤون المغاربية والإفريقية، السيد مجيد بوقرة. ومنتدى كرانس مونتانا حول أفريقيا والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ونتيجة لفشل الخطط التنموية السابقة بدأت أفريقيا في أوائل العقد الأول من القرن الماضي بتجديد نهجها في التنمية والتعاون بين البلدان الأفريقية من خلال التأكيد على مبادئ الملكية والشراكة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، و اعتبر بوقرة أن هذا النهج، الذي جاءت به الشراكة الجديدة على وجه الخصوص، أدى إلى زخم جديد لعملية النمو والتكامل في أفريقيا ما ساعد على الاستثمار داخل أفريقيا وكذلك تحقيق العديد من مشاريع البنية التحتية الإقليمية، ومشاركتها بفعالية في برامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي شرعت فيها مجموعة الـ 77 وحركة عدم الانحياز تجسيدا لتطوير العلاقات مع آسيا وأمريكا اللاتينية. وقد ساهم هذا في نمو التجارة بنسبة 10% سنويا والاستثمار المباشر بين البلدان النامية بمعدل 20% في المتوسط. كما ذكر أن الاستقرار الذي تشهده معظم البلدان الأفريقية، وتعزيز سيادة القانون في داخلها، وتنوع القطاعات التي تقدمها الاستثمار، والتقدم في التكامل، والقدرة التنافسية لتكاليف معاملاتهم ومعدلات العائد المرتفعة على الاستثمار التي يحققونها، تُظهر أن إفريقيا قارة الفرص ووجهة للاستثمار، وأضاف أن عامل التحفيز أيضا هو التوسع المستمر للسوق الأفريقية، والذي يسمح لشركائها الجنوبيين بالتعامل مع الطلب المتراجع لأسواقهم التقليدية الرئيسية بسبب الأزمة الهيكلية. الاقتصاد العالمي. وفي حديثه عن القطاع الزراعي قال بوقرة إن إفريقيا ليست قادرة فقط على ضمان الأمن الغذائي للقارة، ولكن أيضا على المساهمة بشكل كبير في زيادة الإمدادات الغذائية

¹ نفس المرجع، ص. 04.

العالمية، إضافة إلى أن البرنامج الأفريقي لتطوير البنية التحتية للنقل والطاقة المعلومات وتوفر الاتصالات فرصة مهمة للاستثمار والشراكة بين البلدان النامية.¹

تعتمد الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا أساسا على القناعة والإرادة السياسية الجديدة للقادة الأفارقة، وتتمركز حول الملكية والإدارة الإفريقية لها، حيث أن هذه المبادرة يتم تصورها على أنها رؤية طويلة المدى لبرنامج تملكه وتقوده إفريقيا².

وهو ما يميز النيباد عن المبادرات السابقة في كونها تعبر عن عزم الأفارقة على رسم مستقبلهم بأيديهم وتبنيهم لحلول افريقية ذاتية لمشاكل القارة، إلى جانب انطلاقتها في حل هذه المشاكل من خلال عدة مبادرات داعمة للحكم الديمقراطي والحكم الراشد والأمن والسلم وأيضا ما زاد من نسبة نجاح المبادرة وعزم قادتها على إحداث تنمية في القارة هو تبنيها لأهداف محددة بإطار زمني لبلوغها.

المطلب الثاني: تحديات النيباد.

بعد مرور زمن على المبادرة، برزت الكثير من التحديات التي ينبغي على القارة الأفريقية مواجهتها بشكل يتوافق مع الأهداف التي سطرت في الوثيقة التأسيسية للنيباد واهم هذه التحديات³:

1 -إن المشروعات الكثيرة التي نصت عليها مبادرة نيباد بحاجة إلى تمويل ضخم وموارد مالية كبيرة لسد فجوة موارد تبلغ 12 % من الناتج المحلي الإجمالي للقارة أي 64 (بليون دولار) إلا أن الدول الإفريقية تعاني من ضعف في هذه الموارد وتدني على مستوى القطاعات الرئيسية كالبنية التحتية والطاقة والتنمية البشرية والمياه والنقل والصحة والزراعة.

2 -المساهمات الخارجية الرسمية قليلة وغير مؤثرة ويتضح ذلك من الوعد الذي أدلى به الرئيس الأمريكي أنداك في المؤتمر الأمريكي -الإفريقي واشنطن 2002، بإعلانه تمويل نيباد بنسبه كبيرة بما يضمن توفير احتياجاتها إلا أن الذي حدث هو إعلان كل من الولايات المتحدة مع مجموعة الثمانية الكبار عن خمسة مليارات مقدمة للأفارقة ليلتزموا بالخطة ومعنى ذلك أن يكون الارتباط بخطة تقوم على توفير النية التحتية للاستثمارات الأوربية الأمريكية وبأقل التكاليف

3 -ضعف قدرة الدول الإفريقية على حفظ سلام فاعل في مناطقها المضطربة التي تعاني العديد من النزاعات والحرب الأهلية، إضافة إلى أن عمليات السلام فيها قائمة كليا على اعتبارات مالية وليس للمنظمات الإقليمية الإفريقية القدرة ولا الموارد كي تواصل عمليات سلام متعددة الأبعاد.

¹ وزارة الشؤون الخارجية، يوم 20 /03/ 2014 في:

http://www.mae.gov.dz/news_article/2055.aspx19-05-2018

² وثيقة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، مرجع سابق، ص.7.

³ فوزية خدا كرم عزيز، "النيباد توجه جديد للتنمية في إفريقيا"، مرجع سابق، ص ص، 432. 433.

4-الأطماع الخارجية للدول على القارة خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الذي يقف عائقا أمام نجاح المبادرة خاصة مع اعتماد المبادرة على المساعدات المالية التي تستغلها هذه الدول في تحقيق مصالحها بالمنطقة.

لذلك يجب عدم الاعتماد بشكل رئيسي على المساعدات الخارجية في تمويل المبادرة وان تكون المبادرة تحت إدارة افريقية ولا تسمح لهذه المساعدات بفتح المجال أمام هذه الجهات للتدخل والتغلغل أكثر في المنطقة.

ويعتبر العامل السياسي عاملا قويا في عملية التنمية، فادا لم يكن هناك استقرار داخل الدولة، يصعب تحقيق التنمية لأنه بدون هذا الاستقرار السياسي كما هو الحال في إفريقيا التي تعاني الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية وهو ما يشكل عائقا رئيسا في مجال التنمية لأن هذه الأخيرة قائمة على وجود هذا الاستقرار السياسي في القارة.

وقد اعتبر الدكتور مخلوف ساحل أن التنمية المستدامة كما يطرحها الغرب بالتركيز على المفهوم البيئي كشرط أساسي في وضع السياسات الاقتصادية لدول الجنوب ومن بينها دول إفريقيا، التي يتم تقييدها في التنمية في حين أن القوى الصناعية الكبرى تمتعت بحق غير محدود في تنميتها الاقتصادية وفي نفس الإطار اعتبر أن أهم التحديات التي واجهت الدول الإفريقية تتمثل في كيفية تجاوز مخلفات الاستعمار بمفهومه التقليدي إلى الاستعمار بمفهومه الجديد الذي يركز على الآلة الاقتصادية من توظيف آلية المديونية والحيولة دون تقدم دول الجنوب في المجال الصناعي لهذا فان مبادرة النيباد وإسهامات الجزائر فيها أعطت لأول مرة الحق لدول إفريقيا تنمية شاملة كما ربطت مسألة التنمية والاستقرار في كل أبعاده والتعاون الإقليمي لكل دولة قبل أن يكون بين الشمال والجنوب، معتبرا أن مبادرة النيباد التي لاقت استحسان الدول الإفريقية بعد أن أصبحت اقتصادياتها رهينة مصالح الدول الكبرى، عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية، والنيباد وقفت أمام تحدي التنمية الشاملة لدى دول إفريقيا، وهي التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وتركيز المبادرة على التعاون القاري الذي يشمل التنمية والأمن.¹

تشكل طبيعة النظم السياسية في إفريقيا تحديا آخر أمام النيباد في إرساء الحكم الراشد الذي اعتبرته شرطا أساسيا في عملية التنمية، فالدول الإفريقية تنتهج عمليات ديمقراطية غير متوازنة وخارج إطار مؤسساتي إضافة إلى أن معظم منظمات المجتمع المدني هي تحت سيطرة الدولة وتعاني ضعف مؤسساتي، هذا ما يطرح إشكال حول دورها في عملية التنمية و إرساء قواعد الحكم الراشد، فدورها في عملية صنع رسم السياسات العامة جد محدود إن لم نقل يكاد ينعدم، ومن بين العوائق أمام تنمية

¹ مخلوف ساحل "الارتباط بين مفهوم التنمية وأثرها في السلم في القارة السمراء"، في حياة ك (محررة)، الشعب، العدد. 15309، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية (2010/10/05)، ص. 02.

إفريقيا أيضا اعتمادها بشكل كبير على المساعدات الخارجية التي تحد من ملكيتها وقراراتها تجاه المبادرة¹

فأصبحت بذلك ملكية المبادرة أقل وضوحا إضافة إلى عدم وجود أية رعاية قوية ودعم لمشاريع البنية التحتية عبر الحدود من جانب الحكومات الإفريقية فالمبادرة بحاجة إلى قيادة وإرادة قوية قادرة على ترسيخ مبادئ و قيم الشراكة الجديدة، كما أنه يجب عليها اتخاذ إجراءات عاجلة لإزالة الشكوك حولها و لضمان فعالية القيادة السياسية، كما أنها مطالبة بحل الغموض حول علاقتها بالاتحاد الإفريقي بخصوص إدماج المبادرة في هياكل الاتحاد الإفريقي فالعمليات حول هذا الشأن مستمرة لأكثر من ثلاث سنوات ولم يترتب عنها أية تطورات بهذا الخصوص.

أما بخصوص التحديات الموجودة على الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء فحسب ما جاء في أعمال المنتدى السادس للحكم في إفريقيا المنعقد في "كيغالي" عاصمة روندا في 9 و 11 ماي 2006 الذي تطرق إلى تحديات وفرص الآلية واعتبر أن هناك تحديات مرتبطة بالدول المنضمة إليها وتحديات أخرى مرتبطة بالآلية نفسها.

فالتحديات المتعلقة بدول الآلية حسب ما جاء في التقارير المقدمة في المنتدى تتلخص في غياب بيئة ملائمة لبناء اقتصاد كلي والتحدي هنا هو في تطوير قدرات الموارد البشرية والمؤسسية لتنمية اقتصاد إفريقيا، إلى جانب مسألة استقلال هياكل الآلية تجاه الحكومات وهو ما يتطلب تمكين الآلية من نفوذها إلى المواقع الحكومية من ناحية العمل، والحرية في سير عملية التقييم وتوفير الظروف الملائمة لذلك، وفي ظل ما تعيشه بعض الدول من اضطرابات وحروب أهلية يطرح تحدي أمام قدرة الحكومات في ظل هذا الواقع حول تقديم الدعم المالي والمؤسسي لعمل الآلية الإفريقية. أما التحديات المرتبطة بالآلية ذاتها فتتمثل في عامل الوقت الذي حسب ما أشارت إليه العديد من الدول لا يكفي لإتمام عملية التقييم، وتحدي آخر يتعلق بمدى تكيف الآلية في القيام بعملها مع خصوصيات كل بلد مل يتطلب إشراك الفاعلين في ذلك البلد من جمعيات نساء و شباب وأقليات وغيرها، وتجدي آخر يخص تمويل الآلية التي تتطلب تكاليف باهظة ما قد ينعكس سلبا على اقتصادات بعض الدول الفقيرة، وهنا تكمن أهمية الدعم المقدم من طرف الشركاء الدوليين للآلية.²

وتطرق تيلر لان "taylor lan" لموضوع فشل الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا:

¹ عبد الناصر نونة، "حوكمة التنمية في مبادرة النيباد بين رهانات العمل المحلي وتحديات التفكير العالمي"، مرجع

سابق، ص.342.

² African peer Review Mécanisme, UNDP, Rapport de sixième forum sur la gouvernance en Afrique: Application du mécanisme africain d'évaluation par les pairs: Défis et opportunité. Kigali (Rwanda), 9-11 ,Mai 2006.p 19-20.

« the failure of the new economic partnership for Africa's Development »
 قائلاً فيها: "إن هذه المبادرة قد فشلت فعلا بعد نقاش مع الدبلوماسيين و من أبرزهم من الدول الغربية الذين أكدوا على فشل هذه المبادرة، فقد تعرضت النيباد لعدة أوصاف متنوعة وصفت بها هذه المبادرة على أنها فكرة مستحيلة، ويرجع فشل هذه المبادرة إلى رئيس زيمبابوي موغابي Rbert Gabriel " Mugabe وذلك بسبب انضمام دولته زيمبابوي إلى الديمقراطية والحكم الرشيد، ما انعكس هذا الانضمام في جعل النيباد مصدر استهزاء في العديد من القطاعات سواء في الجانب الاقتصادي أو الجانب السياسي¹."

وعلى المستوى الدولي التنافس الاقتصادي بين الدول الصناعية الكبرى على الموارد في القارة الإفريقية وتأتي في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي تستورد 20% من النفط الإفريقي إلى جانب الصين والهند وألمانيا، وطال هذا التنافس أيضا الجوانب السياسية بتدخل القوى الخارجية في شؤون الداخلية للدول الإفريقية بما يخدم مصالحها وأهدافها بدليل دور الإطراف الدولية في العديد من بؤر التوتر في القارة، إلى جانب محاولة الشركات الكبرى وبدعم من الدول الصناعية الكبرى بسط سيطرتها على أسواق إفريقيا ما ينجر عنه استنزاف ثروات القارة وتأثير ذلك وتداعياته على التنمية المستدامة في إفريقيا والأجيال القادمة، أيضا قضية انتشار الإرهاب الدولي في المنطقة وأثره على الأمن والاستقرار وهو ما يعيق التنمية وتناقص نسبة الاستثمارات الأجنبية لإفريقيا حيث تقدر نسبة الاستثمارات الأجنبية في إفريقيا من الإجمال العالمي 3%² ومنه فإن الرؤية الجديدة للشراكة هي طويلة المدى سوف تتطلب استثمارة ضخما و كبيرا لسد الثغرات الموجودة حاليا و الممكنة، وعليه يكمن التحدي أمام إفريقيا هو أن تتمكن من حشد التمويل المطلوب وفقا لأفضل الشروط الممكنة وهنا يقع الأمر على شركاء التنمية للمبادرة الإفريقية، سياساتهم التي تجعل دول إفريقيا في تبعية دائمة ولا تسمح بتحقيقهم للتنمية الشاملة بجعلهم واقعين دائما في فخ المشروعية.

هذا ما يقودنا إلى أن الدعم المقدم للمبادرة ليس الهدف منه المساهمة في مكافحة الفقر في القارة والرغبة في تطويرها، بل إن هذا الدعم يدخل في سياق مكافحة الإرهاب بزعماء الولايات المتحدة الأمريكية التي تضع معايير نشر الديمقراطية والفكر الحر في حريها على الإرهاب، وهو ما تجسد من خلال النيباد ومشروع الشرق الأوسط الكبير وهو ما دفع بالعديد من المحللين إلى وصف المبادرة على أنها تشبه خطة مارشال.

وتؤكد مبادرة الشراكة الجديدة بقوة على الاحتياجات الإفريقية من خلال العمل على تنمية و تطوير المزيد من الموارد محليا و ذلك عن طريق زيادة المدخرات و لاستثمار الوطني، و بعيدا عن ذلك فان

¹ Taylor Lan, "The Failure of the new economic partnership for Africa's development", Contemporary Review, U.S.A: V282, Mai 2003, P.281

² Zein Kebonang , Sesupo Mosweu NEPAD and the Challenges of Attracting Foreign Direct Investment in Africa, en :<http://www.jsd.africa.com/pdf.21.05.2018>.

تدني مستوى المدخرات و الاستثمار أدى إلى ارتفاع معدل الفقر أجبر دول المبادرة لاعتماد على التمويل الخارجي لكن الدعم القليل من الدول الغربية شكل تحديا أمام أهداف المبادرة، فالدول الغربية خاصة مجموعة الثمانية والولايات المتحدة الأمريكية لم توفي بوعودها و التزاماتها المالية فمن أصل 64 مليار دولار التي تحتاجها إفريقيا لاستثمار سنويا تم دفع 6 مليار دولار فقط، في حين منحت 20 مليار دولار لروسيا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي و ذلك لضمان سلامة سلاحها النووي.¹

مما سبق نخلص إلى أن مستقبل المبادرة متوقف بالدرجة الأولى على الإرادة السياسية للقادة الأفارقة ومدى أخذهم بعين الاعتبار ما ذكر سابقا إضافة إلى أن المبادرة مطالبة بتركيزها على التكامل الاقتصادي سواء على الصعيدين الإقليمي و القاري لأجل تحقيق أهدافها، كما أنه من الضروري توضيح مسؤوليات هياكل المبادرة و الدول الأعضاء و ذلك لتحقيق تناسق عملية التنفيذ داخل المبادرة وضرورة إشراك و تمكين المجتمع المدني و التركيز على الاستثمار في العنصر البشري هو الضمان الرئيسي لنجاح المبادرة.

المبحث الثاني: تقييم دور الجزائر في النيباد والتحديات أمام صانع القرار الجزائري

المطلب الأول: تقييم دور الجزائر في النيباد

إن إدراك الجزائر بان العودة إلى الساحة الدولية هو متوقف على استعادة دورها الريادي في القارة الإفريقية فكان تركيز نشاطها الدبلوماسي على الدائرة الإفريقية وعملت في إطار مبادرة النيباد على تعزيز العلاقات بينها وبين الدول الإفريقية، وقد حرصت الدبلوماسية الجزائرية على تبني طرح إفريقي يعتمد على إستراتيجية جديدة تقوم على شراكة حقيقية تأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة والفرص المتكافئة لدول إفريقيا وذلك من خلال إدراك أهمية مساعدة القارة الإفريقية من أجل تطوير منشآتها القاعدية والمشاريع الهامة التي من شأنها توفير فرص جديدة للتبادل ما بين دولها. من خلال هذه الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا عمل فيها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى جانب الرؤساء الأفارقة على تنفيذ ما جاء فيها: " جاءت لتضع خارطة الطريق لبناء إفريقيا وتكون بديلا لتسوية تعقيدات القارة الإفريقية المتراكمة عبر قرار سياسي مستقل يبسط إلى الأبد الانتكالية المفرطة على الخارج كما حاول المبادرون عبر هذه الشراكة تغيير الصورة المرسخة على إفريقيا كقارة البؤس والانقلابات العسكرية وهشاشة النظم السياسية وفي هذا السياق عملت الجزائر في تجسيد المشاريع الاقتصادية الكبرى دون إهمال السياسة منها في إطار هذا البرنامج الإفريقي، الطموح وذلك من أجل بلوغ أهداف الألفية للتنمية على المستوى الإفريقي". كما أكد الأمين التنفيذي

¹ أمينة فلاح، "دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا"، مرجع سابق، ص. 121.

لمبادرة النيباد إبراهيم مايكي بمناسبة الذكرى الحادية عشر لإنشائها، وموقع الجزائر الجيو استراتيجي أهلها لان تلعب دور محوري في منطقة إفريقيا وسعيها إلى خلق فرص للتنمية على مستوى القارة فجعلت الدبلوماسية الجزائرية من مشروع النيباد شغلها الشاغل من اجل التوصل إلى إشراك إفريقيا في المشاريع الدولية الكبرى. واستطاعت الجزائر أن تجعل القارة من خلال النيباد شريكا مهما للتنمية في الاقتصاد العالمي حيث شاركت إفريقيا باستمرار في قمم المجموعة الصناعية الثمانية لطرح انشغالاتها، وبرز دور الجزائر جليا في الدفاع عن المبادرة من خلال مداخلات الرئيس بوتفليقة في العديد من القمم قمة أوروبا إفريقيا 2009، فرنسا-إفريقيا بنيس 2011، القمة العربية الإفريقية بلبيبا 2010، والتي ركز فيها على ضرورة قيام شراكة حقيقية متوازنة تراعي مصالح إفريقيا.¹

عملت الجزائر في إطار تنمية إفريقيا بما فيها منطقة الساحل الإفريقي على استثمار 200 مليون دولار أمريكي لتنمية النيجر ومالي، كما قامت بإلغاء ديون بعض دول الساحل الإفريقي حيث قامت الحكومة الجزائرية سنة 2012 بإلغاء ديون افريقية قدرت ب 3مليار دولار، وفي سنة 2013 تم إلغاء ديون بقيمة 902 مليون دولار ل 14 دولة عضو في الاتحاد الإفريقي هي: البنين، بوركينافاسو، الكونغو، اثيوبيا، غينيا، غينيا بيساو، موريتانيا، مالي، موزمبيق، النيجر، ساوتومي وبرانسبيي، السنغال، السيشل، وتنزانيا. وتعد موريتانيا المستفيد الأكبر بين الدول الإفريقية حيث أعفتها الجزائر من ديون تبلغ قيمتها 250 مليون دولار وهنا الجزائر تشدد على إجراءات مسح الديون لتي تدخل في سياق التزاماتها الدولية بدعم التنمية في إفريقيا وتعزيز علاقاتها الدبلوماسية بالحوار الإفريقي.

لقد تمكنت الدبلوماسية الجزائرية من الحصول على دعم مختلف الأطراف الدولية حيث كان الاهتمام من طرف منتدى الصين- إفريقيا الذي تأسس عام 2000، والذي عمل على ملائمة برامج التعاون بين الصين وإفريقيا مع برامج النيباد إلى جانب ذلك قدم مندى "التيكا" الذي تتبناه اليابان مع الأمم المتحدة والدول المانحة دعما هو الآخر لبرامج النيباد، إضافة إلى إقرار الأمم المتحدة بالمبادرة على أنها إطار للتنمية في إفريقيا، وكذلك دعم مجموعة الثمانية من خلال مختلف قممها. كما حاولت الجزائر تعزيز التعاون جنوب جنوب في مختلف المجالات، حيث قام سبعة أطباء من جنوب إفريقيا بإجراء عمليات جراحية في إطار اتفاق ثنائي موقع بين الطرفين في سنة 2003، إضافة إلى إقامة

¹ " النيباد ..أحد أهم الرهانات في سياسة الجزائر الخارجية على مستوى القارة الإفريقية "، وكالة الأنباء الجزائرية، يومي 04-07-2012. في:

المشاريع المختلفة مثل مشروع الطريق السريع الإفريقي، وربط شبكات السكك الحديدية، وأنبوب الغاز النيجيري الجزائري والربط بالألياف البصرية.¹

وكان الوزير الأول الجزائري عبد المالك سلال خلال مشاركته في القمة العادية الـ20 للاتحاد الإفريقي بأديس أبابا قد وضع المشروعين اللذين تتكفل بهما الجزائر في إطار اللجنة رفيعة المستوى، للمبادرة الرئاسية للنيباد حول المنشآت. وذكرت الإذاعة الجزائرية أن المشروعين يتعلقان باستكمال الطريق العابر للصحراء الرابط بين الجزائر العاصمة ولاجوس وربط الجزائر العاصمة وأبوجا "نيجيريا" بالألياف البصرية.²

وعليه ففي مجال البنية التحتية للطرق فقد قطعت الجزائر شوطا كبيرا فيما يخص إنجاز مشروع الطريق السيار العابر للصحراء الذي يربط الجزائر ومالي والنيجر ونيجيريا والنشاد وتونس في الجهة الشمالية من القارة الإفريقية، والذي يساهم في زيادة المبادلات التجارية بين هذه البلدان بتشجيع الاستيراد والتصدير بين دول المنطقة، وتحسين الظروف المعيشية لشعوب المنطقة، وفك العزلة على المناطق الصحراوية وتطوير المبادلات التجارية والثقافية بين الشعوب الجارة، واستراتيجيا سيساهم الطريق العابر للصحراء في التهيئة الإقليمية لدول القارة. وأيضا الجزائر قامت بتنفيذ الجزء الخاص بها من مشروع شبكة الألياف البصرية الرابط بين الجزائر - أبوجا لتوفير خط ينطلق من العاصمة الجزائر إلى الحدود النيجيرية إلى جانب خط آخر يربط بين الحدود الجزائرية النيجيرية مرورا ب"زندار" بالنيجر، وفي هذا الإطار تم تنصيب اللجنة التقنية الجزائرية-النيجيرية في قطاع الأشغال العمومية بهدف ترقية التعاون الثنائي خاصة فيما يتعلق بالتكوين وتبادل الخبرات في تكنولوجيات الإنجاز الجديدة، حيث قامت الجزائر بتمويل وانجاز الشطر النيجيري الرابط بين منطقتي أسماكا وأر ليت، وعملت على متابعة إنجاز آخر شطر من الطريق للصحراء على التراب النيجيري على مسافة 223 كلم. وأيضا تجسيدا للشراكة الجديدة عملت الجزائر على تطوير مشروع أنبوب الغاز من نيجيريا إلى أوروبا مرورا بالجزائر من خلال اتفاق بين الشركة الوطنية للبترول النيجيري والشركة الوطنية الجزائرية للمحروقات في 14 جانفي 2002، والذي يشغل مساحة تقدر ب 4128 كلم، النيجر 841 كلم، نيجيريا 1037 كلم، الجزائر 2130 كلم، وقدرت قيمة المشروع ب 10 مليار دولار، إضافة إلى 3 مليارات

¹ وهيبه دالع، "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي (1999-2014)"، أطروحة مقدمة لنيل

شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية (الجزائر: قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2014)، ص ص، 300. 308.

² ل. أمينة، الجزائر تقترح وضع مشروعين تتكفل بإنشائهما في إطار مبادرة النيباد، جريدة النهار، 26-01-2013،

في: http://ennaharonline.com/ar/algeria_news/144955

إضافية مخصصة لإنشاء الهياكل القاعدية، التي تسمح بتجميع الغاز في نيجيريا، حيث تم في سنة 2009 إبرام اتفاق بين الجزائر والنيجر ونيجيريا بإنشاء القاعدة الغازية إلى غاية 2015¹.

إن دعم الجزائر للمبادرة يأتي في إطار محاولاتها دعم دورها الإقليمي و الخروج النهائي من العزلة التي فرضتها عليها أوضاعها الداخلية لعدة سنوات، فالنظام الجزائري يسعى إلى انتهاج دبلوماسية نشطة يثبت بها أن الجزائر التي ظلت لأعوام منشغلة بأوضاعها الداخلية في ظل ما عانتها من عدم الاستقرار الداخلي.

وبالرغم من الدور الريادي الذي لعبته الجزائر على الصعيد المؤسسي الإفريقي خاصة النيباد باعتبارها الإطار الاستراتيجي للاتحاد الإفريقي للتنمية في القارة والجهود المبذولة لإخراج القارة الإفريقية ومنها دول الساحل الإفريقي من دائرة التخلف، إلا أنها اصطدمت بواقع إفريقي جد صعب، حيث بقيت الدول الإفريقية تعاني نفس المشاكل ومنها انتشار النزاعات و الفقر، المديونية، فالإرادة الجزائرية في إخراج القارة من العزلة والتخلف والتهميش لم تلق صدى دوليا على وجه الخصوص، فقد حصلت على مجرد وعود لا أشياء ملموسة فالشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا "النيباد"، لم تحقق الأهداف المرجوة بالوصول إلى نسبة نمو تقدر ب 7%، وتخفيض نسبة الفقر إلى حدود 7 % خاصة في ظل الإمكانيات المحدودة التي تقف عائقا أمام تفعيل الأطر التعاونية بالقارة.²

كما انه رغم تولي الجزائر مسألة الديون الإفريقية وإجراء مباحثات مع العديد من الأطراف، ومساهمتها الفردية في مسح ديون دول افريقية إلا أن ذلك لم يكن كافي وبقية إفريقيا تعاني من أزمة المديونية، وأيضا عدم الوفاء من قبل الدول الصناعية فيما يخص تخفيض الديون لإفريقيا نتيجة الشروط التي وضعتها في البداية لتنفيذ هذا الالتزام وأهمها الحكم الراشد وهو ما نجده غائبا في الكثير من الدول الإفريقية.

كما أن مرافعة الجزائر باسم القارة الإفريقية أمام الأطراف الدولية خاصة الدول الأكثر تصنيعا في العالم كانت نتائجها جد محدودة في غياب الإرادة الدولية في إخراج القارة من الفقر والضعف لأنها تدرك بأن ذلك لا يُعدّ في صالحها ويؤثر على علاقة التبعية بين الطرفين، وقد جاء تصريح الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة خلال افتتاح القمة المخصصة للتفكير حول الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا مؤكدا لذلك بقوله: "إن الشركاء الدوليين قد التزموا بتعهدات لمرافقتنا مرافقة فعلية في تطبيق مشاريع النيباد... وأن الشركاء هؤلاء ليسوا منزهين عن حسابات تخدم مصالحهم أكثر من مصالحنا..." ولذلك لم تصل مبادرات الاندماج الإفريقي التي عملت الجزائر على إنشائها في القارة

¹ المرجع نفسه، ص ص 302-303.

² وهيبة دالع، "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا 1999-2016"، مرجع سابق، ص. 17.

الإفريقية تحقيق جميع الأهداف التي من أجلها وضعت على غرار الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا والتي حملت في طياتها مشروعا تنمويا واعداء، أنت نتائج دون المستوى المطلوب.¹

المطلب الثاني: التحديات أمام صانع القرار الجزائري إفريقيا ودوليا.

إن تحرك السياسة الخارجية الجزائرية ونشاطها على المستويين الإفريقي والدولي يواجهه عدت تحديات وعوائق تحول دون بلوغ الأهداف المنشودة.

أولا: التحديات على المستوى الإفريقي:

إن أهم التحديات التي ستظل تطرح أمام صانع القرار الجزائري هي ضعف التنسيق بين المجموعة الإفريقية، واستمرار المشاكل التي تهدد امن واستقرار إفريقيا وفي مقدمتها الحروب الأهلية، وتعرش مسيرة الإصلاح في العديد من الأقطار الإفريقية، ونقص الإمكانيات التي تمثل العائق الأكبر أمام نجاح التجارب التكاملية بالقارة خاصة في ظل غياب مصادر التمويل، والتي وإن وجدت ستبقى رهينة شروط تفرضها الدول المانحة على الدول الإفريقية، ويبقى تفعيل مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد)، التي تعتبرها الجزائر أهم الإنجازات المحققة على الصعيد الإفريقي ابرز تحدي تواجهه الجزائر ومعها الدول الإفريقية التي التزمت بتحقيق الأهداف المسطرة في وثيقة النيباد خصوصا ما تعلق بالحكم الراشد ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك لاعتماد هذه المبادرة على الجهات الخارجية المانحة، مما يخلق تحدي أمام قادة إفريقيا يتمثل في إيجاد حل لإشكالية التمويل الذاتي لمبادرة النيباد، وذلك للخروج من دائرة المشروطة التي تفرضها الدول الكبرى على الدول الإفريقية.²

وتهدف الجزائر من خلال تمسكها بمبادرة النيباد إلى بعث المشاريع التنموية في إفريقيا، وإلى بناء مقاربة تنموية للقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة خاصة في منطقة الساحل الإفريقي، باعتبار أن هذه المبادرة الجديدة ركزت على وضع الآليات اللازمة والضرورية للوقاية من مخاطر النزاعات والإرهاب والجريمة المنظمة في طليعة الأهداف المرجو تحقيقها من خلال تقوية دور المؤسسات الإقليمية وضمن إجراءات بناء السلم في مرحلة ما بعد الحرب، وتدعيم الحكم الراشد كمطلب مركزي للأمن والسلم والاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.³

أما امنيا فتبقى الجزائر تواجه نفس التحديات النابعة من المشاكل التي تعانيها القارة من فقر، مديونية، انتشار تجارة الأسلحة لتغذية مختلف النزاعات والصراعات التي تميز القارة، تجارة المخدرات، الجريمة المنظمة، هذه التهديدات الأمنية التي تنتشر على طول الحدود الجزائرية، مما يفرض عليها تعزيز التنسيق الأمني على جبهتها الجنوبية.

¹ نفس المرجع، ص. 18.

² وهيبه دالع، "دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2006"، مرجع سابق، ص. 134. 135 .

³ وهيبه دالع، "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي (1999-2014)، مرجع سابق، ص. 299.

ثانيا: التحديات على المستوى الدولي:

سياسيا وعلى المستوى الدولي فان التحديات التي تواجه دول العالم الثالث تنطبق على الجزائر، حيث ظلت المؤسسات الدولية حكرا على الدول المصنعة الكبرى، وظل القرار السياسي الدولي رهن مصالح هذه الدول التي لا تراعي مصالح الآخرين، خاصة في ظل ما أصبح يسمى بنظام العولمة، وبذلك فإن ابرز تحدي ستبقى تواجهه السياسة الخارجية للجزائر في المرحلة القادمة هو انتشار ظاهرة العولمة لما لها من آثار سلبية على سيادة قرارها الخارجي وعلى هويتها الحضارية، باعتبار أن العولمة تسعى إلى تعميم نموذج واحد على العالم يتماشى والمنظور الأمريكي، وفيما يخص طبيعة النظام الدولي القائم، والذي يتميز بسيطرة الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية على القرار الدولي يضع الجزائر أمام تحدي يفرض عليها تكييف سلوكها الخارجي و ملائمته مع الواقع الدولي بما لا يتعارض مع مبادئ وتقاليد سياستها الخارجية التي تؤمن بمبدأ تنوع الفرص، واحترام سيادة الآخرين، وتقليص الفجوة بين الشمال والجنوب.¹

وفي الجانب الاقتصادي تحتكر الوكالات الدولية الاقتصادية شروط أي عمل تنموي من خلال الشروط القاسية التي تفرضها على الدول وعلى رأسها الدول المُدانة، وبالرغم من أن الجزائر تمكنت من تقليص نسبة المديونية، إلا أن عدم التخلص النهائي منها يضعها أمام تحدي كبير، خاصة مع احتمال رجوعها إلى دائرة المديونية في حالة حدوث أي أزمة اقتصادية عالمية، وذلك بالنظر إلى هشاشة الاقتصاد الجزائري المرتبط أساسا بقطاع المحروقات، مما سيزيد من حجم الضغوطات الخارجية عليها وعلى الدول المعتمدة عليه خاصة من قبل مؤسسات التمويل الدولية. إضافة إلى التحدي الذي يكمن في العمل على تفعيل التكتلات الاقتصادية الإقليمية من خلال إقامة سوق عربية مشتركة، ودمج الاقتصاديات الإفريقية في سياسة موحدة، وتأسيس السوق الإفريقية المشتركة والتي يمكن من خلالها مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية، وهذا ما يتطلب توفر إرادة سياسية لدى مختلف الأطراف الإقليمية.²

"العولمة مثلما أصبحت في عالمنا اليوم تمثل عاملا محوريا ومهيما يحدد إلى حد كبير ليس تطور الدبلوماسية الجزائرية في عدة جوانب، وإنما كذلك وبالأساس عاملا يحدد السياسة الاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي يتوقف عليها التخطيط لتلك الدبلوماسية وأدائها."³

ورغم جهود الجزائر في مكافحة الإرهاب وتوحيد هذه الجهود مع الجهات الدولية إلا أنها لازالت تعاني من هذه الظاهرة التي هي في انتشار مستمر، وذلك راجع لعدم كفاية الإجراءات الدولية المتخذة

¹ وهيبه دالع، "دور العوامل الخارجية في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2006"، مرجع سابق. ص.

189.

² نفس المرجع، ص ص. 190. 193.

³ محمد بوعشة، مرجع سابق، ص. 257.

للقضاء عليها، لاختلاف الرؤى من جهة، ولاستفادة بعض الأطراف من بقاء حالة عدم الاستقرار في الدول الضعيفة لبسط النفوذ والهيمنة عليها وهو ما يجري في الساحل الإفريقي الذي يشهد انتشار للعديد من الجماعات الإرهابية، وذلك من خلال ربط تدهور أوضاع تلك الدول بغياب الديمقراطية وحقوق الإنسان، هذا الأمر يضع الجزائر أمام تحدي يفرض عليها تطوير إمكانياتها الذاتية للاعتماد عليها مستقبلا في مواجهة مختلف التهديدات الأمنية المصحوبة بضغوطات خارجية، أما أن دخول الجزائر في مختلف الاستراتيجيات الدولية لمكافحة الإرهاب خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر التي رافقتها حملة دولية شديدة ضد الإرهاب اقتضت تعاوننا دوليا من كافة الأطراف، قد يضع الجزائر أمام تحدي كبير يستهدف سيادتها كالمساح مستقبلا بإقامة قواعد عسكرية أجنبية على حدودها الإقليمية بحجة مكافحة الإرهاب.¹

وهيبة دالع، "دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2006"، مرجع سابق، ص. 140.¹

خلاصة

إن لمبادرة الشراكة الجديدة الأثر الكبير في تغيير أوضاع إفريقيا التي كانت تعاني الفقر والتخلف والتهميش، التي عملت فيها الدول الإفريقية على إحداث تنمية مستدامة شاملة لكل المجالات، حيث تم تحصيل زيادة في النمو الاقتصادي مقارنة بما كان عليه، وزيادة في الإنتاج الزراعي وتطوير البنى التحتية في إفريقيا التي تساعد على عملية التنمية، إضافة إلى ترسيخها لمبادئ الديمقراطية والحكم الراشد لدى بلدان إفريقيا التي تدخل في عملية التنمية، بالرغم من أن هذه المبادرة واجهتها جملة من الصعوبات والتحديات ولا تزال تواجهها أبرزها قلة التمويل والمساعدات اللازمة من طرف البلدان المتقدمة و اعتبار إفريقيا منطقة تنافس دولي على مواردها ما شكل عائقا أمام تطورها، وكان للجزائر من خلال دبلوماسيتها التي ساهمت بشكل كبير في تطور هذه الشراكة الإفريقية بداية بتكفلها بمشكلة ديون إفريقيا و قيامها بمسح العديد من ديون الدول الإفريقية، وعملت على تنفيذ العديد من المشاريع التي تدخل في إطار برنامج النيباد وأهمها الطريق العبر للصحراء و مشروع شبكة الألياف البصرية الرابط بين الجزائر - أبوجا، إضافة إلى دورها الريادي في مكافحة الإرهاب وإحلال السلم بالمنطقة، من خلال هذا الدور الجزائري الفعال ساهم في إنجاح المبادرة وعودة الاعتبار والمكانة لنشاطها الدبلوماسي رغم التحديات التي الموجودة التي هي تحديات المبادرة ككل.

الخاتمة

كان لعودة الدور الريادي للجزائر على مستوى الدائرة الإفريقية منذ 1999 بانتخاب الرئيس بوتفليقة كرئيس للجزائر السمة الأبرز في السياسة الخارجية الجزائرية، واهتمامها بالشق التنموي في القارة الإفريقية من خلال دورها في إطار مبادرة النيباد المبادرة التنموية لإخراج إفريقيا من تخلفها ومواجهة المشاكل المتكررة التي تحول دون تقدمها، ومن خلال دراسة تضمنت هذا الدور للجزائر في النيباد تم التوصل إلى جملة من النتائج أبرزها:

- رغم الأوضاع التي عاشتها القارة منذ سنوات، جعلها تقوم بعقد عدة مبادرات في عدة جوانب لحل مشاكلها فكان من أهم هذه المبادرات "مبادرة النيباد" والتي كان هدفها تنمية إفريقيا في جميع المجالات وتخليصها من الفقر والجهل وأزمة الديون التي كانت تعاني منها.
- النيباد مبادرة نابعة من تعهد بين القادة الأفارقة يقوم على أساس رؤية مشتركة للقضاء على الفقر ووضع البلدان الإفريقية في طريق التنمية المستدامة ومشاركة إفريقيا بفعالية في الاقتصاد العالمي.
- تبنت النيباد شروط تحقيق التنمية المستدامة الأمن والسلم، الديمقراطية والحكم الرشيد، الإدارة الاقتصادية والمؤسساتية، معتمدة في تحقيق هذه الشروط على الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء للحرص على مدى التزام الدول الأعضاء بالعمل وفق هذه الشروط أو المعايير.
- ساهمت النيباد في تخفيض نسبة المديونية ومشكلة الفقر و تحسين أوضاع العديد من الدول الإفريقية واستقرارها الداخلي، وتطوير البنى التحتية من خلال مشاريع تنموية تساهم في تسهيل المبادلات التجارية داخل القارة.
- استطاعت النيباد أن تكسب دعما دوليا قيم حتى وان لم يرقى إلى تطلعاتها بالنظر إلى العهود المقدمة من طرف الشركاء التتمويين للنيباد، ورفعت من نسبة مشاركة إفريقيا في جدول الأعمال العالمي والحد من تبعيتها واستنزاف لمواردها.
- إن لهذه المبادرة أثر بارز في التغيير الجذري لأوضاع إفريقيا اقتصاديا وخاصة في جانب التعليم، و تحسين البنى التحتية والزراعة. إلا أنه كان هناك جملة من الصعوبات والتحديات التي واجهت هذه الأخيرة في مسيرتها، وكان من أبرزها أنها كانت تعاني من قلة التمويل والمساعدة الكافية من طرف الشركاء الدوليين للتنمية في مقدمتهم مؤسسات الأمم المتحدة ومجموعة الدول الثمانية الصناعية.
- وتفعيل مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، باعتبارها مبادرة شاملة قوامها الحكم الرشيد، وتحقيق التنمية والأمن والاستقرار، ويتطلب ذلك توفر الإرادة السياسية لكي تغطي المصلحة الجماعية على المصالح القومية، وهو التحدي الأبرز أمام قادة النيباد.
- كما شكل العامل الأمني التحدي الأكبر أمام النيباد وذلك لعدم استقرار بعض الدول الإفريقية داخليا ومعاناتها من الإرهاب وحروب أهلية ونزاعات حدودية تشكل عائق أمام تنمية المنطقة، فلا تتحقق التنمية في غياب الأمن فهو الداعم والمحرك لها.

وقامت سياسة الجزائر في إفريقيا على جملة من المبادئ تدعو في مجملها إلى توطيد علاقات حسن الجوار، وتحقيق الأمن والتنمية، وبحكم الارتباطات التاريخية والجغرافية والاقتصادية عملت الجزائر على تطوير منظومة العمل الإقليمي المشترك في إفريقيا من خلال الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا.

- إن الجزائر تسعى لاكتساب، مكانة الريادة في إفريقيا في ظل تنافس دولي حاد على المنطقة، وهي مدركة لطبيعة التهديدات الأمنية التي تأتيها خصوصا من منطقة الساحل الإفريقي وبالتالي اعتمدت على آلية النيباد من أجل مواجهة هذه التهديدات وحماية مصالحها في المنطقة.

- كان للجزائر الدور الكبير في تأسيس مبادرة النيباد وهذا راجع إلى اعتماد الجزائر على دبلوماسية القمة لتنمية العلاقات بين الدول فحضور الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الدائم في العديد من القمم الإفريقية مساهم في إطلاق مبادرة النيباد من قبل الرئيس إلى جانب رؤساء كل من السنغال وجنوب إفريقيا ونيجيريا ومصر والمصادقة عليها في ابوجا 2001.

- في إطار عمل الجزائر على تنمية إفريقيا من خلال النيباد عملت على مسح ديون بعض الدول الإفريقية ومساعدتها على القضاء على الفقر وتقديم مساعدات مادية، والتزمت بتنفيذ مشاريع تنموية تدخل في إطار أولويات برنامج عمل النيباد وكان أهمها مشروع الطريق العابر للصحراء احد اكبر المشاريع التي سوف تفك العزلة عن المناطق الحدودية وتسهيل عملية التبادل التجاري بين دولها، إضافة إلى مشروع شبكة الألياف البصرية الرابط بين الجزائر والحدود النيجيرية وخط آخر يمتد من الحدود الجزائرية النيجيرية مرورا بحدود النيجر.

- تعتبر الجزائر أن عامل التنسيق بين الدول الإفريقية على مستوى المؤسسات لمواجهة مختلف التهديدات وقيام تنمية حقيقية بالقارة وإحلال السلم والأمن عامل حاسم لنجاح المبادرة، والجزائر تسعى عن طريق النيباد للحد من هذه المشاكل التي تشكل تهديد لمصالحها وأمنها لذلك تسعى لتوحيد الجهود الإفريقية لتحقيق الهدف المنشود ما يشكل تحدي كبير أمام نشاطها الخارجي في إفريقيا، أما دوليا فان التحدي الذي يواجهه تطور نشاطها الدبلوماسي ومسعاها التنموي هو تيار العولمة الذي يتماشى ومنظور الدول الغربية أو المنظور الأمريكي إن صح القول، وعيه تحاول الجزائر تدعيم علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وفي نفس الوقت تفادي الآثار السلبية للعولمة.

وفي الأخير يتضح أن الجزائر بحكم موقعها ومكانتها بين الدول الإفريقية، وإدراك صانع القرار الجزائري هو ما ساعدها في عودة نشاطها الريادي إفريقيا ووضع وإنتهاج سياسة خارجية نشيطة في هذه القارة، تمثلت في سياسة قائمة على حسن الجوار، ودعم الاستقرار والسلم ومحاولة النهوض بالقارة الإفريقية نحو التنمية وذلك بتأسيسها وتدعيمها لمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد".

قائمة المراجع

أ/ المراجع باللغة العربية:

1- الوثائق الرسمية:

- 1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، " قانون رقم 16-01 مؤرخ في 6 مارس سنة 2016 يتضمن التعديل الدستوري، " العدد.14، مارس 2016.
- 2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1986.
- 3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1986، المعدل في نوفمبر 2008.
- 4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963.
- 5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المعدل في 10 أبريل 2002.
- 6- وثيقة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا " نيباد". ابوجا- نيجيريا، أكتوبر 2001.

2- الكتب:

- 1- الشامي، علي حسين. " الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية". عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط3، 2007.
- 2- بوعشة، محمد. "الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية-الارترية". بيروت: دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004.
- 3- جنسن، لويد. " تفسير السياسة الخارجية ". ترجمة: بن احمد مفتي محمد، سليم محمد السيد. الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، 1989.
- 4- دالع، وهيبة. " دور العوامل الخارجية في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2006 ". الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2014.
- 5- د، ك. قسم الدراسات والأبحاث في الأكاديمية. " السياسة الخارجية ". الأكاديمية العربية المفتوحة، كلية القانون والسياسة، 2007 - 2008.

3- المجلات:

- 1- أولوكوشى، أديبايو. " إدارة التنمية الإفريقية: التحدي الكامن في الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا ". استراتيجيات التنمية الإفريقية في ظل الليبرالية الجديدة: آفاق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة: العدد.2. (2003).
- 2- الزواوي، محمد سليمان. "الربيع العربي وجنوب الصحراء الإفريقية: الآثار والتداعيات" مجلة قراءات افريقية العدد. العاشر (أكتوبر - ديسمبر 2011).
- " المشهد الإفريقي ". مجلة قراءات افريقية العدد. 27 (جانفي - مارس 2016).
- 4- الندوي، محسن " الأهمية الإستراتيجية للدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات المغربية الإفريقية ". مجلة العلوم السياسية والقانون العدد. الثاني (مارس 2017).

- 5- "النيباد الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا". مجلة إفريقيا قارتنا العدد.الرابع (افريل 2013).
- 6- بوسعدية، رؤوف. "دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية". مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية العدد. التاسع (جوان 2016).
- 7- بطاطاش، احمد. "مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد": تحقيق التنمية أم تكريس التبعية؟". المجلة الأكاديمية للبحث القانوني عدد خاص (ديسمبر 2017).
- 8- جمال ثابت، هالة. "الفقر في إفريقيا: خصوصيته وإستراتيجية اختزاله".مجلة قراءات افريقية العدد. الثاني (سبتمبر 2005).
- 9- دالع، وهيبة. "السياسة الجزائرية تجاه إفريقيا (1999-2016) ". المجلة الجزائرية للسياسات العامة العدد.السابع (جوان 2015).
- 10- زغوني، رايح. " أزمة السياسية الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح: دراسة حالة الربيع العربي". مجلة سياسات عربية العدد.23 (نوفمبر 2016).
- 11- حسن، حمدي عبد الرحمن. "سياسات التنافس الدولي في إفريقيا". مجلة قراءات افريقية العدد.الثاني (سبتمبر 2005).
- 12- طالب، حفيظة "التنمية الاقتصادية في إفريقيا: الفرص والقيود".مجلة قراءات افريقية العدد.33 (سبتمبر 2017).
- 13- لبال، نصر الدين. "المقاربة الجزائرية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي: مالي نموذجا ". المجلة الجزائرية للأمن و التنمية. العدد العاشر (جانفي 2017).
- 14- لخضاري، منصور. " الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي ". مجلة البحوث والدراسات العلمية العدد.السادس (جوان 2012).
- 15- نونة، عبد الناصر. "حوكمة التنمية في مبادرة النيباد بين رهانات العمل المحلي وتحديات التفكير العالمي". مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية العدد.الثامن (جانفي 2016).
- 16- عاشور مهدي، محمد. "دور الوساطة في تسوية منازعات الحدود الإفريقية". مجلة آفاق افريقية، المجلد.11، العدد.88 (2013).
- 17- قط، سمير. "السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: المبادئ، الأسس والتطورات". مجلة قراءات افريقية العدد.32 (ابريل-جوان 2017).
- 18- شبانة، أيمن. " مجاور التنافس الدولي في إفريقيا". مجلة السياسة الدولية، المجلد.52، العدد. 210(أكتوبر 2017).
- 19- خدا كرم عزيز، فوزية. "النيباد: توجه جديد للتنمية في إفريقيا".جامعة بغداد كلية العلوم السياسية. مجلة الأستاذ العدد.201(2012).

4- اليوميات:

1- ساحل مخلوف. "الارتباط بين مفهوم التنمية وأثرها في السلم في القارة السمراء"، في: حياة. ك (محررة)، الشعب، العدد. 15309، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية (2010/10/05).

5- الرسائل الجامعية:

1- العايب، سليم. "الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي". مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: الدبلوماسية والعلاقات الدولية، باتنة: قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، 2011.

2- بوسكين، سليم " تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014". مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية وإستراتيجية. بسكرة: قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، 2015.

3- بوريشة، أعمار. "العلاقات الجزائرية الإفريقية -جنوب الصحراء- 1999-2014 الواقع والآفاق". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: العلاقات الدولية.

الجزائر: قسم العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2016.

4- بروسي، رضوان. "الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية. باتنة: قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2009.

5- دالع، وهيبية "دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2006". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية. الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008.

6- دالع، وهيبية. "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي (1999-2014)". أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية. الجزائر: قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2014.

7- حمزة، حسام. " الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية. باتنة: قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، 2011.

8- حفناوي، مدلل. " الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلم والأمن الدوليين". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص: القانون الدولي العام. بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، 2012.

- 9- مهدي، مريم. " الدبلوماسية الجزائرية ومكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي ". رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص: الدبلوماسية. الجزائر: قسم العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2013.
- 10- عديلة، محمد الطاهر. " أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004 ". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: العلاقات الدولية والعولمة. قسنطينة: قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2005.
- 11- فلاح، أمينة. " دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد و التنمية المستدامة في إفريقيا " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص: الديمقراطية و الرشادة. قسنطينة: قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، 2011.
- 12- فتاك، مهدي. "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي تونس والمغرب نموذجا 2009/1999 ". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية. بسكرة: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، 2011.
- 13- قط، سمير. " البعد الإفريقي في سياسة الأمن و الدفاع الوطني الجزائري ". أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية و إستراتيجية. بسكرة: قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، 2017.
- 14- شاكر، ظريف. "البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات ". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: العلاقات الدولية. باتنة: كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، 2010.

6- التقارير و الملتقيات:

• التقارير:

- 1- الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء. " تقرير حول حالة تنفيذ البرنامج الوطني في مجال الحکامة 1999-2008 ". الجزائر: نقطة الارتكاز الوطنية، نوفمبر 2008.
- 2- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني، 1999.
- 3- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول، 2001.
- 4- بوحنية، قوي. " الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي ". مركز الجزيرة للدراسات، 29 جانفي 2014.

5- بن عائشة، محمد الأمين. " قراءة في الدبلوماسية الجزائرية: مقارنة جيواستراتيجية (دراسة حالة مالي). دراسات وبحوث استراتيجيه: مركز صبر - SBR - للإعلام والدراسات، جامعة الجزائر 03 مارس 2015.

6- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية،"الشراكة الجديدة من اجل تنمية إفريقيا: الأداء والتحديات ودور الاونكتاد". تقرير أمانة الاونكتاد، جنيف، 2- 5 جويلية 2012.

7- مؤتمر الاتحاد الإفريقي. تقرير رئيس لجنة رؤساء الدول و الحكومات لتوجيه النيباد. إثيوبيا، 29-30 جانفي 2012.

• الملتيقيات:

1- عياش، زبير. بن مخلوف، أميرة."الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء". الملتيقي العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة.ورقلة: الجزائر، 25-26 نوفمبر، 2013.

7- المواقع الالكترونية:

1- <http://montada.Echoroukonline.com/archive/index.php/c21247.htm>

2- كلمة عبد العزيز بوتفليقة بمعهد دراسات السياسة الخارجية، ميلانو، ايطاليا، 17 نوفمبر 1999. في :

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president//recherche/recherche.htm>

3- محمود حنفي عبد العظيم. " الياد و التحول الديمقراطي في إفريقيا " في: www.acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/week113.htm.

4- بوتفليقة عبد العزيز، كلمة المنتدى الإفريقي للسلم (الجزائر 7 نوفمبر 1999) في:

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president//recherche/recherche.htm>

5- بوتفليقة عبد العزيز، كلمة في افتتاح الدورة التاسعة للمنتدى من اجل الشراكة مع إفريقيا،"الجزائر.نوفمبر 2007 في:

<http://www.el-mouradia.dz>

6- وكالة الأنباء الجزائرية،" المقاربة الجزائرية المتعلقة بالأمن الغذائي تدرج ضمن إطار شامل من التنمية المستدامة في إفريقيا، " 26 جوان 2014، في:

<http://www.abs.dz/ar/economie/575>

7- راوية توفيق، "القارة الإفريقية"، في:

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/326D650f-9484-47-82-814E-AA813ACF8754>

8- وزارة الشؤون الخارجية، يوم 20 /03/ 2014 في:

http://www.mae.gov.dz/news_article/2055.aspx19-05-2018

9- " النيباد..أحد أهم الرهانات في سياسة الجزائر الخارجية على مستوى القارة الإفريقية "، وكالة الأنباء الجزائرية، يومي 04-07-2012. في:

<http://www.djazairiess.com>

10- ل. أمينة،الجزائر تقترح وضع مشروعين تتكفل بإنشائهما في إطار مبادرة النيباد، جريدة النهار، 26-01-2013، في:

http://ennaharonline.com/ar/algeria_news/14495

ب/المراجع باللغة الأجنبية:

1/ Rapport :

1- African peer Review Mécanisme, UNDP, Rapport de sixième forum sur la gouvernance en Afrique: Application du mécanisme africain d'évaluation par les pairs: Défis et opportunité. Kigali (Rwanda), 9-11,Mai 2006.

2- kaba, Sidiki. fédération internationale des ligues des droits de l'homme, novembre,2004.

3- Lan Taylor,"The Failure of the new economic partnership for Africa's development", Contemporary Review, U.S.A: V282, Mai 2003 .

4- Lartin, Belkacem. La nouvelle problématique de la politique étrangère de l'Algérie, revue algérienne des relations internationales vol 14 n2, 1994.

5- Le plan d'action africain de l'UA /NEPAD,10e forum pour le partenariat avec l'Afrique(FPA) ,Tokyo, japon, 7-8 avril 2008.

6 - prospects and challenges in the imlementation of NEPAD – UN regional coordination mechanism. Africa secretariat,2007.

2/ Article :

1- Jaques, Giri. l' Afrique en panne vingt cinq ans de développement. paris: éditions kharthala 1986.

2- Ohouda, Martin. le nepadet les enjeux du développement en Afrique, paris,2002.

3- wade, Abdoulay. le financement enter récession économique et crise des projets politiques le NEPAD et les enjeux du développement en Afrique. Maisonneuve et larose. paris: 2002.

3/ Web cit:

1- Kebonang, Zein. Sesupo, Mosweu. NEPAD and the Challenges of Attracting Foreign Direct Investment in Africa, en:
[http: //www.jsd.africa.com/pdf](http://www.jsd.africa.com/pdf).

فهرس
الجد اول
والخرائط

فهرس الجداول		
الصفحة	العنوان	رقم الجدول
15	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر	جدول رقم 01
24	المنظمات الشريكة للألية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء	جدول رقم 02

فهرس الخرائط		
الصفحة	العنوان	رقم الخريطة
47	خريطة إفريقيا السياسية	رقم 01
49	خريطة تمثل دول منطقة الساحل الإفريقي	رقم 02

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الصفحة	الموضوع
01	خطة الدراسة
03	مقدمة
10	الفصل الأول: ماهية مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا " نيباد"
11	المبحث الأول: تعريف النيباد ونشاطها.
11	المطلب الأول: تعريف مبادرة النيباد ونشأتها.
14	المطلب الثاني: دوافع مبادرة النيباد.
19	المبحث الثاني: هيكلية النيباد.
19	المطلب الأول: أجهزة النيباد.
21	المطلب الثاني: الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء
25	المبحث الثالث: أهداف وألويات النيباد
25	المطلب الأول: أهداف النيباد.
27	المطلب الثاني: أولويات النيباد.
33	الفصل الثاني: دور الدبلوماسية الجزائرية في تأسيس وتفعيل مبادرة النيباد.
35	المبحث الأول: السياسة الخارجية الجزائرية: المبادئ والأهداف والأدوات
35	المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية
38	المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية الجزائرية
42	المطلب الثالث: أدوات السياسة الخارجية الجزائرية
48	المبحث الثاني: توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا ابتداء من 1999
48	المطلب الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لإفريقيا بالنسبة للجزائر
52	المطلب الثاني: تطور نشاط الدبلوماسية الجزائرية على الصعيد الإفريقي
56	المبحث الثالث: الجهود الجزائرية في نشأة وتحقيق أهداف الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا.
56	المطلب الأول: دور الجزائر في تأسيس مبادرة النيباد
59	المطلب الثاني: النيباد آلية لتنمية الساحل الإفريقي وإفريقيا
65	الفصل الثالث: الدبلوماسية الجزائرية في إطار مبادرة النيباد: الانجازات والتحديات

67	المبحث الأول : مبادرة النيباد: الانجازات والتحديات
67	المطلب الأول: انجازات النيباد
69	المطلب الثاني: تحديات النيباد
73	المبحث الثاني: تقييم دور الجزائر في النيباد والتحديات أمام صانع القرار الجزائري
73	المطلب الأول: تقييم دور الجزائر في النيباد
77	المطلب الثاني: التحديات أمام صانع القرار الجزائري إفريقيا ودوليا
81	الخاتمة
84	قائمة المراجع
	فهرس الجداول والخرائط
	فهرس المحتويات
	الملخص

ملخص

تعد الدائرة الإفريقية مجال اهتمام كبير من طرف الجزائر خاصة بعد تولي عبد العزيز بوتفليقة الحكم سنة 1999، الذي جاء بسياسة جديدة سعى من خلاله إلى إعادة الاعتبار لنشاط الدبلوماسية الجزائرية ودورها الريادي على الصعيد الإفريقي إلى ما كانت عليه بعد الاستقلال.

نظرا للمشاكل التي تعانيها إفريقيا من فقر وتدني مستوى النمو الاقتصادي لبلدانها و غياب الأمن والاستقرار، انصب اهتمام الجزائر بالجانب التنموي في القارة وكان ذلك من خلال تفعيل نشاطها بالمنطقة الذي تجسد من خلال الدور البارز للجزائر في تأسيسها ودعمها لمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا " NEPAD " كآلية إستراتيجية تنموية لتخليص إفريقيا من الفقر والتخلف والتهميش ووضعها في مسار التنمية المستدامة، المبادرة التي نشأة بإدارة وملكة افريقية.

وهو ما تكفل بتحقيق انجازات في إطار هذه المبادرة ببلوغ بعض من أهدافها المسطرة وتحسين أوضاع دول افريقية، وجعل إفريقيا شريك فعال في الاقتصاد العالمي، رغم التحديات التي واجهت المبادرة المتعلقة بالواقع الإفريقي والدولي.

وعليه كان لدور الدبلوماسية الجزائرية الأثر البارز في انجازات المبادرة بحضورها الدائم على مستوى القمم المنعقدة التي تخص قضايا إفريقيا ممثلة بحضور الرئيس بوتفليقة، وجهودها في مساندة والدفاع عن القضايا الإفريقية وحماية مصالحها في إطار الشراكة الجديدة إدراكا منها أن ذلك يشمل تحقيق مصالحها بالمنطقة واحتلال مكانة الريادة في محيطها الإقليمي، وتبقى التحديات التي تواجه هذا الدور الفاصل لتحقيق هذا الهدف والمصلحة.

كلمات مفتاحية: الدبلوماسية، نيباد، التنمية المستدامة.

Abstract

Le cercle africain présente un grand intérêt pour l'Algérie surtout après la prise du pouvoir par Abdelaziz Bouteflika en 1999, qui est venu dans une nouvelle politique visant à restaurer l'activité diplomatique algérienne et son rôle de leader en Afrique après l'indépendance.

Compte tenu des problèmes rencontrés par la pauvreté en Afrique et une faible croissance économique de leur pays Niveau et l'absence de sécurité et de stabilité, attention portée Algérie côté développement du continent, et qui a été par l'activation de ses activités dans la région, qui incarne à travers le rôle de premier plan de l'Algérie dans sa mise en place et le soutien à l'initiative du Nouveau Partenariat pour le développement de l'Afrique mécanisme « NEPAD » stratégie de développement pour débarrasser l'Afrique de la pauvreté, sous-développement, la marginalisation et les mettre dans la voie du développement durable, l'initiative que l'émergence de la gestion et la propriété de l'Afrique.

Ce qui a abouti à la réalisation des réalisations dans le cadre de cette initiative pour atteindre certains des objectifs de la règle et améliorer la situation des pays africains, et de faire de l'Afrique un partenaire actif dans l'économie mondiale, en dépit des défis auxquels fait face l'initiative sur la réalité de l'Afrique et internationale.

Et ce fut un rôle diplomatique de l'impact important algérien sur les réalisations de l'initiative, la présence permanente au niveau des sommets tenus en ce qui concerne les questions africaines représentées par la présence du Président Bouteflika, et ses efforts pour soutenir et défendre les questions africaines et de protéger leurs intérêts dans le cadre du nouveau partenariat, tout en reconnaissant que cela inclut leurs intérêts dans la région et l'état d'occupation Leadership dans son environnement régional et restent les défis auxquels ce rôle de séparation est confronté pour atteindre cet objectif et cet intérêt.

Mots-clés: diplomatie, NEPAD, développement durable.